الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عباس لغرور / خنشلة

كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية
قسم العلوم الاجتماعية

محاضرات في مادة المشكلات الاجتماعية

مطبوعة بيداغوجية مقدمة لطلبة السنة الثانية علم الاجتماع

إعداد الدكتورة: سهى حمزاوي
أستاذ محاضر قسم أ

السنة الجامعية: 2017-2018

مقدمــة:

تعد المشكلات الاجتماعية من أهم المواضيع التي يهتم بها علم الاجتماع والعلوم الاجتماعية الأخرى. كما أنها محور اهتمام القادة والمفكرين والنظم الاجتماعية المختلفة. لذلك فإن دراستها من الأولويات التي يجب الاهتمام بها في جميع التخصصات وفي المراحل المختلفة للتطور الفكري.

ويأتي اهتمام العلوم الاجتماعية بالمشكلات الاجتماعية باعتبار أن هذه الأخيرة تمثل خللا في المجتمع؛ إما في بنائه أو في طريقة أدائه لوظائفه أو في سلوك بعض أفراده. أي أن دراسة علم الاجتماع للمشكلات الاجتماعية تأخذ بالاهتمام المجتمع وتكوينه ومؤسساته وأدائه وعلاقته وتنظيمه. وهذا يعني البحث في الجذور الاجتماعية للمشكلات.

والمشكلات الاجتماعية من أكثر ظواهر المجتمع تأثيرا على استقرار المجتمع وتنميته. وهي تعبر عن اضطراب نمط العلاقات الاجتماعية الذي يهدد وجود وقيم المجتمع ومؤسساته. وقد ظهرت مؤخرا مجالات عديدة لدراسة المشكلات الاجتماعية فرضتها ظروف المجتمع المعاصر من جهة والرؤى المنهجية المختلفة من جهة ثانية، فلم يعد الأمر مقتصرا على مشكلات السلوك المنحرف والإدمان والتفكك الأسري، ولكن انصب الاهتمام في المقام الأساسي على مشكلات اللاتكافؤ الاقتصادي والسياسي والاجتماعي وقضايا حقوق الإنسان، والبيئة ومشكلات الاستثمار في مجال الصناعة والعنف الأسري والإرهاب وغيرها.

من هذا المنطلق -وفي إطار الجانب البيداغوجي- نقدم إلى طلابنا الأعزاء هذا المرجع البيداغوجي المعنون بـ: "محاضرات في مادة المشكلات الاجتماعية" حيث نغطي من خلاله المقرر الخاص بهذه المادة خلال السداسي الأول. وهي محاضرات بيداغوجية موجهة بالدرجة الأولى لطلبة السنة الثانية علم الاجتماع.

إن الهدف الأساسي من تدريس هذه المادة هو تحديد طبيعة المشكلات الاجتماعية والتوجهات المختلفة لتحليلها، مع إبراز التصورات المختلفة لتفسير المشكلات الاجتماعية ومعالم التفسير السوسيولوجي لفهم طبيعة هذه المشكلات. فضلا عن التمييز بين المستويات المختلفة للمشكلات الاجتماعية ومجالات تأثيرها مع توضيح نظرة مدارس علم الاجتماع المختلفة للمشكلات الاجتماعية.

كما تهدف هذه المطبوعة البيداغوجية إلى طرح عديد القضايا والموضوعات التي تشغل اهتمام الطالب في هذه المرحلة حول طبيعة المشكلات وماهيتها، ونوعية التسميات والتعريفات ومعايير تصنيفها، وإلى أي حد ارتبطت بعملية تطور علم الاجتماع ونظرياته؟ إضافة إلى تركيزها على أهمية وأسباب دراسة المشكلات الاجتماعية وطرق قياسها فضلا عن التطرق لنماذج من بعض المشكلات الاجتماعية حسب المقرر الوزاري.

وقد قسمت هذه المحاضرات إلى قسمين، تضمن الأول منها المعنون بـ: المشكلات الاجتماعية: تأطير نظري أربعة محاور استنادا إلى مفردات المادة الواردة من الوزارة (عرض تكوين ليسانس علم الاجتماع) حيث تتطرق إلى ماهية المشكلات الاجتماعية من خلال الخوض في التعاريف اللغوية والاصطلاحية للمشكلات الاجتماعية، مع تحديد دقيق لعناصر المشكلة وخصائصها، وطبيعتها من حيث أبعادها الموضوعية، وأبعادها التصورية الذاتية. فضلا عن إبراز أهمية كل بعد في فهم المشكلات.

وفي خضم الحديث عن التعاريف التي حظي بها مفهوم المشكلات الاجتماعية تمت الإشارة كذلك إلى المشكلات الطبيعية والشخصية والسوسيولوجية والمجتمعية وعلاقة كل منها بالمشكلات الاجتماعية. كما تم تقديم أساسا علميا ومنهجيا للدراسة العلمية للمشكلات الاجتماعية وذلك بتقديم المزايا التي يقدمها علم الاجتماع إلى دراسة المشكلات الاجتماعية.

وقد تطرق المحور الثاني من القسم الأول إلى أساليب البحث في دراسة المشكلات الاجتماعية والمتمثلة في كل من الأسلوب التاريخي، السوسيولوجي فضلا عن الأسلوب السيكولوجي.

أما المحور الثالث فتطرق إلى المشكلة الاجتماعية من منظور سوسيولوجي وذلك بإبراز مختلف المداخل النظرية التي تناولت المشكلة الاجتماعية بالدراسة والتحليل والمتمثلة في: الباثولوجيا الاجتماعية، السلوك الانحرافي، التفكك الاجتماعي، منظور الصراع، الاتجاه البنائي الوظيفي، التفاعلية الرمزية وغيرها. لنقف في المحور الرابع على أهم تصنيفات المشكلات الاجتماعية.

ويتطرق الجزء الثاني المعنون بـ: نماذج من المشكلات الاجتماعية في محور خامس وأخير إلى مجموعة من المشكلات باعتبار أن الطالب بحاجة إلى الوقوف على مثل هذه الموضوعات وفهمها واستيعابها بدرجة جيدة لأنها كثيرا ما تعترضه خلال مسيرته الدراسية. ويتعلق الأمر ببعض المشكلات المقررة كالجريمة، والإدمان على المخدرات وبعض أهم المشكلات الأسرية من خلال

التطرق إلى مشكلة العنف الأسري وبالتحديد العنف ضد المرأة، ومشكلة الطلاق، والإساءة لكبار السن. أما المشكلات السكانية فتمثلت في: مشكلة البطالة، الجوع والفقر.

وأخيرا، نأمل أن تكون هذه المحاضرات سندا مهما لطلبتنا الأعزاء يساعدهم على تخطي أية صعوبات خاصة بهذه المادة.

خنشلة في: 10 جانفي 2018.

الدكتورة سهى حمزاوي / أستاذة محاضرة قسم- أ

كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية / جامعة عباس لغرور خنشلة

المشكلات الاجتماعية
- تأطير نظري -

أولا-المشكلات الاجتماعية: تأطير نظري

1.1.مفهوم المشكلة الاجتماعية:

واجه مفهوم المشكلة الاجتماعية وما زال يواجه العديد من الاختلافات الواضحة في وجهات النظر والرؤى الفكرية حوله. حيث يعد هذا المفهوم من المفاهيم الإجرائية في علم الاجتماع، لذا من الطبيعي أن تكون هناك اختلافات في تحديد ماهية المشكلات الاجتماعية وتعريفها وذلك للأسباب التالية:

- صعوبة الوصول إلى تعريف واحد يصلح لتفسير كافة المشاكل الاجتماعية.
- نسبية المشاكل الاجتماعية.
- ارتباط ميدان الدراسة في مجال المشكلات الاجتماعية بواقع وظروف المجتمع الذي توجد فيه، وبالرؤية والتوجه الفكري للباحث المهتم بها.

أ.**المشكلة الاجتماعية لغة:** المشكلة الاجتماعية Social Problem تحتوى على كلمتين هما: مشكلة **Problem** وتعني سلوك أو موقف أو وضع غير مرغوب فيه ومتكرر الحدوث. كما تعني كذلك وجود عائق أمام الطريقة المألوفة والمقبولة للوصول إلى الأهداف الاجتماعية.

أما كلمة اجتماعية **Social** فهي تشير إلى أن هذا السلوك أو الموقف يدركه عدد كبير من أفراد المجتمع. وهذه الكلمة تدل على المظهر الاجتماعي في المجتمع.[1]

فالمشكلة إذن ما هي إلا انحراف عن معايير وقيم المجتمع، وتوجد حينما يكون هناك تناقض بين مثل المجتمع وقيمه من ناحية، والواقع الفعلي لهذا المجتمع من ناحية أخرى.

ب.التعاريف الاصطلاحية للمشكلة الاجتماعية:

يذهب البعض إلى تعريف المشكلة الاجتماعية بأنها: "الأفعال أو الحالات الفردية أو المجتمعية التي تخالف القيم والأعراف السائدة، والتي تحدث ضررا نفسيا أو ماديا على أفراد المجتمع أو فئة من فئاته. ويشعر بها قطاع كبير من السكان، ويسعون لإيجاد حل جماعي لها. ولها أسباب ونتائج على مستوى الأفراد والجماعات والمجتمعات"[2]

---

[1] جبارة عطية جبارة، السيد عوض علي: المشكلات الاجتماعية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، ط1، الإسكندرية، 2003، ص14.

[2] أحمد العموش، حمود العليمات: المشكلات الاجتماعية، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، مصر، 2008. ص07.

- ويذهب **Poplin** في تعريفه للمشكلة الاجتماعية بأنها: "نمط من السلوك يشكل تهديدا للجماعات والمؤسسات التي يتكون منها المجتمع"، ويتضمن هذا التعريف ثلاثة عناصر أساسية تشكل مفهوم المشكلة الاجتماعية هي:[1]

أ.نمط السلوك: يواجه المجتمع العديد من المشكلات ليست جميعها مشكلات اجتماعية فمثلا الزلازل والأعاصير غالبا ما تدمر الحياة وتوقف أنماط معتادة من السلوك الاجتماعي، ولكنها ليست مشكلات اجتماعية لأنها لا ترتبط بالأفعال الناتجة عن المشكلة الاجتماعية بين أفراد المجتمع. فلكي تكون المشكلة اجتماعية لابد أن تتضمن نمطا من السلوك قابل للتدخل الإنساني.

ب.التهديد: كل مجتمع لديه مجموعة من القواعد يطلق عليها المعايير الاجتماعية، وبالتالي فإن المشكلة الاجتماعية تمثل تهديدا للمجتمع ومؤسساته. فالجريمة مثلا تعد مشكلة اجتماعية تتضمن نمطا من السلوك يمثل تهديدا وانتهاكا لحقوق الأفراد والجماعات مما يؤدي إلى انهيار البناء الاجتماعي.

ج.المجتمع: إن المشكلات الفردية لا تضر المجتمع (مرض فرد أو عدد من الأفراد) ولكن يعاني المجتمع من مشكلة اجتماعية حادة عندما يدمن بعض أفراده على المخدرات لأن الإدمان نمط من السلوك المكلف إلى حد كبير بالنسبة للمجتمع.

- **تعريف ريتشارد فولار Richard fuller:**

"المشكلة الاجتماعية هي حالة تؤثر على عدد كاف من الناس بطريقة غير مرغوبة، وأن شيئا ما يجب عمله تجاه هذه الحالة من خلال عمل اجتماعي جماعي"[2]

يتضح من خلال التعريف السابق أن المشكلة الاجتماعية تتضمن أحكاما قيمية، وتقتضي اتفاق عدد كاف من الأفراد على أن هذه الحالة غير مرغوب فيها. فالمحك هنا عدد الأفراد الذين يتأثرون بالمشكلة، ويمكن التعرف على هذا الحجم من خلال قياس الاهتمام العام بتلك الحالة التي تمثل المشكلة الاجتماعية، كأن يتم ذلك عن طريق حصر المقالات والدراسات التي تتناول تلك المشكلة. فقيم المجتمع هي التي تقرر كون النواحي غير المرغوبة مشكلة أم لا (عمالة الأطفال لم تكن مشكلة حيث قررت طائفة كبيرة من الناس بأنها مسألة عادية ومرغوب فيها، ولكن عندما تغير الوضع وأصبحت أمرا غير مرغوب

---

[1] عدلي السمري وآخرون: علم الاجتماع والمشكلات الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004، ص24.

[2] شادية قناوي: المشكلات الاجتماعية وإشكالية اغتراب علم الاجتماع –رؤية من العالم الثالث– دار الثقافة العربية، القاهرة، 1995، ص ص 69–70.

فيه أصبحت مشكلة). إذا يمكن القول أن الانتحار وتعاطي المخدرات والجنسية المثلية وغيرها لا يمكن اعتبارها مشكلات اجتماعية عندما تقر قيم المجتمع بأنها ظواهر غير مرغوبة.

- ويحدد **قاموس علم الاجتماع** المشكلة الاجتماعية بأنها: "موقف يؤثر في عدد الأفراد بحيث يعتقدون أن هذا الموقف هو مصدر الصعوبات أو المساوئ" وهكذا تصبح المشكلة الاجتماعية موقفا موضوعيا من جهة وتفسيرا ذاتيا من جهة ثانية.[1]

إن التعريفين السابقين يندرجان تحت **نموذج أول** يعتمد على رأي أفراد المجتمع من المشكلة وقيمهم وحكمهم عليها. إلا أن الاعتماد على هذا النموذج لا يعطي صورة صادقة عن حقيقة المشكلة الاجتماعية لأن الحكم ينبع من عامة الناس عديمي القيمة تتصف بالذاتية والأهواء.

أما **النموذج الثاني** فهو ما يطلق عليه **(نموذج قيم المعرفة)**. ومن بين الأمثلة للتعاريف التي تندرج تحت هذا النموذج:

- **تعريف زكي بدوي** في قاموس العلوم الاجتماعية والذي يعرف المشكلة ضمنه بأنها: "المفارقات بين المستويات المرغوبة والظروف الواقعية فهي مشكلات. بمعنى أنها تمثل اضطرابا وتعطيلا لسير الأمور بطريقة مرغوبة كما يحددها القائمون بدراسة المجتمع"[2]
- ويرى **جيروم.ج. مانيس:** "أن المشكلات الاجتماعية هي تلك الحالات أو الظروف الاجتماعية التي تتجدد عن طريق البحث العلمي والقيم العلمية باعتبارها معوقة للخير الانساني"[3]
- أما **روبرت ميرتون** فيرى أن الاعتماد على رأي أفراد المجتمع في تحديد ماهية المشكلات الاجتماعية يقود إلى خلط واضح لأن الجمهور قد يكون انفعاليا غير عقلاني، وأن أفراد المجتمع لا يدركون فعلا ما هو ضار للمجتمع. وقد قدم مقولته المشهورة: المشكلات الاجتماعية الظاهرة والمشكلات الاجتماعية الكامنة. ويؤكد على بعدين مهمين في دراسة المشكلة الاجتماعية هما: **البعد الذاتي** و **البعد الموضوعي**.

ملاحظة: النموذجين السابقي الذكر مكملين لبعضهما البعض.

---

[1] جبارة عطية جبارة، السيد عوض علي، مرجع سابق، ص17.

[2] المرجع سابق، ص18.

[3] المرجع السابق، الصفحة نفسها.

وفي إطار الحديث عن المشكلات الاجتماعية يمكن التمييز بينها وبين بعض المشكلات نكر منها:

- **المشاكل الطبيعية والمشاكل الاجتماعية:**

هناك بعد تحليلي في دراسة المشكلات وهو التمييز بين المشاكل الطبيعية Physical problems والمشاكل الاجتماعية. فالطبيعة موجودة منذ ملايين السنين وظواهرها تؤثر في الإنسان. وما يمكن قوله هنا هو أن المشكلة الاجتماعية هي الخلل الذي أصاب البناء الاجتماعي. أما الكوارث الطبيعية (الزلازل، الفيضانات، الأوبئة، المجاعات ....) فهي مشكلات طبيعية تؤدي إلى مشكلات اجتماعية.

ويرى العلماء أن استطاعة الإنسان وقدرته على التقليل من آثار هذه المشكلات يتوقف على مدى فهم الإنسان للواقع الاجتماعي عن طريق العلم والتخطيط العلمي.

- **المشكلات الشخصية والمشكلات الاجتماعية:**

المشكلات الشخصية Personal problems هي المتاعب والتقلبات المادية والرفض الاجتماعي ومجموعة أخرى من الكوارث التي تحدث داخل شخصية الفرد، وهي متاعب شخصية تشكل في واقع الأمر مشكلة خاصة في نطاق الفرد كوحدة مفردة. ومثل هذه المشكلات تقابل مشكلات أخرى تتعدى نطاق الفرد وهي المشكلات العامة المتصلة البناء الاجتماعي أي المشكلات التي تحدث داخل النظم الاجتماعية حيث تتداخل وتتشابك القضايا داخل البناء الكلي.[1]

- **المشكلات الاجتماعية والمشكلات السوسيولوجية:**

هناك صفة اجتماعي Social والصفة سوسيولوجي Sociological. فالصفة الأولى تنطبق على أية ظاهرة اجتماعية يدرسها أي علم من علوم المجتمع، بينما الصفة الثانية لا تنطبق إلا على القضايا والظواهر التي يركز عليها علم الاجتماع بمناهجه المتميزة.

وقد ميز ويرث wirth في مؤلفه "المشكلات الاجتماعية المعاصرة 1939" بين المشكلات الاجتماعية Social problems والمشكلات السوسيولوجية Sociological problems أو العلمية. فالمشكلات الاجتماعية هي مواقف منحرفة عن مواقف مرغوب فيها، أما المشكلات السوسيولوجية أو العلمية فهي مشكلات معرفية.

[1] المرجع السابق، ص ص20-21.

والمشكلات الاجتماعية تعكس بصفة عامة ما يهتم به الأشخاص دائما، وما يرونه أنه أمر غير مرغوب وفي حاجة ماسة للتخلص منه. وتعتمد هذه المشاكل على أهمية بعدي المكان والزمان (تخضع للتغير)، أما المشكلات السوسيولوجية فهي تلك المشكلات التي تم اشتقاقها من الاهتمامات التي تحرك التساؤل السوسيولوجي التي تعكس الاتجاهات النظرية المختلفة التي يستخدمها علماء الاجتماع.

مثلا **مشكلة الجريمة:** تتطلب دراستها دراسة سوسيولوجية موضوعية وعدم تدخل العواطف والأهواء الشخصية، والتطرق لجميع المداخل النظرية واستخدام مناهج البحث الملائمة وغيرها.

الجريمة كمشكلة اجتماعية هي مجال اهتمام ضباط الشرطة ورجال السياسة وضحايا العنف... إلا أن الجريمة كمشكلة سوسيولوجية فهذا ما ينفرد به علماء الاجتماع.

2.1.أهمية دراسة المشكلات الاجتماعية:

تمكننا الدراسة العلمية للمشكلات الاجتماعية من فهم الظروف التي تؤثر في وجودها واستيعابها وبالتالي نكون قادرين بشكل أفضل على فهمها ومواجهتها وفهمها وحلها.

وتظهر الخطورة الأولى في حل أية مشكلة في الشعور والاعتراف بها ومعرفتها معرفة العالم الخبير، ومن ثم تصميم واقتراح الحلول المناسبة لحلها أو على الأقل للتخفيف من آثارها إلى الحد المحتمل.

ويجب أن نلتزم بالبحث العلمي العميق في كل خطوات مواجهة المشكلات الاجتماعية، سواء في وجود الظاهرة ودرجة انتشارها. أم في تأثيرها وخطورتها والعوامل المسببة لها، والحلول الممكنة لها ناهيك عن الإجراءات والخطط اللازم اتباعها عن طريق البحث العلمي.

3.1.عناصر المشكلات الاجتماعية:

حددت المشكلات الاجتماعية بالظروف والمواقف التي يعتبرها أعضاء المجتمع تهديدا بطريقة ما لقيمهم، وبعبارة أكثر بساطة فإن المشكلات الاجتماعية هي ما يظن الناس أنها كذلك. ولكي تكون هناك مشكلة اجتماعية ينبغي توافر شرطان أساسيان هما:[1]

أ.ضرورة وجود ظرف موضوعي بالحجم والمقدار الذي يمكن ملاحظته وقياسه (ملاحظين اجتماعيين، جريمة، فقر)

[1] المرجع السابق، ص19.

ب. تعريف ذاتي من طرف أعضاء المجتمع بأن هذا الظرف هو مشكلة وهنا تؤدي القيم دورها، لأنه عندما تهدد القيم من طرف الظرف الموضوعي يصبح مشكلة اجتماعية.

أولا–الشرط الموضوعي (البعد الموضوعي): وهو الأثر والضرر الذي يقع على الفرد أو الأفراد نتيجة لظاهرة اجتماعية معينة بحيث يمكن قياسه. (ضررا ماليا، جسديا، نفسيا)

وفي هذا الإطار يمكن القول أن علماء العلوم الاجتماعية قد طوروا مقاييس ومؤشرات تعمل على قياس حجم الضرر أو الأذى النفسي أو الاجتماعي. فهناك مقاييس للقلق والإحباط، واحتمالية الطلاق واحتمالية العودة إلى الجريمة وغيرها. وبغض النظر عن دقة هذه المقاييس ومصداقيتها نجد أن العلماء والباحثين قد طوروا عددا كبيرا منها لمحاولة قياس الظواهر المختلفة وتقدير حجمها وأثرها على المجتمع.[1]

ثانيا–الشرط الذاتي (البعد الذاتي): وهو مستوى الإدراك والشعور العام عند أفراد المجتمع بتلك الظاهرة. (كيفية وقوع الضرر)

نستنتج مما سبق أن الجانب الموضوعي هو ذلك الجانب الذي يمكن قياسه والتحقق منه بالاختبار، أما الجانب الذاتي فيشير إلى إدراك الناس ووعيهم إزاء تلك الأوضاع التي تهدد قيمهم ومعتقداتهم.

4.1.خصائص المشكلات الاجتماعية:

تعد المشكلات الاجتماعية بمثابة ظواهر اجتماعية موجودة في كل مجتمع وتتميز بـ:[2]

- إن المشكلات الاجتماعية نسبية وغير مطلقة، ولا يتأثر بها كل عضو في المجتمع. بشكل

متساو، فهي نسبية لأن الحكم بوجود مشكلة اجتماعية هو حكم تقديري يختلف باختلاف الأزمنة في المجتمع الواحد. فما يعتبر مشكلة في مجتمع معين في وقت ما، لا يعتبر كذلك في نفس المجتمع، ويرجع ذلك إلى اختلاف القيم والمعايير في المجتمع من زمن إلى زمن آخر. (خروج المرأة متبرجة في السعودية مشكلة بينما في المجتمعات الأوروبية مسألة عادية)

[1] أحمد العموش، حمود العليمات، مرجع سابق، ص11.

[2] جبارة عطية جبارة، السيد عوض علي، مرجع سابق، ص ص27–29.

- كذلك حلول المشكلات الاجتماعية لها تأثير متباين على أفراد المجتمع. (بائع المخدرات يتضرر بينما الشباب لا يدمنون، صاحب الرشوة والفساد يتضرر بينما المجتمع يتخلص منها).

- أسباب المشكلات الاجتماعية أسباب مركبة حيث تحدث المشكلات الاجتماعية نتيجة العديد من الأسباب والعوامل وليست نتيجة لسبب أو عامل وحيد، فالعوامل السببية مترابطة بصورة تكرارية ومتفاعلة.

- المشكلات الاجتماعية مرتبطة ببعضها البعض ومتداخلة ومتفاعلة مع بعضها البعض فالمشكلة الواحدة قد تكون جزءا من مشكلة أخرى ترتبط بها أو تعتمد عليها حين لا توجد المشكلة لوحدها منفصلة.

الزواج العرفي: سوء التنشئة.

الخلافات الزوجية: الأوضاع الاقتصادية المزرية.

- ارتباط المشكلات الاجتماعية بالتغير الاجتماعي حيث يؤدي التغير غير المرغوب فيه في المجتمع إلى مشكلات اجتماعية. (خروج المرأة للعمل من التغيرات المرغوبة المساهمة في تنمية المجتمع الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، لكن ترتب عن هذا مشاكل عديدة مثل صراع الأدوار وغيرها.

- التداخل بين كل من البعدين الذاتي والموضوعي في المشكلة الاجتماعية.

كما تتصف المشكلات الاجتماعية بالصفات التالية:[1]

1. أنها تظهر في كافة المجتمعات الإنسانية سواء كانت كبيرة الحجم أو صغيرة، معقدة البناء أم بسيطة، مختلفة أم متحضرة.
2. تختلف في سعة حدودها وتكرار وقوعها، ودرجة توزيعها وكثافة الاضطراب الفكري والعاطفي المصاحب لها.
3. تتشكل تدريجيا على مراحل مترابطة، فهي لا تظهر فجأة أو بصورة عفوية، وبناء على ذلك فهي متطورة.
4. تفسر على أنها أحد أوجه التغير الاجتماعي.
5. تعكس الاضطراب الاجتماعي والشخصي بمعنى أنها تبرز نتيجة تمزق النسيج العلائقي الاجتماعية داخل المجتمع.

[1] معن خليل عمر: علم المشكلات الاجتماعية، دار الشروق، عمان، ط1، 1998، ص18.

6.تظهر نتيجة التطور التقني.

7.تعكس صرامة الضغوط الاجتماعية كالفقر، الضغوط السكانية، الصراعات العرقية، البطالة، الحرب وغيرها.

8.تظهر بسبب التغيرات الحاصلة في أسلوب العيش ومستواه. وأنواع الممارسات الاجتماعية للأسرة والتعليم والدين والاقتصاد والسياسة وغيرها من المتغيرات المؤثرة.

5.1.أسباب المشكلات الاجتماعية:

تتنوع أسباب المشكلات الاجتماعية، وتتعدد بتعدد واختلاف آراء الباحثين وخلفيتهم وتكوينهم من فترة إلى فترة ومن مكان إلى آخر. فقد يكون غلاء المهور سببا في مشكلة العزوف عن الزواج في بلد ما، بينما تكون أزمة الإسكان وراء نفس المشكلة في بلد آخر. ومن ناحية أخرى قد يرجع عالم الإجرام سبب مشكلة الجريمة إلى عوامل وراثية، في حين يرد عالم الاجتماع أسباب المشكلة إلى البيئة المحيطة بكل أبعادها ومؤثراتها المختلفة. كما يرجع بعض الباحثين أسباب المشكلات الاجتماعية إلى عدم إشباع الاحتياجات بين أفراد المجتمع وهي الاحتياجات النفسية والاقتصادية والبيولوجية الصحية والتعليمية.

ولا يمكننا حصر المشكلات الاجتماعية تحت سبب واحد بل تحت عدة أسباب وعوامل متفاعلة يمكن تحديدها في:[1]

- **التغير الاجتماعي:** التفاوت في سرعة التغير الاجتماعي والثقافي الناتج عن سرعة التفاوت في أحد جوانب الثقافة المادي واللامادي.
- **العوامل الوراثية:** هي عوامل تتعلق بذات الفرد وتؤدي دورا كبيرا في حدوث المشكلات الاجتماعية وتتمثل في الانحرافات الناتجة عن أسباب بيولوجية، عضوية، ووراثية مثل: الانحرافات الجنسية والأمراض العقلية والعصبية.
- **العوامل البيئية الطبيعية:** تتمثل في المناخ والتضاريس والتغيرات البيئية التي تحدث بسبب البراكين والزلازل والفياضانات وتتسبب في حدوث المشكلات الاجتماعية.
- **العوامل الاقتصادية:** يمكن إرجاعها إلى كثير من الأسباب مثل الفقر وسوء العدالة في التوزيع.
- **العوامل السياسية:** تتجسد في طبيعة النظام السائد ديكتاتوري، ديموقراطي.

[1] عادل بن عايض المغذوي: محاضرة في قضايا مجتمعية معاصرة، 1436 هجري، ص ص13-14.PDF متاح على الرابط: https://www.mu.edu.sa/sites/default/files/content

- **العوامل الاجتماعية الثقافية:** يمكن التعبير عنها في:

-اختلاف التنشئة الاجتماعية.

-اختلاف المستويات التعليمية.

-التصارع الثقافي.

- **الهجرة:** سواء كانت هجرة داخلية أو خارجية تعمل على تحويل الأفراد من مكان لآخر وهم يحملون معهم قيمهم وعاداتهم وكذلك ظروفهم الصعبة التي قد تضطرهم إلى عدم التوافق فتنشأ المشكلات الاجتماعية بسبب عدم توافقهم مع المجتمع الجديد نتيجة لهجرتهم.[1]
- **الحروب:** تعد الحرب في حد ذاتها مشكلة اجتماعية تؤدي بدورها إلى جملة من المشكلات العديدة منها: الهجرة والتفكك والفقر والبطالة والتعصب وغيرها من المشاكل الاجتماعية.
- **الوهن التنظيمي (التفكك الاجتماعي):** يتجسد في ضعف الأدوار والمراكز البنائية داخل التنظيم أو عدم أدائها لأدوارها بالشكل المطلوب مما يؤثر على وظيفة النسق العام فيؤدي إلى حدوث التوتر. ومن الانعكاسات التي يفرزها الوهن التنظيمي الفساد الإداري.

6.1.مستويات المشكلات الاجتماعية:

أ.المستوى الفردي والشخصي: هي المشكلات التي تصيب أحد أفراد المجتمع نتيجة للظروف الاجتماعية المحيطة بهم فضلا عن سلوكياتهم الفردية. ويمثل هذا المستوى السلوكيات المنحرفة أو الحالات المرضية التي تصيب الأفراد مثل: الانحراف، الجريمة، تعاطي المخدرات والمشكلات الصحية والنفسية بصورة عامة. وحسب رايت ميلز R. Mills فإن المشكلة إذا كانت تمس عددا محدودا من الناس فإننا نعدها مشكلة خاصة، أما إذا توسعت وأصبحت عامة وشملت عددا كبيرا من الناس وتعاونوا لحلها فإننا نعدها مشكلة اجتماعية.[2]

ب.مستوى الفئات الاجتماعية: هي المشكلات التي يتعرض لها الأفراد نتيجة لعضويتهم أو انتمائهم لجماعة معينة. فالأفراد في المجتمعات يشغلون مواقع اجتماعية معينة تسمى عادة بالمكانات الاجتماعية. بعضها موروث كالجنس واللون وبعضها مكتسب كالمهن والعلاقات الاجتماعية المختلفة. والأمثلة عن هذه المجتمعات كثيرة أهمها: مشكلات الطفولة، المراهقة، الشباب، الشيخوخة وذوي

[1] المرجع السابق، ص14.

[2] أحمد العموش، حمود العليمات، مرجع سابق، ص17.

الاحتياجات الخاصة. فكون الإنسان طفلا يعرضه لمجموعة من المشكلات مثل: الوفاة عند الأطفال أو سوء التغذية والانتماء إلى لون أو عرق أو جنس يسبب لصاحبه مشكلات لا دخل بها مثل التمييز العنصري.

ج.مستوى المؤسسات والمجتمعات: يشمل هذا المستوى المؤسسات والنظم والعلاقات الاجتماعية المتشابكة مثل تنظيم العمل، الحكومة، الإدارة الصحة والتعليم والأسرة. فهذه النظم قد تتعرض لمشكلات تسبب قصورا في أدائها لوظائفها أو تكون سببا في مشكلات لمستويات اجتماعية أخرى مثل: الفساد، الاستبداد، الظلم والمشكلات الاقتصادية، ومشكلات الأسرة، ومشكلات التعليم وغيرها.

د.المستوى الإقليمي والعالمي: يقصد به المشكلات التي تصيب الأفراد والمجتمعات الإنسانية بغض النظر عن الحدود السياسية والجغرافية والفواصل الثقافية، وقد يكون سببها بعض التصرفات الإنسانية مثل سوء استغلال البيئة، الإسراف، الترف، الاعتداء، الظلم والطغيان. الحروب، مشكلات الماء، مشكلات الغذاء وهذا كله بحكم أن الإنسان يمكن أن يكون مصدر فساد كبير وشامل للعالم.[1]

7.1.طرق قياس المشكلات الاجتماعية:

على الرغم من صعوبة قياس المشكلات الاجتماعية إلا أن الباحثين حددوا طريقتين يمكن من خلالهما قياس المشكلات الاجتماعية هما:[2]

أ.القياس الموضوعي:

يتم القياس الموضوعي لخطورة تأثير المشكلات الاجتماعية باستخدام الإحصاء. حيث يمكن معرفة عدد مدمني المخدرات والمجرمين وعدد قتلى حوادث السيارات وعدد الفقراء في المجتمع وغيرها. إلا أنه في بعض الأحيان يصعب القياس الموضوعي عندما يتعلق الأمر بصعوبة ضبط عدد ضحايا مشكلة معينة أو عندما يتعلق الأمر ببناء مقاييس اتجاه نحو قضية محددة.

ب. القياس الذاتي:

عادة ما يقوم قياس خطورة مشكلة اجتماعية معينة باعتماد أحكام قيمية أكثر من اعتمادها على إحصائيات. فظاهرة الانتحار مثلا تعتبر من أخطر المشكلات الاجتماعية رغم نسبتها الضئيلة إحصائيا وهذا بسبب اعتبارها تهديدا لقيم وأخلاق المجتمع السامية.

---

[1] المرجع السابق، ص18.

[2] محاضرات في مقياس: المشكلات الاجتماعية، جامعة بسكرة، 2014-2015، ص ص19-21.

8.1. خطوات دراسة المشكلات الاجتماعية:

1. ضرورة استخدام المنهج العلمي في الاهتمام بجمع الحقائق المتعلقة بالمشكلة الاجتماعية، فالمشكلة لا تنشأ من فراغ ولكنها حصيلة مواقف سلوكية معينة تراكمت خلال فترات.
2. يجب حصر العوامل التي لها أثر على هذه المشكلة دون أن نحكم على مدى أهميتها النسبية، فهذه العوامل ليست جميعا متساوية العلية في إبراز المشكلة.
3. التعرف على جذور المشكلة الاجتماعية حتى يمكن تقديم تفسير ملائم لواقعها الحالي ومن ثم التنبؤ.
4. أن يضع في اعتباره خصائص المشكلة الاجتماعية كالنسبية والترابط وغيرها.
5. أن يضع في اعتباره دور التغير الاجتماعي في نشوء صراعات القيم والأدوار والمكانات التي تؤدي إلى صور من الانحراف.[1]

- **مزايا علم الاجتماع في دراسته للمشكلات الاجتماعية:**

يمتاز علم الاجتماع عن غيره من العلوم بموضوعه الشامل ومنهجه المتكامل وباهتمامه بالقضايا والأسئلة التي تواجه الفكر الإنساني، مما يجعله قريبا من الإنسان ومشكلاته واهتماماته الفكرية والاجتماعية. وفيما يلي تلخيص لأبرز مزايا التناول الاجتماعي للمشكلات الاجتماعية:[2]

1. **المنهج العملي في الدراسة:** يستخدم علم الاجتماع المنهج العلمي في دراسة مواضيعه، وبالتالي فإن أفضل وأعمق فهم للمشكلات يمكن أن يتحقق خاصة وأن علم الاجتماع يستخدم مناهج متعددة، فهو يستخدم المناهج الكمية والكيفية للتعامل مع المستويات المختلفة للحقيقة الاجتماعية، سواء أمكن قياسها كميا أو نوعيا.

2. **شمول الدراسة وتعدد مستوياتها:** إن التحليل الاجتماعي للمشكلات يأخذ بالاهتمام جميع المستويات الممكنة لها فردية أو شخصية أو جماعية على مستوى النظم أو المؤسسات، أو المستوى العالمي. فهو يبحث عن الجذور الاجتماعية للمشكلات بأنواعها.

---

[1] جبارة عطية جبارة، السيد عوض علي، مرجع سابق، ص43.

[2] أحمد العموش، حمود العليمات، مرجع سابق، ص ص29-30.

3. **عمق التحليل وتعدد أطره النظرية:** إن التحليل الاجتماعي للمشكلات يهتم بالبعد الواقعي والمبدئي لها، ثم إن هناك عددا من التوجهات النظرية التي تتناول المشكلات من زوايا مختلفة وأحيانا متعارضة وهذا التعدد في أطراف النظر تجعل المشكلة تدرس من جوانب مختلفة مما يؤدي إلى فهم أفضل وأعمق لها.

ثانيا-أساليب البحث في دراسة المشكلات الاجتماعية:

1.2.الأسلوب التاريخي:

يعتمد هذا الأسلوب على التطور التاريخي كأساس لتفسير ظهور المشكلات الاجتماعية. وفي هذا الإطار فإن المجتمع الإنساني يمر بحالات من التغير والتبدل تبعا للمراحل التطورية التي يمر بها من البساطة إلى التعقيد. وكلما أخذ المجتمع بالتطور بدت عليه بعض الظواهر التي لم تكن موجودة سابقا. فالمشكلات الاجتماعية تزداد بتطور المجتمع. فحينما يتحول المجتمع من بسيط إلى مجتمع نامي تظهر عليه مشكلات ملازمة لهذا التحول مثل الفقر والأمية والأمراض. وحينما ينتقل المجتمع من مرحلة مجتمع نامي إلى مجتمع متقدم تلازمه مشكلات جديدة كالجريمة والانتحار والانفجار السكاني.

وعليه نجد أن المجتمع الغربي يعاني من مشكلات اجتماعية معقدة زادت من حدتها التغيرات التي تعرضت لها في القرن العشرين أهمها التصنيع والتحضر والهجرة من الريف إلى المدينة.

2.2.الأسلوب السوسيولوجي:

يحاول هذا الأسلوب تفسير المشكلات الاجتماعية من زاوية اجتماعية. فالتغيرات التي تحصل في إحدى المؤسسات الاجتماعية تسبب تغيرا في بقية المؤسسات الأخرى، الأمر الذي يؤدي إلى حدوث تصادم بين القوانين والأحكام القديمة والجديدة مما يؤدي إلى عدم قدرة هذه المجتمعات على تنظيم العلاقات بين أفرادها.

3.2.الأسلوب السيكولوجي:

يؤدي العامل النفسي دورا مهما في ظهور المشكلات الاجتماعية لأن اختلاف الأفراد يؤدي إلى اختلاف في اتجاهاتهم وسلوكياتهم. إذ نجد البعض لديهم اندفاع نحو الأعمال المنحرفة الخارجة عن القواعد المألوفة في المجتمع. بينما يتمسك غيرهم بالسلوك السوي المنضبط.

ثالثا-المشكلة الاجتماعية من منظور سوسيولوجي:

1.3.منظور(مدخل) الباثولوجيا الاجتماعية: Social Pathology approach

برز منظور الباثولوجيا الاجتماعية مبكرا مع ميلاد علم الاجتماع نفسه، واكتسب بذلك خصائص النظرية الاجتماعية بتأكيداتها العضوية واهتماماتها التطورية.

وقد استخدم هذا المصطلح للإشارة إلى علم أو دراسة المرض. أما استخدام المفهوم في علم الاجتماع، فقد كان يهدف إلى الإشارة للظروف الاجتماعية المرضية التي يخلقها وينميها النظام الاجتماعي.

وتمتد جذور هذا المدخل إلى كتابات علماء الاجتماع الأوائل أمثال أوجست كونت Auguste Comte وسبنسر Spencer، ثم أخذ المدخل أبعاد متعددة على أيدي الجيل الأول من علماء الاجتماع الأمريكان. ومن أسباب ظهور الباثولوجية الاجتماعية:

- التنشئة الاجتماعية المغلوطة لبعض الأفراد تفشل فيها قدراتهم الطبيعية في التكيف مع الحياة الاجتماعية حيث لا تساعدهم أنانيتهم على التوافق مع أهداف المؤسسات الاجتماعية.
- فشل البناء الوظيفي في تطوير الشخصية الاجتماعية أو السيطرة على جهازه الوظيفي مما يهدد الروابط التقليدية والمستويات الأخلاقية العامة.

ويقوم المدخل على **افتراضين متناقضين:** الأول هو أن الأفراد هم مصدر المشكلات الاجتماعية باعتبارهم هم المرضى وليس المجتمع. فالمجتمع يتطور بطريقة إيجابية والظروف الاجتماعية التي تضعف هذا التطور يمكن تعريفها على أنها أشكال من المرض الاجتماعي الذي يحتاج إلى علاج.[1]

وترى الباثولوجيا الاجتماعية أن المجتمع يتكون من أفراد، وأن هؤلاء الأفراد يرتبطون معا بعلاقات اجتماعية، وأن عدم قدرة الأفراد على التكيف في العلاقات الاجتماعية هو ما تقصد به بالباثولوجيا الاجتماعية.

والمشكلات الاجتماعية في ضوء **الافتراض الأول** من هذا المدخل ترجع إلى وجود الضعفاء والعاجزين من الأفراد. فالفقر والجريمة والجهل كمشكلات اجتماعية كانت تنتسب إلى الطبقات الدنيا

[1] جبارة عطية جبارة، السيد عوض علي، مرجع سابق، ص51.

ومهاجري الشرق وأوروبا الغربية، هؤلاء الذين أشار إليهم علماء الاجتماع على أنهم كائنات إنسانية معتلة وغير سوية.

أما **الافتراض الثاني** فيذهب إلى أن المجتمع هو المريض وليس الفرد، ولعل جذور هذا الافتراض ترجع إلى فلسفة روسو حيث يرى أن الانسان طيب بفطرته وأن حياة المجتمع غيرت فطرته وجعلته يميل من الخير إلى الشر. ومن بين العلماء الذين تناولوا قضية مرض المجتمع وليس الفرد إيريك فروم From Erich ، هربرت ماركيز H.Marcuse [1]

ويتفق أنصار هذا المدخل على أن علاج المشكلات الاجتماعية يكمن في تغيير قيم الناس وفي التربية الاجتماعية. وعلى قدر نجاح المجتمع في تزويد الأفراد بالمعايير الاجتماعية الأخلاقية من خلال عمليات التنشئة الاجتماعية.

2.3.منظور التفكك الاجتماعي: Social disorganization approach

يقسم روبرت ميرتون R. Merton المشكلات الاجتماعية إلى نمطين عريضين، يطلق على الأول التفكك الاجتماعي Social disorganization وعلى الثاني السلوك المنحرف Deviant Behaviour والنوعين يتفاعلان ويكملان بعضهما البعض.

ويشير مفهوم التفكك الاجتماعي إلى ما يصيب النسق الاجتماعي من قصور أو خلل في أدائه لوظائفه الأساسية وهي تحقيق الاستمرارية والاستقرار، كما أن مفهوم التفكك الاجتماعي لا يعبر عن معايير أو مستويات مطلقة، ولكنه يشير إلى ظروف واقعية يمكن التحقق منها. فعندما نقول أن الجماعة أو التنظيم أو المجتمع المحلي قد أصابه التفكك فإننا نقصد من ذلك أن بناء المكانة والأدوار لم يعد يؤدي وظائفه بالدرجة المطلوبة [2].

---

[1] المرجع السابق، الصفحة نفسها.

[2] عدلي السمري وآخرون، مرجع سابق، ص29.

➢ **مصادر التفكك الاجتماعي:** يحددها روبرت ميرتون في:[1]

1. صراع المصالح والقيم:

يرتبط ظهور التفكك الاجتماعي بحقيقة بنائية أساسية هي أنه إذا كان يوجد بين الجماعات والشرائح الاجتماعية بعض المصالح والقيم المشتركة، فإن هناك أيضا قيم ومصالح متصارعة بينهم، (صراع العمال والإدارة في المصنع من أجل المصالح).

2.صراع المكانة والتزامات الدور:

من الأمور المسلم بها تباين مكانة الأفراد داخل المجتمع، ولأن الفرد يشغل عديدا من المكانات الاجتماعية المتباينة، فإنه يجد نفسه مضطرا إلى الالتزام بالعديد من الأدوار المتباينة في البيت والعمل وفي النادي والمؤسسة الدينية، ويظهر التفكك الاجتماعي عندما يفشل الفرد في أداء الدور المطلوب لكل مكانة اجتماعية يشغلها.

3. القصور في عملية التنشئة الاجتماعية:

التنشئة الاجتماعية هي اكتساب أفراد المجتمع الاتجاهات والقيم الأساسية والمعرفة التي تتوافق مع أداء الأفراد الاجتماعية المتوقعة، وبالتالي فإن أي قصور أو خلل في أداء التنشئة الاجتماعية لوظيفتها يترتب عليه حدوث التفكك الاجتماعي الناتج عن عدم الوضوح الكافي للتوقعات المتبادلة بين الأفراد في المجتمع.

4. قصور قنوات الاتصال الاجتماعي:

يعد التفكك الاجتماعي أيضا نتاجا لما يصيب قنوات الاتصال والتواصل بين الأفراد في النسق الاجتماعي من قصور وخلل يؤثر على أداء هذه القنوات لوظائفها بكفاءة.

فالأفراد داخل الجماعة أو المجتمع المحلي لابد أن تؤدي وسائل الاتصال بينهم دورها بكفاءة، طالما يعتمدون على بعضهم البعض في أداء ما هو متوقع منهم على المستوى الفردي أو المستوى الاجتماعي، وعندما يصيب الخلل والقصور عملية الاتصال في التنظيم يظهر التفكك الاجتماعي.

[1] المرجع السابق نفسه، ص ص30-31.

ويرتبط التفكك الاجتماعي بالتغيير الاجتماعي الذي يؤدي إلى غياب الانسجام القائم بين الأجزاء المكونة للبناء الاجتماعي والذي كان يعمل على توازنه وفقدان هذا الانسجام يؤدي إلى حدوث التفكك الاجتماعي.

إن التغير الاجتماعي قد يحدث بتسارع كبير في ظرف زمني قصير نسبيا، حيث يأتي إيقاع التغير أسرع من قدرة النظم في المجتمع على استيعابه وتقبله والتلاؤم معه، ومن هنا تنشأ المشكلات الاجتماعية التي تتفاوت حدتها تبعا لسرعة إيقاع التغير ومرونة البناء الاجتماعي.

إن الباحث الذي يحاول فهم المشكلة الاجتماعية في ضوء مدخل التفكك الاجتماعي عليه أن يحدد نقطة الصفر Zero point أي تلك النقطة التي حدث فيها تغير اجتماعي وأن يبحث بتأن فترات الاستقرار الاجتماعي التي سبقت حدوث التغير المؤدي إلى التفكك وما هي الظروف التي أدت إلى خلق هذا التفكك وأدت إلى ظهور المشكلة.[1]

3.3.منظور الصراع الاجتماعي:

اذا كانت الوظيفية تركز على التكافل الاجتماعي والقيم العامة والتساند المشترك كأساس للبناء الاجتماعي، فإن الصراعية ترى أن المجتمع ينقسم إلى طبقات تبعا للمصالح وتوزيع مصادر القوة والسيطرة من ثروة وسلطة ومعرفة، وعليه فإن المشكلات الاجتماعية منبعها الاستغلال واللامساواة في بنية المجتمع.

وإذا كان الوظيفيون يرون في البني والمؤسسات الاجتماعية بناءات وظيفية تؤدي إلى الصالح الاجتماعي العام، فإن الصراعيين يرون أن الأنساق الاجتماعية المختلفة تؤدي وظائف لمصلحة طبقات معينة وليس لمصلحة الجميع. وهكذا نصل إلى أن الصراعيين يميلون إلى رؤية صراع مصالح متأصل في المجتمع.

وتستمد نظريات الصراع أفكارها الأساسية من أعمال كارل ماركس الكلاسيكية والآراء المعاصرة لعالم الاجتماع رايت ميلز. فقد أكد كليهما على دور القوة خاصة الاقتصادية والسياسية في فهم الحياة الاجتماعية اليومية كمشكلات اجتماعية.

[1] جبارة عطية جبارة، السيد عوض، مرجع سابق، ص56.

إن نظريات الصراع تحدد بوضوح أن سبب المشكلات الاجتماعية هو ذلك التباين بين أفراد المجتمع والاضطهاد الواقع على من لا يملكون من جهة، ومن يملكون القوة والسلطة في المجتمع من جهة ثانية. ويعتمد التحليل الصراعي للمشكلات الاجتماعية على:[1]

1. يتكون المجتمع من جماعات مختلفة ذات مصالح وقيم متباينة، وكل جماعة تدافع عن مصالحها، وبالتالي فإن نجاح جماعة ما يعني وجود مشكلة لجماعة أخرى.
2. إن أي جهد أو فعل لحل المشكلات يتضمن محاولات من جانب الجماعات المقهورة لإحداث تغييرات لانتزاع حقوقها من هؤلاء الذين يحتلون مراكز القوة.
3. إن قدرا معينا من الصراع يمكن أن يكون مفيدا للمجتمع لأنه يعد دافعا للتغيرات الاجتماعية الضرورية.
4. إن ما قد يعد مشكلة اجتماعية من جهة نظر الوظيفيين قد لا يعد كذلك بين أنصار الصراع. وهكذا فإن المشكلة الاجتماعية تظهر من وجهة نظر الاتجاه الصراعي عندما تعتقد جماعة ما أن مصالحها أصبحت مهددة. (مشكلة الطلاق)

ويتضمن الاتجاه الصراعي نمطين أساسيين من الصراع الاجتماعي هما: **صراع القيم** و **الصراع الطبقي**.

والصراعيون عكس الوظيفيون لا يرون إمكانية إصلاح النظام الرأسمالي بل تغييره كليا، فالنظام الرأسمالي غير العادل ينبغي استبداله بنظام اشتراكي عادل يتم خلاله التحول من الملكية الخاصة إلى الملكية العامة.[2]

أما المشكلات الاجتماعية النوعية والفرعية فيرى الصراعيون أنها تنبثق من المشكلة الكبرى مشكلة عدم المساواة والاستغلال في النظام الرأسمالي فمثلا يمكن تفسير معدلات الجريمة المرتفعة بردها إلى عدم المساواة، وإرجاع تلوث البيئة إلى الجشع والاستغلال عند الصناعيين الرأسماليين الذين يهمهم تحقيق الأرباح ولو على حساب باقي الناس، ومشكلات الحروب المصطنعة يمكن إرجاعها إلى أطماع الشركات وتجار الحرب الذين يبيعون الإنتاج لمن يدفع.

---

[1] عدلي السمري وآخرون، مرجع سابق، ص45.

[2] أحمد العموش، حمود العليمات، مرجع سابق، ص66.

4.3.منظور السلوك المنحرف:

إذا كان مدخل التفكك الاجتماعي يحاول فهم المشكلات الاجتماعية من خلال عملية التغير الاجتماعي والانهيار الذي يصيب بعض أجزاء البناء الاجتماعي نتيجة لهذا التغير. فإن أنصار مدخل الانحراف يركزون على الأفراد باعتبارهم أساس وجود المشكلات الاجتماعية حيث أنهم انحرفوا عن معايير المجتمع وقيمه السائدة، وهذا الانحراف يتخذ صورا منها:[1]

أ.عدم القدرة على اتباع معايير المجتمع وقيمه السائدة:

قد يعجز بعض الأشخاص حسب تكوينهم البيولوجي والاجتماعي عن التمسك بطريقة توافقية بالمستويات المعيارية المقبولة، ويظهرون عدم قدرة على التعليم وإتباع هذه المعايير (مدمني المخدرات) الذين لا يستطيعون التحكم في سلوكهم ويخالفون توقعات المجتمع.

ب.الفشل في قبول معايير المجتمع وقيمه:

إن فشل الأفراد في قبول معايير المجتمع وقيمه السائدة يؤدي بهم إلى الانزلاق في ممارسات انحرافية كالغش والكذب والرشوة. مع ملاحظة أن هؤلاء الأفراد لا يعتبرون سلوكهم هذا انحرافا بل هو سلوكا مثاليا من وجهة نظرهم. ويصف علماء النفس هؤلاء الأفراد بأنهم يعيشون فوضى أخلاقية نتيجة فشلهم في قبول المعايير الاجتماعية.

ويذهب روبرت ميرتون إلى أن مفهوم السلوك المنحرف في أساسه يعد إلى حد كبير مفهوما أخلاقيا وحياديا، كما أنه يستخدم في اللغة اليومية للإشارة إلى ما يعرف بالسلوك السيئ.

5.3.منظور التصنيف:

يعتبر هذا المنظور من أهم المنظورات السوسيولوجية الحالية في دراسة المشكلات الاجتماعية، حيث يعتمد على كثير من فرضيات المنظرين في ضوء تفسير الظروف التي تحدث وفقا لها. ويهتم أصحاب هذا المنظور بمعرفة الظروف التي يمكن أن تصنف من خلالها المشكلات الاجتماعية كأفعال أو مواقف غير سوية.[2]

---

[1] جبارة عطية جبارة، السيد عوض علي، مرجع سابق، ص59.

[2] محاضرات في مقياس المشكلات الاجتماعية، مرجع سابق، ص32.

6.3. الاتجاه البنائي الوظيفي:

تنظر الوظيفية إلى المجتمع كما ينظر عالم الأحياء إلى جسد الكائن الحي، فالكيان الاجتماعي هو نسق منظم بدقة حيث يتفق معظم أعضائه على معايير وقيم عامة، ويلتقي الأفراد والجماعات في نسق عام متناغم، ويعمل الأفراد كل حسب طاقته من أجل المحافظة على مجتمع مستقر لأنهم يقبلون (يتمثلون) قواعده وترتيباته، كذلك فإن أقسام المجتمع كافة في حالة توازن دقيق وأي تغيير في أي جزء يؤثر في باقي الأجزاء. وكل جزء أو عضو له وظيفة تسهم في حفظ النظام العام المتناغم. مثلا: النظام الاقتصادي يؤمن حاجات الناس الأولية من طعام وشراب ولباس كي يعيشوا ويستمروا، والنظام التعليمي يعمل على تربية الأفراد وتزويدهم بالمهارات اللازمة للبقاء والاستمرار.

وهذا الترابط العضوي لا يقوم وحده في المجتمع، ولكنه معزز بنظام أخلاقي وقيم سائدة، فأعضاء المجتمع بينهم قسط كبير من الاتفاق على قيم وأعراف وعقائد مشتركة توحد مشاعرهم وسلوكياتهم وتعزز انتمائهم الاجتماعي. وعليه نصل إلى أن وراء الترابط العضوي ترابط قيمي ثقافي معياري أخلاقي، ولولا هذا النظام الأخلاقي لما ترابط المجتمع وتساند أعضاؤه. ومن أهم مصادر النظام الأخلاقي الدين والقيم الروحية، وروح الجماعة.

- **رؤية الوظيفية للمشكلات الاجتماعية:**

يفسر الوظيفيون المشكلات بالتوتر أو الخلل في النظام الاجتماعي والثقافي وأهم أوجه الخلل:

أ. خلل البناء الاجتماعي العام:

إذا كان بناء المجتمع متماسكا ومترابطا في وضعه الصحي، فإن أي خلل يطرأ على هذا البناء سوف يؤدي إلى اختلال المجتمع، وفساد صحته. والتخلخل الاجتماعي يشمل تفكك البناء الاجتماعي بحيث لا تعمل أجزاءه معا وتفقد الأعراف تأثيرها في الجماعات.

ويمكن أن يفقد المجتمع تماسكه وترابطه في حالات الاضطرابات السياسية والكوارث الطبيعية والحروب. كما يؤدي سوء التنشئة الاجتماعية وفشل المجتمع في ضبط سلوك أفراده إلى المشكلات المختلفة. كذلك فإن اختلال علاقة المجتمع بالبيئة الطبيعية تؤدي إلى عدم تمكنه من تأمين الاحتياجات الأولية لأعضائه وبالتالي حدوث مشكلات اجتماعية.

اذن حسب نظرة الوظيفية فإن المشكلات تعكس خللا اجتماعيا أي اضطرابا في النظام يعني أنه لا يعمل كما هو متوقع منه. وبالتالي فإن النظرة الوظيفية تبرز المعيقات البنائية والثقافية كمسببات للمشكلات الاجتماعية.[1]

وكنتيجة لهذا الخلل في النظام؛ فإن الناس غالبا ما تعاق مقدرتهم على تحقيق أغراضهم الخاصة. وهنا فإن النظرة الوظيفية تبرز المعيقات البنائية والثقافية كمسببات للمشكلات الاجتماعية.

ب. خلل في البناء القيمي والمعياري:

تعد القيم موجهات إدراكية عليا للفكر والسلوك، فهي تحدد للأفراد موازين الحق والباطل والخطأ والصواب. والمعايير هي القواعد والأعراف السلوكية التي تحدد كيفيات السلوك المرغوبة أو المرفوضة. وهي منبثقة من القيم العليا، كما أن تماسك النظام الاجتماعي وترابطه يعتمد على هذا البنيان القيمي.

إن أي خلل في البناء القيمي يؤدي إلى اضطراب المجتمع واضطراب سلوك أعضائه، وبالتالي حدوث مشكلات اجتماعية. واختلال النظام القيمي يمكن أن ينتج من اختلال البناء الاجتماعي العام، كما يمكن أن يحدث نتيجة لعدم الاتساق والتكامل في طريقة المجتمع في تربية أبنائه، فنجده يغرس في نفوسهم توجهات قيمة ومعيارية متضاربة تدفعهم نحو الانحراف.

ويذهب أنصار الاتجاه الوظيفي إلى أن هناك عدة أسباب تؤدي إلى حدوث المشكلات الاجتماعية هي:[2]

1. تظهر المشكلات الاجتماعية عندما يفشل أفراد المجتمع في تمثل قيم المجتمع المتفق عليها، أي يخالفون ما يسميه الوظيفيون بالإجماع القيمي.
2. عندما يتعرض المجتمع لحالة من التغير السريع والمفاجئ فإن المجتمع يفقد توازنه، لأن تنظيمات المجتمع لم يتح لها الوقت الكافي لتستجيب بصورة ملائمة، وبالتالي يصاب المجتمع بالاضطراب أو ما يسمى بالخلل الوظيفي.
3. يرى الوظيفيون أن المشكلات الاجتماعية يمكن أن تنتج عن الاحتياجات

[1] أحمد العموش، حمود العليمات، مرجع سابق، ص60.

[2] عدلي السمري وآخرون، مرجع سابق، ص ص 41-42.

الوظيفية للمجتمع. عندما تصاحب هذه الاحتياجات بما يسمى بالأداء الوظيفي الزائد عن الحد المطلوب، فعلى سبيل المثال فالنسق التعليمي في المجتمع قد يخرج أفرادا في أحد المجالات بما يزيد عن حاجة المجتمع. وبالتالي فإن هؤلاء الخريجين الذين لا يجدون وظيفة يصبحون مصدرا لمشكلة اجتماعية في المجتمع. وبالتالي فإن تعليم عددا من الأفراد يزيد عن حاجة المجتمع يعد خللا وظيفيا في أداء النسق التعليمي لدوره في المجتمع. وبالتالي فإن النظرية الوظيفية ترى أن ظهور المشكلات الاجتماعية أمر حتمي في المجتمع، وبالتالي فإن دور عالم الاجتماع هو تحديد هذه المشكلات وتفسير سبب ظهورها وتحديد النتائج المترتبة على وجودها.

7.3.منظور الأنوميا البنائية-الثقافية:

يؤكد دارسو علم الاجتماع منذ دوركايم أنه ليست هناك قنوات مجتمعية خاصة تفسر سلوكا منحرفا، وأخرى تصور مشكلات اجتماعية، وإنما هو البناء الاجتماعي والثقافي نفسه الذي يفسر أنماطا من السلوك يعتبرها أفراد المجتمع سوية، ويفرز أنماطا مماثلة يعرفها المجتمع نفسه بالانحراف أو المشكلة أو حالة مرضية.[1]

وقد استعمل دوركايم مفهوم الأنوميا في علم الاجتماع ليصف حالة مجتمعية حزينة إذ درس في كتابه تقسيم العمل المفرط الذي يسير نحو التعقيد المتزايد ويقود في ظروف مجتمعية إلى أن يفقد العمال معنى علاقاتهم مع الآخرين. ويؤدي هذا إلى انحطاط الطبيعة الانسانية وتدهور العلاقات الاجتماعية، فالأنوميا عند دوركايم أو المجتمع الأنومي هو مجتمع متفكك والعلاقات لا تناسب فيه مصالح الأفراد. ويفتقد إلى ضبط أجزائه وربطها معا في كل متماسك.

8.3.مدخل المشكلات الاجتماعية:

بعد هذا المدخل من أهم وأقدم المداخل التي تناولت دراسة المشكلات الاجتماعية، وقد فرق عالم الاجتماع هرمان Herman بين نوعين من الدراسات التي تناولت هذا المدخل:

1. الدراسات التي تعالج مجموعة كبيرة من المشكلات الاجتماعية دفعة واحدة وهو ما نراه في الكتب التي تتناول بالدراسة مجموعة ضخمة من المشكلات.

[1] سالم ساري: علم الاجتماع والمشكلات الاجتماعية العربية-هموم واهتمامات- كتاب نحو علم اجتماع عربي (علم الاجتماع والمشكلات العربية الراهنة)، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي، 07، بيروت، ط3، 2010، ص ص50-51،

2. أما النوع الثاني فهي تلك الدراسات التي تختص بدراسة نوع واحد من المشكلات دراسة مستفيضة مركزة على: المخدرات، الجريمة بحيث تشمل كتاب واحد أو مؤلف من أجزاء حول مشكلة واحدة.

- **مميزات هذا الاتجاه:**

- إبراز حجم المشكلة الاجتماعية وتنبيه الناس إلى خطورتها.
- وما يعاب على هذا الاتجاه هو تجزئة الظاهرة، بمعنى دراسة المشكلة الاجتماعية المعينة كظاهرة منفصلة عن المشكلات الأخرى وهذا خطأ.

9.3.مدخل التفاعلية الرمزية:

تقوم النظريات النفسية الاجتماعية على تحليل مختلف عن الذي تعمل به النظريات الوظيفية والصراعية، فعلم النفس الاجتماعي يهتم بسلوك الأفراد والجماعات الصغيرة وعلاقتهم ببعضهم البعض، وعلاقتهم بالمجتمع الكبير. ومن محاور الاهتمام المركزية لعلم النفس الاجتماعي التنشئة الاجتماعية والدور الذي يؤديه تفاعل الجماعات في نماء نفسية الفرد، وتفسير الأسباب التي تجعل بعض الأفراد ملتزمين بالأعراف والتوقعات الاجتماعية في حين ينحرف آخرون. ومعظم التفسيرات المعاصرة للجريمة وللأمراض النفسية والسلوك والدور عند الجنسين مبنية على نتائج علم النفس الاجتماعي. كذلك فإن المشكلات الاجتماعية التي تبدو وكأنها تنبع من التخلخل الاجتماعي أو صراع الطبقات لها جانب نفسي اجتماعي.

وتشير التفاعلية الرمزية إلى أن سلوك الفرد نتاج لعلاقاته الاجتماعية، ولأن عملية التنشئة الاجتماعية تشكل أساس التفاعل الإنساني فإن التفاعلين يدرسونها بعمق.

كما تذهب التفاعلية إلى أن الأفراد هم نتاج عملية التفاعل في إطار العلاقات الاجتماعية والثقافية التي يشتركون فيها. والأفراد يتعلمون الكلام والتعبير والتفكير والتصرف بتفاعلهم في حياتهم اليومية لذلك فإن أي خلل في شخصية الفرد أو سلوكه الاجتماعي هو نتاج لخلل في عملية التفاعل الاجتماعي.

وتركز التفاعلية الرمزية على نمو الذات عن طريق التفاعل، وبهذا يصبح للآخرين أهمية في حياة الإنسان، ويصبح المجتمع والفرد مسؤولين عن التصرفات الفردية، ولهذا نفسر المشكلات الاجتماعية في هذه الحالة الفردية بشكل خاص بالعوامل الاجتماعية والفردية معا.[1]

[1] أحمد العموش، حمود العليمات، مرجع سابق، ص ص71-72.

رابعا-تصنيف المشكلات الاجتماعية:

صنف **إنجلز** المشكلات الاجتماعية المتكررة التي تواجه أي مجتمع إلى ثلاث مجموعات أساسية تتعلق كل منها بنمط مختلف من أنماط التكيف مع الحياة الاجتماعية وتتمثل هذه التصنيفات في:[1]

1. **المجموعة الأولى** من المشكلات المتكررة التي تواجه المجتمع. هي المشكلات الناجمة عن التكيف مع البيئة الخارجية الطبيعية والإنسانية على السواء.
2. **المجموعة الثانية** من المشكلات التي تتعلق بإشباع الاحتياجات الإنسانية لأعضاء المجتمع.
3. **المجموعة الثالثة** من المشكلات التي يتحتم على كل مجتمع مواجهتها والعمل على حلها هي مشكلات الوحدات الأساسية للتنظيم الاجتماعي.

ويصنف **العادلي** المشكلات الاجتماعية إلى ثلاث مجموعات هي:[2]

1. **مشكلات أساسية:** ترتبط بعدم كفاية الخدمات المتوافرة في المجتمع لإشباع حاجات الأفراد مثل: نقص المدارس أو المستشفيات عن الحاجة الفعلية للمجتمع.
2. **مشكلات تنظيمية:** ترتبط بتركيز الخدمات على مناطق معينة دون أخرى. فتصبح المشكلة بسبب عدم العدالة في التوزيع للخدمات.
3. **مشكلات مرضية:** مثل السلوك الاجرامي كالسرقة والقتل والتسول والتشرد والأحداث وغيرها.
4. **مشكلات مجتمعية:** وترتبط بسوء العلاقات بين الجماعات المختلفة في المجتمع وعدم اهتمام المواطنين بمشكلاتهم.

ويقسم **ميلز Mills** المشكلات الاجتماعية إلى نمطين أساسيين هما: **المشاكل الخاصة** و**القضايا العامة** مع تحول تدريجي من المشكلة الخاصة إلى القضية العامة.[3]

ويرى ميلز أن هناك ظروفا معينة في المجتمع هي المسؤولة عن خلق المشاكل للأفراد والجماعات، لكن قد تظل أمرا خاصا ليس له صفة العمومية بين جميع أفراد المجتمع، ولكن بالتدريج فإن جماعات معينة من الناس تدرك أن هناك ظروفا وأحوالا خاصة على أنها مشكلات اجتماعية وأنها تحتاج إلى

---

[1] عادل بن عايض المغذوي: محاضرة في قضايا مجتمعية معاصرة، 1436 هجري، ص08. متاح على الرابط: https://www.mu.edu.sa/sites/default/files/conten، تاريخ الاطلاع: 2018/01/05.

[2] جبارة عطية جبارة، السيد عوض علي، مرجع سابق، ص158.

[3] عدلي السمري وآخرون، مرجع سابق، ص17.

التعاون لمواجهتها. وبقول آخر تتحول المشكلة من مشكلة خاصة إلى قضية عامة تمثل أزمة أو مشكلة للنظام القائم في المجتمع. فمثلا مشكلة البطالة تعد مشكلة شخصية خاصة إذا تعلقت بفرد أو جماعة معينة، ولكن عندما يتعلق الأمر بملايين من العمال في مجتمع معين فتلك قضية عامة. وبالتالي فإن التقدير السليم للمشكلة ونطاق الحلول الممكنة يتطلب أن نضع في الاعتبار النظم السياسية والاقتصادية في هذا المجتمع وليس الموقف الشخصي للفرد العاطل أو مجموعة متفرقة من الأفراد العاطلين.

كما حدد **مانيس** ثلاثة مستويات من المشكلات الاجتماعية:[1]

الدرجة الأولى: هي مشاكل تؤثر بصورة قوية في الظروف الاجتماعية المحيطة بها، ولها نتائج متعددة ومؤثرة في المجتمع مثل: مشاكل الحروب والفقر والتمييز العنصري.

الدرجة الثانية: وتتمثل في الظروف والنتائج الضارة التي تنتج بصفة أساسية عن المشاكل الاجتماعية المؤثرة، والتي يتولد عنها مشاكل إضافية أخرى مثل سوء التغذية الناتج عن الفقر.

الدرجة الثالثة: وهي تلك الظروف الضارة والتي تعد بصورة مباشرة أو غير مباشرة نتاجا للمشاكل الاجتماعية الأساسية من الدرجة الأولى مثل البطالة الناتجة بسبب التفرقة العنصرية.

وفي تصنيف آخر للمشكلات الاجتماعية ندرج مجموعة من الأنواع هي:

- **مشكلات أساسية:** مشكلة الإسكان الصحة، التعليم، الغذاء وغيرها.
- **مشكلات اقتصادية:** إنخفاض مستوى دخل الفرد، إنخفاض الإنتاجية وغيرها.
- **مشكلات اجتماعية:** تفكك العلاقات الاجتماعية، الإدمان، الطلاق، العادات والتقاليد السلبية.
- **مشكلات مجتمعية:** تتعلق ببناء المجتمع وسياسته ووظائفه التي لها انعكاس مباشر على أمن واستقرار المجتمع.

أما **M.L.Defleur** فيصنف المشكلات الاجتماعية إلى أربعة أنماط هي:[2]

– **النمط الأول:** يتمثل في المشاكل المألوفة لدى معظم الدارسين مثل الجريمة والانحراف. ونجد أن فكرة هذه المشاكل لها جذور في البناء الاجتماعي ولها نتائج سلبية على جميع جوانب الحياة.

[1] المرجع السابق، ص22.

[2] جبارة عطية جبارة، السيد عوض علي، مرجع سابق، ص159.

– **النمط الثاني:** يتمثل في المشكلات التي تتعلق بالأفراد الذين ينحرفون عن توقعات المجتمع نتيجة الطريقة التي يعاملون بها. مثلا أفراد الأقلية يشعرون بعدم المساواة فمشكلتهم تتعلق بالتنظيم الاجتماعي والتدرج الطبقي.

– **النمط الثالث:** وينتج عن سلوك غير قانوني لجماعات منظمة من المجتمع مثل المؤسسات التعليمية والاجتماعية، الصراع بين الأديان.

– **النمط الرابع:** يتمثل في المشكلات التي تحدث من خلال عملية التغير المفاجئ والمستمر الذي يحدث صراعا بين القيم السائدة والمستحدثة.

نماذج من المشكلات الاجتماعية

5-1-مشكلـــــــــة الجريمـــــــــة:

تمهيد:

تعد ظاهرة الجريمة من إحدى الظواهر الاجتماعية التي لا يخلو منها أي مجتمع، وهي تتعدد في أشكالها وصورها ودرجاتها ومدى خطورتها من مجتمع لأخر، ومن زمن لآخر، حيث كانت هناك محاولات عديدة لتفسيرها والبحث عن سبل معالجتها ومكافحتها والحد منها، إضافة إلى محاولات لصياغة نظريات علمية تفسرها وتعمل على نقدها وتقييمها.

ولخطورة الجريمة والانحراف فإن هناك فروعا علمية وتخصصات كثيرة تدرس الجريمة وانتشارها وأخطارها وأسبابها وسبل مكافحتها، فالجريمة من عناصر الاهتمام الكبرى في علم الاجتماع، وقد انبثقت عن هذا العلم فروع تدرسها مثل: علم الجريمة أو علم الاجتماع الجنائي، وعلوم العقاب والإصلاح، كما تنوعت اتجاهات تفسير الجريمة بتنوع تعاريف هذه الأخيرة، حيث ظهرت الكثير من المداخل والتفسيرات النظرية للانحراف والجريمة انطلق بعضها من العوامل الوراثية والبيولوجية، وركز البعض الآخر على المتغيرات السيكولوجية والنفسية، وفئة ثالثة ركز أصحابها على البعد البيئي والايكولوجي.

وعليه سنقوم في هذه الدراسة بالتعرف على معنى الجريمة ومفاهيمها الاصطلاحية والقانونية وبعض النظريات التي فسرت الجريمة فضلا عن طرق قياس الجريمة وجمع المعطيات عنها.

أولا-مفهوم الجريمة:

1. **تعريف الجريمة:** تعددت تعاريف الجريمة بتعدد المداخل النظرية التي تطرقت لها. وفي هذا الإطار يمكننا إدراج التعاريف التالية:

- **الجريمة لغة:**

أ- جرم يجرم، جرما وجريمة، فهو جارم، والمفعول مجروم (للمعتدي)

جرم الشخص أذنب وارتكب إثما وذنبا: -لا يجرم الظالم إلا على نفسه.[1]

الجريمة: (بوجه عام): كل أمر إيجابي أو سلبي يعاقب عليه القانون، سواء أكان مخالفة أم جنحة أم جناية. والجريمة(بوجه خاص): الجناية. والجمع: جرائم.[2]

[1] جبران مسعود: المعجم الرائد، دار العلم للملايين، مجلد1، ط7، 1992، ص273.

[2] أحمد مختار عمر: معجم اللغة العربية المعاصر، عالم الكتب، القاهرة، مجلد1، ط1، 2008، ص366.

وفي موضع آخر تعبر الجريمة في اللغة عن الفعل الذي يستوجب عقابا. وأصل كلمة جريمة من جرم بمعنى كسب وقطع. ومن ذلك فإن الجريمة في مدلولها اللغوي تشير إلى الأمر الذي لا يستحسن ويستهجن. وأن المجرم هو الذي يقع في أمر غير مستحسن مصرا عليه ومستمرا فيه لا يحاول تركه.[1]

- **الجريمة اصطلاحا:** يعرف دوركايم الجريمة بأنها: "كل فعل أو امتناع يتعارض مع القيم والأفكار التي استقرت في وجدان الجماعة"[2]

كما تعرف بأنها: "فعل متعمد يخرق أو ينتهك القانون الجنائي، ويتطلب توقيع الأجزاء أو العقوبات الرسمية"[3]

وتعرف الجريمة كذلك بأنها: "كل فعل مباين للإرادة العامة التي يؤكد عليها العقد الاجتماعي، أو هي كل فعل من شأنه فصم عرى العقد الاجتماعي أو هي ظاهرة طبيعية تجلب سخط الأفراد لها وتثير اشمئزازهم منها لأنها غالبا ما تثير وعي الجماعة للذود عن تقاليدها ومثلها وأعرافها"[4]

- **مفهوم الجريمة من الناحية القانونية:** ينظر للجريمة من الناحية القانونية على أنها:

مخالفة القانون أي الفعل القصدي الهادف الذي يخالف به صاحبه القانون، ويترتب عن هذه المخالفة عقاب قانوني محدد بنص القانون.[5]

كما تعرف كذلك من الناحية القانونية بأنها: "عبارة عن نوع من التعدي المتعمد على القانون الجنائي يحدث لا دفاع أو مبرر، وتعاقب عليه الدولة"[6]

إن التعرف القانوني للجريمة يقصر معناها على تلك التحديات التي تقع على العرف الذي يعترف به المجتمع اعترافا صحيحا في قانونه غير المدون أو القانون الدستوري. وهذا يدل على عدم إمكان وجود جريمة دون أن تكون هناك دولة تحدد تلك الجريمة وتعاقب عليها.

---

[1] منال محمد عباس: الانحراف والجريمة في عالم متغير، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2011، ص31.

[2] المرجع السابق، ص34.

[3] طلعت ابراهيم لطفي: دراسات في علم الاجتماع الجنائي، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2008، ص16.

[4] يحي خير الله عودة: البيئة والسلوك الاجرامي–دراسة نظرية في الأنثربولوجيا الجنائية، مجلة الآداب، العدد 107، العراق، دت، ص391،

[5] أحمد العموش، حمود عليمات، مرجع سابق، ص258.

[6] سامية محمد جابر: سوسيولوجيا الانحراف، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص485.

ثانيا-أهم النظريات المفسرة للجريمة والانحراف:

1. النظرية الفلسفية:

بذل الانسان جهودا كبيرة في محاولة الكشف عن دوافع السلوك الإجرامي استنادا إلى تأملات غيبية وفلسفية. وقد ارتبطت الجريمة في المجتمعات البدائية بالخطيئة والرذيلة بالمعنى الديني، بالإضافة إلى إيعازها إلى تأثيرات الأرواح الشريرة.[1]

ومنذ القرن الرابع قبل الميلاد، رأى الفيلسوف الإغريقي أفلاطون أن الإجرام هو وليد مرض نفسي، أي أن المجرم هو شخص يجوز علاجه إذا كان مستطاعا، وإلا فإن المصلحة العامة تستلزم بتره من المجتمع. وتكاد تتفق آراء سقراط مع أرسطو في شأن المجرمين، فهما يريان أن المجرمين مسوقون إلى الجريمة نتيجة عوامل داخلية نفسية تعبر عنها تشوهات خلقية في جسم المجرم. وفي القرن السادس سادت نظريات ترى أن الصفات الجسمية تعبر عن شخصية الفرد وطباعه وميوله، وهكذا فإن الفلاسفة القدماء كانوا يرجعون عوامل الجريمة إلى سمات خلقية غير عادية أو عيوب نفسية.[2]

2. النظريات البيولوجية:

بدأت دراسة المجرم دراسة علمية على يد الطبيب الإيطالي لامبروزو عام 1876 حيث قارن بين الإنسان العادي والإنسان المجرم، وخلص أن المجرم يختلف عن الإنسان العادي في التكوين الجسمي والوظيفي الداخلي، فاستخلص لامبروزو أن الجريمة وليدة خلل عضوي واضطراب نفسي، ثم أرجعها أخيرا إلى تشنجات عصبية تصيب الفرد. وفي رأيه أن المجرم يولد مجرما بحكم عوامل الوراثة، وأن العيوب الخلقية تكون أكثر انتشارا بين المجرمين.

ولكن الدراسات العلمية الحديثة لم تثبت وجود العنصر الوراثي والسلوك المضاد للمجتمع (2001). واهتم البعض بالعوامل الاجتماعية في التكوين الإجرامي، حيث أضيف إلى النتائج التي تمخض عنها علم طبائع الإنسان الإجرامي (الأنثربولوجيا الإجرامية) من نتائج من الإحصاءات الجنائية والبحوث المتعلقة بالبيئة الاجتماعية. واعتبرت الجريمة حصيلة عوامل عضوية، ونفسية، أو عوامل شخصية، أو عوامل طبيعية أو عوامل جغرافية، وعوامل اجتماعية، وثبت أن الإجرام هو نتيجة تفاعل عوامل شخصية وطبيعية واجتماعية.

---

[1] منال محمد عباس، مرجع سبق ذكره، ص51.

[2] إجلال محمد سري: الأمراض النفسية الاجتماعية، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 2003. ص144.

وتوصل البعض إلى أن عوامل الجريمة والسلوك الانحرافي هي وليدة ظروف اجتماعية فقط، وأن العامل النفسي وليد الظروف الاجتماعية المحيطة بالشباب.

وفي نهاية المطاف أكد العلماء أن السلوك الانحرافي والإجرامي ما هو إلا سلوك سببته عوامل عضوية أو نفسية، والبعض يعزوها إلى عوامل اجتماعية وطبيعية وهو ما أكدته البحوث الحديثة التي أشارت إلى أن السلوك الإجرامي مرتبط بالوضع الاجتماعي للفرد.[1]

3.النظريات الاجتماعية:

1.3.النظرية الوظيفية:

تعد النظرية الوظيفية نظرية سائدة في مجال الانحراف والجريمة، وذلك لما تمثله من مكانة بين النظريات السوسيولوجية المختلفة. ومن أشهر علمائها الأوائل "دوركايم"، ومن المعاصرين "بارسونز" و"ميرتون".

ومن أهم إسهامات الوظيفية في تفسير عوامل الانحراف والسلوك الإجرامي في إطار البناء الاجتماعي والنظام الاجتماعي العام؛ أن النظام تصيبه حالة من الاضطراب، أو حالة من انعدام الانتظام أو التسيب ناتج عن أزمة اقتصادية أو كوارث أسرية كالتفكك الأسري، أو الاضطرابات في العلاقات الأسرية، أو الضغوطات الاقتصادية التي تتعرض إليها الأسرة، مما يؤدي إلى انحراف الأفراد عن معايير البناء أو النظام الاجتماعي العام. وقد عبر ميرتون بهذا الصدد عن انهيار القيم والانفصام التام بينها وبين قدرة أعضاء الجماعة على الانسجام والتقبل لما تواجهه المعايير الثقافية للمجتمع. فالسلوك الإجرامي المطبق على النساء من طرف رب الأسرة بسبب ضعف الاستجابة للقيم والمعايير المجتمعية يكون نتيجة استفزازات أو إهمال من طرف الزوجة. لهذا يلجأ الزوج إلى فرض سيطرته عليها باستخدام الضرب أو العنف الجنسي أو حتى القتل في حالات كثيرة.[2]

2.3. نظرية الأنساق الاجتماعية:

قدم "بارسونز" تفسير للانحراف والسلوك الإجرامي في إطار النسق الاجتماعي حيث بحث بارسونز عن الامتثال والانحراف مؤكدا أن الانحراف هو اضطراب في توازن نسق التفاعل المستقر من

---

[1] –المرجع السابق، ص145.

[2] سهى حمزاوي، سامية بن رمضان: التأصيل النظري لمفهوم الجريمة والانحراف، مداخلة مقدمة للمؤتمر الدولي حول الجريمة والمجتمع، يومي: 25–26 ديسمبر 2017، عمان، الأردن، ص05.

خلال حدوث تغير في بناء دوافع الفعل الاجتماعي لدى أعضاء النسق سواء بفعل كبت حاجات غير القادرين على إشباعها، أو تحول اهتمام البعض إلى غاية ثقافية أخرى، أو نبذ النموذج القيمي.[1]

كما حدد بارسونز ثمانية أنواع من الانحراف (السيطرة، الإذعان، العدوانية، الانفعال القهري، الفرض القهري للمعيار، التعلق الكمالي بالطقوس، المراوغة، الانسحاب) ومنه فالعوامل الدافعة لهذا السلوك هي عدم إتباع الضوابط الاجتماعية من طرف الفرد داخل المجتمع أو الأسرة الواحدة فيؤدي إلى توترات نسقية تنتج عن خلل يصيب نسق الأسرة في بنائها أو عن مظاهر انحرافية صادرة من الفاعلين داخلها (أفراد الأسرة) ومرتبطة بالبناء الاجتماعي وعلى كل نسق أن يمتلك مجموعة من الآليات والضوابط لمواجهة الميول للانحراف.[2]

3.3.نظرية المخالطة الفارقة (المخالطة الفاصلة):

إن تصورات **دوركايم، وميرتون، وبارسونز**، حول الانحراف والسلوك الإجرامي يدعونا إلى أن نعرج إلى الاتجاه المادي وتفسيراته المغايرة لهذا الاتجاه البنائي الوظيفي، لنصل إلى مدرسة التبعية لمعرفة تصوراتها حول الظاهرة.

وتعد هذه النظرية إضافة أثرت في علم الاجتماع وأغنت مباحثه، وبخاصة في مجال الانحراف والسلوك الإجرامي ما أدى إلى ذيوع صيتها.

وتحاول هذه النظرية التأكيد على أن الأفراد إنما يصبحون منحرفين بسبب مخالطة الآخرين. ومن هنا يكون الانحراف في نظر **ادوين سذرلاند Edwin Setherland** وليد أنماط الحياة المشكلة التي يعيش في إطارها الشخص. فالفرد غير المتكيف مع معايير المجتمع أي بين خصوصية المجتمع وواقعه هو عرضة لأن يصبح مجرما. ويصبح سلوكه سلوكا إجراميا نتيجة للمخالطة بالآخرين (الجماعة المضادة)، فدخول أحد أفراد الأسرة في علاقات اجتماعية لجماعة (إجرامية) سلوكها مغاير لضوابط وقيم المجتمع يجعله يتشبع بأفكارهم وتصوراتهم مما قد يدفعه إلى اللجوء إلى العنف داخل أسرته قد يتعدى إلى ارتكاب جريمة إذا ما وجد معارضة من طرف أحد أفراد أسرته. ومنه يمكن القول أن السلوك الإجرامي

[1] المرجع السابق، ص07.

[2] طارق عبد الرؤوف عامر، مرجع السابق، ص30.

والانحراف حسب هذه النظرية هو سلوك مكتسب من خارج الأسرة وليس موروثا، ومتولد عن المخالطة للجماعة ذات الأنماط السلوكية الإجرامية.[1]

وتتضمن المخالطة الفاصلة أو المتفاوتة جملة من الافتراضات تهدف الى توضيح كيفية تورط شخص معين في السلوك الاجرامي وهي:[2]

- يعد السلوك الاجرامي سلوكا متعلما ومكتسبا وليس من أنماط السلوكات الموروثة.
- يتم تعلم السلوك الاجرامي من خلال عملية الاتصال والتفاعل مع أشخاص آخرين يمارسون ذلك النمط من السلوك الاجرامي.
- يتم تعلم واكتساب السلوك الإجرامي من خلال التفاعل مع أشخاص تقوم بينهم علاقات وثيقة.
- ينحرف الشخص ويرتكب السلوك المنحرف إذا رجحت كفة الآراء المحبذة لانتهاك القواعد القانونية على الآراء الناهية عن انتهاك القواعد القانونية. وذلك هو جوهر المخالطة الفاصلة الذي يشير إلى التفرقة بين المخالطة السوية والمخالطة المنحرفة.

4.3.نظرية الأنوميا (اللامعيارية):

استخدم دوركايم مصطلح الأنوميا لأول مرة في كتابه تقسيم العمل في المجتمع سنة 1983 ليصف حالة من اللامعيارية تسود المجتمع. وذلك عندما تعرض للنتائج السيئة لتقسيم العمل وأثرها على درجة تكامل التنظيم الاجتماعي وما يسود المجتمع من اضطرابات وتفكك.

وقد أشار دوركايم إلى أنه عندما يصاب المجتمع ببعض الظروف التي تؤثر في توازنه مثل التغير التكنولوجي السريع والحاد أو الحروب أو تعرضه لحالة من النمو الحضري السريع، ففي مثل هذه الحالات يكون السلوك المنحرف نتاجا لتلك التغيرات المفاجئة.

وإذا كان دوركايم هو أول من استخدم مفهوم الأنوميا بمعناه الاجتماعي في تفسير السلوك المنحرف، فإن روبرت ميرتون جعل من نظرية دوركايم عن الأنوميا نظرية أكثر تنظيما واتساقا. فقد وجه

---

[1] على بوعناقة: الشباب ومشكلاته الاجتماعية في المدن الحضرية، سلسلة أطروحات الدكتوراه، 61، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2001، ص57.

[2] عدلي محمود السمري، مرجع سابق، ص ص149-150.

ميرتون الانتباه إلى أنماط العلاقة بين الأهداف والقيم الثقافية وبين الوسائل والمعايير الاجتماعية المتاحة لتحقيق هذه الأهداف.

وقد أجرى روبرت ميرتون تعديلا على مفهوم الأنوميا ووظفه في تفسير السلوك المنحرف في ضوء البناء الطبقي. حيث ذهب إلى أن الصور المختلفة للسلوك المنحرف تنجم عن التفاوت أو عدم القدرة على تحقيق الأهداف بالوسائل المشروعة.[1]

5.3.نظرية الضبط الاجتماعي:

يؤكد رواد هذه النظرية على فرضية أساسية تقوم عليها نظريات الضبط وهي أن الأفعال الجانحة تنتج عندما تكون رابطة الفرد بالمجتمع ضعيفة، فالمنحرفون والجانحون يختلفون عن غيرهم من غير الجانحين في أنه تنقصهم الفاعلية وروابط متينة بالنظم الاجتماعية الأساسية. أي أن ضعف رابطة الفرد ونقص استقراره في المجتمع يولد الجريمة والانحراف.

6.3.نظرية الوصم (التسمية الانحرافية):

يعد هوارد بيكرBecker من أبرز العلماء الأمريكان الذين تطرقوا لنظرية الوصم في مؤلفه الغرباء سنة 1963 حيث يرى أن الجماعات الاجتماعية تخلق الانحراف لأنها تعين القواعد التي يعد الخروج عليها انحرافا، ولأنها تطبق هذه القواعد على أشخاص معينين تصمم بأنهم خارجيين أو غرباء. ومن هذا المنطلق فإن الانحراف ليس خاصية للفعل الذي يرتكبه الشخص وإنما هو نتيجة لتطبيق القواعد. فالسلوك الانحرافي هو السلوك الذي يصممه الناس بأنه كذلك.

7.3.نظرية الصراع الاجتماعي:

تستمد هذه النظرية أصولها من الماركسية والتي تعتبر التناقض بين علاقات وقوى الإنتاج هو المولد الأساسي للصراعات في المجتمع. وقد تطورت أفكار هذه النظرية في المدخل النقدي الحديث لدراسة الجريمة والعنف وهو مدخل يتأسس على عدد من المسلمات أهمها أن سلوك الأفراد يضبط بواسطة قانون ناتج عن ظروف الصراع التي تفرضه الطبقة القوية على الطبقة الضعيفة. بالإضافة إلى أن الأفعال المضادة للمجتمع بما فيها الافعال ذات الطابع العنيف تأتي من قبل أطراف لا تؤمن بالقيم السائدة في المجتمع وبتحقيق الرأسمالية للمساواة بين البشر.[2]

---

[1] المرجع السابق، ص172.

[2] هاني خميس أحمد عبده: سوسيولوجيا الجريمة والانحراف، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر 2008، ص ص 46-47.

8.3.نظرية الثقافة الفرعية:

استخدم المصطلح لأول مرة من طرف ألبرت كوهن A.K. Cohen سنة 1955 في مؤلفه الأولاد الجانحين، ويقصد به العصابات التي تعيش بمعزل إلى حد ما عن المجتمع. وقد ساق ألبرت كوهن تفسيرا للانحراف والجناح في ضوء الصراع الثقافي، إذ يذهب إلى أن ما تتضمنه الثقافات الفرعية من معايير متصارعة في المجتمعات المعقدة يعني تزايد فرص الانحراف والجريمة. ونظرا لوجود ثقافات فرعية مميزة لمختلف العصابات الجانحة في المجتمع فإن الفرد يكتسب سلوكه الجانح من خلال معايشته للأساليب الانحرافية التي يتلقاها في محيطه الاجتماعي.[1]

4.النظريات النفسية:

تتضمن المقاربة النفسية عدة اتجاهات كل اتجاه منها يعزو الإجرام إلى عامل نفسي رئيس، ومعني كون العامل نفسيا هو أن يكون من فعل النفس كالمخاوف، الغدد الصماء أو العاهات.

1.4.نظرية التحليل النفسي:

ومن روادها **سيجموند فرويد freud** صاحب نظرية التحليل النفسي يشير إلى أن الإنسان يولد ولديه صراع بين غريزتي الحياة والموت، وأن غريزة العدوان من أهم مشتقاته حيث تعمل على تدمير الفرد لذاته فتتصارع معها غرائز الحياة، فيلجأ الفرد نحو موضوعات بديلة لإشباع غريزة العدوان على الآخرين أو على الأشياء.

كما تركز هذه النظرية على الصراع الذي يحدث بين مكونات الشخصية ويؤدي إلى الانحراف والإجرام بين مكونات البناء النفسي الهو اللاشعوري (الرغبات المكبوتة) والأنا الشعوري والأنا الأعلى فيحدث حسب فرويد الاجرام من خلال الصراع الذي يحدث في نفوس البشر.[2]

2.4.نظرية التنفيس (تفريغ الانفعالات والشحنات المكبوتة):

تشير هذه النظرية إلى أن السلوك العدواني هو تنفيس أو تفريغ لشحنة انفعالات مكبوتة لدى الفرد حتى لا يحدث انفجار سلوكي وحتى لا يؤدي كبتها إلى خفض بعض الاضطرابات النفسية والجينية.

---

[1] سهى حمزاوي، سامية بن رمضان، مرجع سابق، ص10.

[2] المرجع السابق، الصفحة نفسها.

ويشاهد مثل هذا السلوك العدواني في بعض الأنشطة الرياضية أو عند المشاهدين كالوالدين داخل الأسرة تكون انفعالاتها مكبوتة كنتيجة لأسباب أخرى كالعوامل الاجتماعية أو الاقتصادية أو السياسية وغيرها.[1]

5. نظريات علم النفس الاجتماعي:

1.5. نظرية الدور:

يشير أنصار هذه النظرية أن سلوك الأفراد ما هو إلا مظهرا لأدوار معينة نمثلها اجتماعيا ونتعلم منذ الطفولة تمثيلها، وما الدور سوى تتابع نمطي للأفعال المتعلمة التي يقوم الفرد بأدائها في موقف التفاعل. وينشأ الدور من خلال عضوية الفرد في جماعات مختلفة ومتعددة. كما يتضمن مجموعة التصورات على معايير السلوك الملائم للدور.

وتهتم هذه النظرية بالعلاقات بين طبيعة أداء الأدوار داخل الأسرة وعلاقتها بظهور السلوك الاجرامي أو العنيف لدى الأبناء بشكل عام والمراهقبن منهم بشكل خاص، وتفترض هذه النظرية أن الفشل في أداء الأدوار الوالدية أثناء أزمات التحول الأسري (المراهقة) قد يؤدي إلى تدعيم الميول نحو الإجرام أو العنف لدى المراهقين والذين يبنون لأنفسهم أدوارا جديدة ويعيدون بناء تصوراتهم حول ذواتهم في ظل التغيرات البيولوجية والاجتماعية التي يمرون بها.

2.5. نظرية الضغط أو المشقة:

تقوم هذه النظرية على افتراض أن الضغوط الحياتية تعمل بمثابة مثيرات خارجية تؤثر في بعض العمليات النفسية التي تدفع الشخص إلى السلوك العدواني أو الإجرامي وتؤكد هذه النظرية على نوعين من الضغوط أو مثيرات المشقة يرتبط النوع الأول بأحداث الحياة غير السارة وضغوط العمل والأدوار المختلفة كمثيرات للمشقة التي قد تدفع إلى السلوك العنيف أو العدواني، أما النوع الثاني فيرتبط بالضغوط البيئية كالضوضاء والازدحام والتلوث.

ويقوم هذا المنحى على خمس مسلمات حددها شارلز ميلر هي:[2]

1. تؤثر الكثير من الضغوط البيئية على مستوى الاستثارة، فإذا تعرض شخص لديه استعداد للإجرام لضغوط بيئية فإن مستوى استثارته من هذه الضغوط قد يعجل باحتمال ظهور الإجرام أو العدوان لديه.

[1] إجلال محمد سري، مرجع سابق، ص42.

[2] هاني خميس أحمد عبده، مرجع سابق، ص ص42-43.

2. إن الضغوط البيئية قد تؤدي إلى حالة من التشبع بالمثيرات وهي حالة يعجز معها الفرد على تحليل المعلومات الواردة إليه من الخارج والتكيف معها.

3. يمكن أن تؤثر الضغوط البيئية على السلوك الانساني عندما تتدخل بشكل مباشر فتحدث إحباطا أو تولد مشاعرا لعدم القدرة على ضبط السلوك والسيطرة عليه.

4. قد تؤدي الضغوط البيئية إلى شعور الفرد بعدم الارتياح والقلق.

5. اجتماع هذه المؤثرات يؤثر على السلوك الإجرامي أو العدواني.

وقد أسهم روبرت ميرتون وكلوارد Cloward وأوهان Onhan ويونج Uong بالأفكار المحورية لهذه النظرية، فالجريمة من وجهة نظرهم ليست نتاجا لعوامل باثولوجية ولكنها نتيجة العلاقات المتداخلة التي تربط المراكز والمكانات المختلفة في المجتمع. فالجريمة تتولد نتيجة وجود فجوة واسعة بين تطلعات الأفراد وطموحاتهم الثقافية، وبين الفرص المتاحة المحددة بالظروف. وعندما يتناقض الطموح مع الفرص الواقعية تتراكم مشاعر الإحباط وخيبة الأمل إلى جانب الضغوط المستمرة فتتولد مشاعر الكراهية والحقد وبالتالي مختلف مظاهر العنف والجريمة.[1]

6.النظرية الاقتصادية:

يتجه بعض العلماء في تفسير الظاهرة الاجرامية من خلال الربط بين الأوضاع الاقتصادية السائدة وبين السلوك الاجرامي. وقد تبنى كارل ماركس وزملائه هذه النظرية واستعانوا بها في طرح ايديولوجيتهم المناهضة للرأسمالية الغربية التي رأوا فيها تجسيد الطبقية بين أبناء المجتمع مما يدفع الفئة المقهورة لاتخاذ المنهج المنحرف في سلوكها.[2]

إن النظام الاقتصادي الحر المبني على الاستغلال في نظر النظرية المادية يخلق الانحراف. وباعتبار أن العمل هو أساس الحياة الاجتماعية، فإن توزيع ثروة المجتمع غير العادل هو الذي يخلق تفاوت بين أفراده مما يدفع بالفرد للانحراف بسبب العوز. وهو ما أكده كارل ماركس في تفسيره للسلوك الإجرامي الذي سببه استغلال النظام الرأسمالي وظهور الفقر، والبؤس مما يفرز أنواعا مختلفة من السلوك الإجرامي كرد فعل لهذه الظروف.

---

[1] منال محمد عباس، مرجع سابق، ص63.

[2] يحي خير الله عودة، مرجع سابق، ص398.

فعلى سبيل المثال أكدت نتائج بعض الدراسات المسحية على ارتباط الانتهاك داخل الأسر بالضغوط الناتجة عن الفقر. فالأب الذي يمتلك عمل أو يطرد من عمله فهو يتعرض للبطالة مما ينعكس على الناحية الاقتصادية للأسرة فينخفض مستوى المعيشة وتسود الفوضى داخل الأسرة مما يؤدي إلى انفصال الوالدين أو تشرد الأبناء أو استخدام أساليب تربوية أكثر قسوة أو انتشار الأمراض أو إتباع سلوك الإجرام كالسرقة وكل مظاهر الانحراف كنتيجة لضعف دخل الأسرة وتضاعف المسؤوليات وللتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي يتعرض لها المجتمع الجزائري.[1]

7.النظرية الإيكولوجية (البيئية):

تتناول النظرية الإيكولوجية السلوك الإجرامي باعتباره ظاهرة ناتجة عن التغير الاجتماعي، ولذلك يتم التركيز على علاقة الناس بالبيئة المكانية وردود الأفعال الناشئة عن الضغوط البيئية التي هي في تغير مستمر.

وتحاول هذه النظرية تفسير الجريمة تفسيرا عمرانيا نتيجة لعمليات متعددة ومتتابعة تمر بها المدينة. حيث يفسر الانحراف والجناح على أساس ارتباط السلوك الجانح بأوضاع معينة تنشا نتيجة عمليات نمو المدن.[2]

كما تذهب هذه النظرية إلى أنه لا يمكن أن نتجاهل طبيعة الحياة في المدينة كعاملا من عوامل الانحراف. ففي المدينة يجد الشباب أبوابا كثيرة للهو وقضاء وقت الفراغ، وهذا من شأنه أن يحرضهم على الانحراف ويغريهم بالجريمة عكس حياة الريف أين يتضاءل هذا التحريض بسبب طبيعة الحياة الريفية الهادئة.

ثالثا–طرق قياس وجمع المعلومات عن الجريمة:

يقصد بالقياس رصد وتوصيف معايير وأسس واضحة لتحديد كم الظاهرة المدروسة والربط بين خصائصها. كما يعد القياس عملية يتم من خلالها نقل الظواهر المدروسة من مستوى المفاهيم التصورية إلى مستوى المتغيرات الواقعية. ومن هنا نجد أن الجريمة هي معنى تصوري يأخذ أبعادا واقعية مختلفة باختلاف التعاريف، وبالتالي نتوقع اختلاف قياس الجريمة باختلاف الإطار المرجعي الذي تنطلق منه التعريفات، وباختلاف المستوى العلمي للمجتمعات.

[1] سهى حمزاوي، سامية بن رمضان، مرجع سابق، ص13.

[2] جبارة عطية جبارة، السيد عوض علي، مرجع سابق، ص164.

وهناك طرق عدة يتم بواسطتها جمع معلومات عن السلوك الإجرامي يمكن تقسيمها إلى قسمين هما:[1]

أ.طرق رسمية: تتمثل في إحصاءات أجهزة الشرطة والأمن العام، إحصاءات مؤسسات رعاية الأحداث، إحصاءات الجهات الرسمية.

ب.طرق غير رسمية: وتشمل التقارير المختلفة عن المجرمين، دراسات ومسوح التعرض للجريمة والوقوع ضحية لها.

وكل من هذه الطرق الرسمية وغير الرسمية لا تحيط بالسلوك الإجرامي والانحرافي من جميع جوانبه، بل هناك أعدادا كبيرة من الجرائم لا يتم توثيقها أو الإبلاغ عنها أو ترتكب في الخفاء أو يصعب قياسها وضبطها مثل: جرائم المؤسسات، والمهن والصفوة التي لا تصل إلى الأجهزة الرسمية.

رابعا-أنماط الجريمة: يمكن أن نذكر في هذا الإطار نوعين من الأنماط هما:

أ.الجرائم التقليدية: مثل:

- جرائم العنف (القتل، الاغتصاب، السرقة المسلحة، الاعتداء على الأشخاص...)
- جرائم الأموال (السطو، سرقة السيارات، التخريب والإتلاف...)
- جرائم الصفوة والمؤسسات والمهن.
- الجرائم المنظمة.

ب.الجرائم الأخلاقية: مثل: (تعاطي المخدرات، القمار، البغاء...)

ج.الجرائم الحديثة: (الجرائم الإلكترونية، القرصنة، الجوسسة...)

خلاصة:

بناء على ما سبق نصل إلى أن الجريمة تعد من أهم المشكلات الاجتماعية التي تؤرق المجتمع وتحتاج إلى تكاتف الجميع من أجل التقليل من حدتها خاصة بعد استفحالها مؤخرا وظهورها في صور وأشكال مختلفة في ظل العولمة وما تعرفه المجتمعات من تغيرات كبيرة على جميع الأصعدة.

[1] أحمد العموش، حمود العليمات، مرجع سابق، ص ص261-262.

5-2-مشكلة الإدمان على المخدرات:

تمهيد:

يعد إدمان المخدرات وتعاطيها من أشد المشكلات النفسية والاجتماعية خطورة وأعظمها أثرا في صحة الإنسان النفسية والبدنية على حد سواء. حيث صنف الإدمان كأحد أهم الأمراض النفسية ضمن أدلة تشخيص الاضطرابات النفسية والعقلية العالمية.

وتؤكد الهيئات الدولية أن إدمان المخدرات أضحى السبب في مشكلات لا حصر لها على جميع الأصعدة الصحية والاجتماعية والاقتصادية والقانونية والسياسية. فأمراض مثل نزيف الدماغ والجلطات الدموية والتهابات القلب والأمعاء والمعدة والكبد من جراء تعاطي الحقن الملوثة تعد جميعا نتائج مباشرة لتعاطي المخدرات، فضلا عن ما تتسبب فيه من حوادث مختلفة يذهب ضحيتها الآلاف سنويا حتى باتت الظاهرة تحقق معدلات في الوفيات أكثر من أية ظاهرة أخرى. ومن جانب اجتماعي فإن ظاهرة تعاطي المخدرات تعد سببا في ضياع كثير من الأسر، وتشريد الأطفال، وإشاعة أشكال من العنف العائلي والاجتماعي وانهيار المجتمعات. أما من الجانب القانوني فقد أضحت المخدرات أساس تفشي الجريمة بأنواعها كالسرقة والقتل العمد والمتاجرة بالجنس والمغامرة.

ومن جانب سياسي فإن هذه الظاهرة أصبحت مسؤولة عن تهديد أمن وسيادة حدود الكثير من البلدان وإثارة البلبلة والفتن والحروب بين المجتمعات.

1. مفهوم المخدرات:

أ.لغة: يقصد بالإدمان لغة المداومة على الشيء أو الاعتماد المضطرد عليه. وقد اتجه الرأي إلى أن تأثير المادة المخدرة لا يتسبب في مجرد المداومة أو الاعتياد ولكن يترتب عنه اعتماد الجسم على تعاطي المادة المخدرة في أداء وظائفه"[1]

ب.اصطلاحا: يمكن تعريف المخدرات بأنها: "أي مادة كيميائية ذات تأثير في كيان الكائن الحي وفي أدائه لوظائفه مما يسبب خطورة له ولمجتمعه"[2]

---

[1] طارق كمال، أنوار حافظ: المشكلات الاجتماعية في المجتمع المعاصر (الإدمان-البطالة)، مؤسسة شباب الجامعة الاسكندرية، مصر، 2009، ص87.

[2] أحمد العموش، حمود العليمات، مرجع سابق، ص270.

كما تعرف في موضع آخر بأنها: كل مادة مسكرة أو مفترة طبيعية أو مستحضرة كيميائياً من شأنها أن تزيل العقل جزئياً أو كلياً، وتناولها يؤدي إلى الإدمان. مما ينتج عنه تسمم في الجهاز العصبي، فتضر الفرد والمجتمع، ويحظر تداولها أو زراعتها، أو صنعها إلا لأغراض يحددها القانون.

- **مفهوم الإدمان:**

هو تعلّق الفرد بمادة ما أو بسلوك ما لفترة طويلة وبشكل متواصل ومتكرر، والمدمن لا يكتفي بمقدار معين مما أدمن عليه بل يرغب دائماً بالأكثر، وفي حال فقدان المخدر قد يستبدله بأي مادة أخرى. تعتري المدمن رغبة بالامتناع عن الإدمان لكنه يعجز عن ذلك، وقد يهدم حياته من مختلف جوانبها للحصول على ما أدمن عليه.

2. أهم النظريات المفسرة لأسباب تعاطي المخدرات:

1.2.النظريات البيولوجية: تشير هذه النظريات إلى أثر المخدرات في وظائف أعضاء الإنسان وأنها تؤدي إلى الإدمان. وأن المتعاطي لمعظم أنواع المخدرات تجعله معتمدا عليها. فالتغيرات الفسيولوجية تجعل التخلص من المخدرات أمرا معقدا. ومع الاعتراف بآثار المخدرات الحيوية والنفسية إلا أنه ثبت أن بعضها يمكن التخلص منه.

2.2.نظريات الشخصية: يرى أصحاب هذه النظريات أن الإدمان على المخدرات والمسكرات له ارتباط بسمات شخصية الفرد، لكن لا يوجد اتفاق عام بينهم، إلا الاعتقاد بأن المتعاطين لديهم خلل في شخصيتهم، وبالتالي ينظر إليهم على أنهم مرضى نفسانيون واجتماعيون ولديهم شخصيات غير منضبطة.[1]

3.2.النظرية السلوكية النفسية: يرى أصحاب هذه النظرية أن الإدمان على المخدرات والمسكرات يتم بناء على آليات التعلم السلوكي بأنواعه كافة. وذلك عن طريق التعزيز الإيجابي أو السلبي أو الحوافز. ويمكن النظر إلى التعاطي على أنه عملية تعلم اجتماعي تتم عن طريق التفاعل الاجتماعي.

4.2.النظرية التفاعلية: يرى معظم علماء النفس الاجتماعي أن تعاطي المخدرات والمسكرات والإدمان عليها ما هو إلا سلوك يكتسب عن طريق التفاعل الاجتماعي مع الآخرين في المجتمع. فمعظم الناس من المجتمعات الغربية مثلا يشربون الكحول ليس بسبب حاجة بيولوجية أو خلل في الشخصية ولكن لأن الشرب هو عادة مقبولة اجتماعيا.

[1] المرجع السابق، ص ص 271-272.

كذلك يرى التفاعليون أن استخدام المخدرات هو سلوك مكتسب عن طريق التفاعل والتصاحب مع المخالفين للثقافة الاجتماعية السائدة، فكلما زادت الاتصالات بين الأفراد المناوئين والمطاوعين كان التأثير أكثر. وبزيادة التواصل والتفاعل يزداد التعاطف مع أفكار متعاطي المخدرات وقيمهم. وإذا صاحب هذا التحول الفكري شيء من التجريب فإن التعاطي يبدأ ويمكن أن يتحول إلى عادة مستحكمة.

3. أنواع المخدرات:

تعد المخدرات مجموعة من المواد السامة التي تسبب الإدمان، وهي أنواع كثيرة نذكر منها:

1.3.الأفيون ومشتقاته: يستخرج الأفيون الخام من ثمرة نبات الخشخاش الذي ينمو في جنوب شرق آسيا وإيران وتركيا وبعض بلدان الشرق الأوسط. وتنقسم مشتقات الأفيون إلى[1]:

أ. مشتقات خام: مثل المورفين والكودايين والبابافرين.

ب. مشتقات نصف مصنعة: مثل الهيروين الذي يحضر من المورفين ويوجد على شكل مسحوق رمادي أو أبيض ناعم الملمس له رائحة تشبه رائحة الخل.

ج، مركبات مصنعة: وهي التي تستحضر من المختبرات بدون استخدام الأفيون الخام ومنها: البيثيدين والميثادون ومشتقات المورفينان.

د.مركبات مصنعة شبيهة بمشتقات الأفيون: من أشهرها البنتازوسين الموجود على شكل أقراص وحقن.

2.3.المنومات والمهدئات: هي مجموعة مواد كيميائية مصنعة تسبب الهدوء والسكينة أو النعاس من أشهرها: الباربيتورات التي تستخدم في التخدير العام وفي علاج الصرع والأرق.

وتأثير المهدئات أكثر من المنومات إذ أنها لا تؤثر على المخ ككل بل يقتصر تأثيرها في الجرعات العلاجية على أجزاء معينة من المخ تختص بالانفعالات ووظائف الأحشاء كالقلب والتنفس والغدد الصماء.

[1] فوزي تيايبية: برنامج رياضي مقترح لتعديل الاتجاهات نحو الإدمان على المخدرات في ضوء بعض المتغيرات الإدمانية والشخصية، أطروحة دكتوراه علوم تخصص منهجية التربية البدنية، جامعة الجزائر 3، 2014-2015.، ص ص 63-64.

وهي تسبب التهدئة وتخفف القلق في الجرعات العلاجية. أما إذا تجاوز المتعاطي هذه الجرعات فيشعر بالنعاس والاسترخاء والنوم وهي أقل قابلية لإحداث الإدمان من المنومات ومن أشهرها الفاليوم.

3.3.المنشطات: وهي عقاقير تسبب النشاط الزائد وكثرة الحركة وعدم الشعور بالتعب والجوع، وتسبب الأرق. ومن أشهرها: الديكسيدرين وهي موجودة على شكل أقراص أو حقن.

4.3.الكوكايين: هو المادة الفعالة التي تحتوي على أوراق نبات الكوكا الذي ينمو في أمريكا الجنوبية. ويوجد الكوكايين النقي على شكل مسحوق أبيض ناعم يستنشقه المتعاطي. ونادرا ما يذيبه المتعاطي في الماء ويحقن نفسه به في الوريد ويسبب الكوكايين الشعور بالخفة والنشاط وزيادة الحركة والسلوك العدواني.[1]

5.3. القنب: تحتوي أنثى نبات القنب التي تنمو في أواسط آسيا والشرق الأوسط على مادة الحشيش، وهي مادة صمغية تستخرج من ثمرة أو ساق نبات الماريخوانا التي تتكون من سيقان وزهور النبات المجفف. ويستخدم الحشيش عن طريق تدخينه في سيجارة أو أرجيلة أو يؤكل بعد تغطيته بقطع من السكر أو يشرب بعد نقعه في الماء.

6.3.عقاقير الهلوسة: هي مجموعة من المواد التي تسبب الهلوسات والخدع البصرية والسمعية واختلال الحواس والانفعالات. وأشهر عقاقير الهلوسة المواد التالية: LSD، الميسكالين، البنزين.

4. خصائص المخدرات:

أ.الخاصية الكيميائية: وهي الخاصية التي تجعلها ذات فاعلية عالية في إحداث الإدمان بفترة وجيزة، مع ظهور علامات الدمار البدني والنفسي على الفرد المتعاطي بشكل سريع.

ب.خاصية ضعف أثرها التخديري بمرور الوقت: مما يتطلب زيادة الكمية وهو ما يؤدي إلى زيادة النفقات على كاهل الفرد المدمن، وبالتالي زيادة حجم ونوع المشكلات المتعلقة بذلك. وهذه المواد تتفاعل مع أجهزة جسم الإنسان بحيث تجعله أسيرا لها ولا يستطيع التخلص منها بسهولة.[2]

---

[1] المرجع السابق، ص65.

[2] مجدي أحمد عبد الله: أزمة الشباب ومشاكله بين الواقع والطموح–رؤية سيكولوجية معاصرة– دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2012، ص186.

5. سمات شخصية مدمن المخدرات:

- **الاكتئابية:** ميل الفرد للإحساس المستمر بالحزن، وافتقاد الرعاية والحماس لكثير من الأشياء التي تثير حماس الناس واهتمامهم. فالشخص المدمن معرض لنوبات حادة من هبوط المعنويات وقد يقاومها بإحدى المواد المخدرة أو المنشطة بشكل متقطع أو مستمر.
- **الفصامية:** يتسم الشخص بالخجل والانطوائية ويفضل العزلة عن الناس والتجمعات. كما أنه لا يقوى على التعبير ويشعر باضطراب شديد في تعامله مع الناس، فيلجأ إلى المخدرات لتزيل خجله وتلغي توتره وتطلق لسانه فيتعامل بسهولة مع الناس.
- **القلق:** يتسم بالتوتر والقلق الدائمين دون أي سبب.
- **العقاب الذاتي:** يؤدي وجود الصراعات الاكتئابية عند المدمنين إلى ظهور العدد الكبير من محاولات الانتحار.
- **الإحساس بالدونية:** يمثل الإدمان بالنسبة للمدمنين طريقة لتجاوز مشاعر العجز والنقص.

6. أسباب تعاطي المخدرات:

1.6.ضعف دور الأسرة: تعد الأسرة المؤسسة المجتمعية الأولى المسؤولة عن التنشئة الاجتماعية والضبط الاجتماعي، إذ تؤدي دورا رياديا في صقل بناء الفرد بطريقة سوية أو غير سوية من خلال النماذج السلوكية التي تقدمها لأفرادها. فإذا كان التأثير على الطفل تأثيرا غير مرغوب فإن هذا يمكن أن يسهم في تكوين الاستعداد السيكولوجي للإدمان على المخدرات.

2.6.ضعف الوازع الديني: يؤدي انعدام القيم الروحية والخلقية وفقدان المثل العليا ومعاني الشرف والفضيلة فضلا عن الابتعاد عن كلام الله ورسوله إلى الانحراف وتعاطي شتى أنواع المحرمات ومن بينها المخدرات.

3.6.حب التقليد: قد يكون سبب تقليد الآخرين كالأصدقاء أو أحد الوالدين أو أفراد الأسرة إلى التعاطي والإدمان.

4.6.غياب الدور المدرسي: تعد المدرسة من أهم المؤسسات التي تقدم المعرفة والتربية الحسنة والالتزام بالمثل العليا. وعليه يؤدي أي قصور على مستوى الدور الذي تؤديه إلى انحراف الطفل ووقوعه ضحية للإدمان.

5.6.رفقة السوء: رفاق السوء هم باب آخر للإدمان وللولوج في عالم المخدرات البغيض. ويأتي خطر رفاق السوء من أن تأثيرهم يتزايد في مرحلة يكون الشاب فيها قابلا للتأثر خاصة في مرحلة المراهقة وفي حالات ضعف الترابط الأسري.

6.6.توفر أماكن اللهو المحرم.

7.6.تدني المستوى التعليمي.

7.الآثار السلبية لإدمان المخدرات وتعاطيها:

إن تعاطي المخدرات يبدأ بتلبية المتعاطي ثم ينتهي بتخدير جسمه حتى يشعر بالفتور والذهول إلى أن تذبل صحته ويصفر وجهه ويخلق عنده كثرة النسيان مع اختلال قواه العقلية. وقد ساد لفترة طويلة اعتقاد خاطئ على المستوى الدولي مفاده أن تعاطي المخدرات وإدمانها مجرد سوء استعمال من البعض للمواد المسببة للإدمان. وكعادة متأصلة فيهم مما يساعد على الاعتقاد بأنها مشكلة داخلية بحتة خاصة بالشعوب التي تعاني منها. ولكن بعد ذلك ظهرت عدة تطورات جعلت الإدمان مشكلة عالمية لاتساع التجارة الدولية ونشوء المجتمع الصناعي وتعقد الحياة وكثرة متطلباتها مما أدى إلى إيجاد جو سيكولوجي زاد وشجع على انتشار واستعمال المخدرات. ومما سبق يمكن استعراض أهم الآثار السلبية في ما يلي:

1.7.البعد السياسي: إن لانتشار المخدرات بعدا سياسيا هاما فالدول الاستعمارية تهرب المخدرات إلى مختلف البلاد العربية والإسلامية.

2.7.البعد الاجتماعي: إن تفشي المخدرات بين أبناء المجتمع وأخطارها ليس مقتصرا على الجانب المادي من الإنسان وإنما خطرها يكون في الجانب العقلي والنفسي، فهي تحطم العقل أولا ثم النفس ثانيا، وأثر هذا التحطيم يمكن أن نقيسه على مستوى الفرد والأسرة والمجتمع.

أ.على مستوى الفرد: يخسر المجتمع من الوهلة الأولى إنسانا كان من الممكن أن يخدم مجتمعه، ولكن تعاطيه للمخدرات يقتل قدرته على التفكير المتزن ومن ثم قدرته على التوازن النفسي وبالتالي خسرانه كفرد إيجابي.

ب.على مستوى الأسرة: بما أن الفرد داخل الأسرة مرتبط ببقية الأفراد الآخرين فإن انشغال الأسرة بالمدمن يعطل كثيرا من مصالحها.

ج.على مستوى المجتمع: تؤثر حالات الإدمان المختلفة داخل المجتمع على تقدم هذا الأخير وتطوره بسبب تفشي الانحراف والسلوكات غير السوية نتيجة هذه المادة السامة والمشكلة العويصة التي تنخر كيان المجتمع.

3.7.الأبعاد الصحية والنفسية: لتعاطي المخدرات أضرارا نفسية وصحية بالغة الخطورة أهمها:[1]

-اضطراب الإدراك الجسمي والشعور والتفكير والوجدان.

-الخوف والاضطراب والقلق والضعف الجنسي.

-جنوح المدمن إلى العدوانية مع عدم قدرته على الاستمرار في العمل.

-أمراض الجهاز العصبي والقلب والجهاز الهضمي وغيرها.

4.7.البعد الاقتصادي والديني: يؤدي انتشار المخدرات إلى قلة الإنتاج والهروب من العمل، بالإضافة إلى تدمير المجتمع خلقيا وجسميا ونفسيا وعقليا لما ينشأ عن الإدمان من فساد الأخلاق وانتهاك الأعراض. وعموما يمكن إيجاز آثار ومضاعفات إدمان المخدرات في:

1. مشاكل صحية: يؤدي إدمان المخدرات إلى حدوث مشاكل صحية بدنية وعقلية ويعتمد ذلك على نوع المخدرات المستخدمة.

2. فقدان الوعي والغيبوبة والموت المفاجئ وخاصة عند أخذ جرعات عالية أو إذا تم الجمع بين أنواع المخدرات أو الكحول.

3.الإصابة بالأمراض المعدية مثل الإيدز سواء من خلال العلاقات الجنسية المحرمة أو عن طريق مشاركة الإبر.

4. الانتحار.

5. المشاكل الأسرية والخلافات الزوجية بسبب التغيرات السلوكية التي تطرأ على مدمن المخدرات.

6. مسائل قانونية حيث أن إدمان المخدرات يؤدي إلى السرقة وقيادة السيارة تحت تأثير المخدرات.

7. مشاكل مالية: إدمان المخدرات يؤدي إلى إنفاق المال بلا حساب وذلك لشرائها فيضع المدمن تحت وطأة الدين مما يقوده إلى سلوكيات غير قانونية وغير أخلاقية.

[1] طارق كمال، أنوار حافظ، مرجع سابق، ص ص98-99.

8.مواجهة المخدرات ومعالجة أضرارها:

نتيجة تعقد مشكلة المخدرات وعظم تأثيرها في الأفراد والمجتمعات فإن هناك مستويات عدة للوقاية والعلاج منها نوجزها في ما يأتي:

1.8.محاربة المخدرات إنتاجا وتوزيعا واستهلاكا: تتمثل أهم خطوة في مواجهة المخدرات بمحاولة منع إنتاجها وتوزيعها واستهلاكها، وهذا العمل كبير يتطلب جهودا شاملة دولية وعالمية، كما يتطلب تضافر جهود العاملين كافة.

2.8.علاج المتعاطين والمدمنين: هذا النوع من العلاج موجه نحو متعاطي المخدرات لمحاولة تخليصهم من عادة التعاطي أو الإدمان. وهناك طرق مختلفة لمعالجة الإدمان منها مساعدة المريض على التوقف من استعمال العقار بشكل تدريجي؛ والتعامل مع أعراض الانسحاب فضلا عن:

أ.العلاج الدوائي باستخدام المثادون، وهو عقار مضاد في عمله للمخدرات يعطل عمل الهيروين والمورفين.

ب.العلاج النفسي: للتخفيف من العوامل التي عملت على تهيئة المريض للاعتماد على العقاقير وما نشأ عنده من اكتئاب أو إحساس بدونيته أو كراهيته للمجتمع.

ج.العلاج السلوكي: يستخدم في علاج إدمان الأفيون ومشتقاته وهو حديث النشأة.

د.العلاج الجماعي: يتم مساعدة المدمن على الإقلاع دون استخدام الأدوية عن طريق شغل وقته بصورة منتظمة لحضور جماعات العلاج. ويسمح له أن يظل في هذه الجماعات إلى أن يتخلص من الإدمان تماما. ويتم تأهيله ليتولى عملا أو حرفة معينة كي يعود إلى حياته الطبيعية.

3.8.التعليم والتوعية والإرشاد: إذا كان العلاج يهتم بمواجهة المشكلة بعد استفحالها؛ فإن التعليم والتوجيه يحاولان الحيلولة دون حصول المشكلة، أي أنه بالتعليم والإرشاد يمكن أن نمنع انغماس الشباب في المخدرات، ونعزز لديهم القيم والضوابط السلوكية الداخلية والخارجية التي تمنع وقوعهم فريسة لمثل هذه السموم. فالمعرفة المحكمة بأضرار المخدرات وبحرمتها وعدم شرعية تعاطيها تؤدي إلى تعزيز الوقاية الفكرية والشعورية منها. ويلزم بعد ذلك تأمين الوقاية الاجتماعية بإغلاق سبل التعارف والتواصل بين الأسوياء والمتعاطين.[1]

[1] أحمد العموش وآخر، مرجع سابق، ص ص273-274.

خلاصة:

استنادا إلى ما سبق نستنتج أن الإدمان من المشاكل الكبرى التي تهدد المجتمع. فالشباب قد يسقط في شباك هذه الآفة مدفوعين بحب التقليد والمحاكاة، أو الرغبة في خوض غمار هذه التجربة السيئة. وعليه يجب على المجتمع بكل مؤسساته ردع هذه الظاهرة من خلال توعية الشباب وتحسيسهم بمخاطر المواد السامة التي يتعاطونها فضلا عن ضرورة تكاتف جميع الأطراف، وبالتحديد كافة المؤسسات المجتمعية ابتداء بالأسرة والمؤسسات التربوية والدينية والإعلامية والأمنية لمحاربة الظاهرة والحد من استفحالها في أوساط المجتمع.

5-3-مشكلة الانحراف الجنسي:

تمهيد:

يعد السلوك المنحرف سلوكا شاذا يستهجنه المجتمع لتعارضه مع قوانينه ومعاييره وأعرافه. ويكمن وراء هذا السلوك الانحرافي عدد من الأسباب تتفاعل فيما بينها وتتكامل لتشكل سلوكات غير معترف بها من قبل المجتمع. وقد تعددت هذه الأسباب بين عوامل جسمية وعضوية وفسيولوجية، وعوامل أخرى تربوية واجتماعية وغيرها. كذلك تعددت الانحرافات الجنسية وتباينت فيما بينها في موضوعها وطرق الإشباع فيها. وهذا ما سنبينه بإيجاز من خلال هذا المحور:

1. مفهوم الانحراف الجنسي:

الانحراف الجنسي هو "التمتع الجنسي بطرق ترفضها القيم الأخلاقية والدينية وتدينها الأعراف السائدة في المجتمع وقوانينه الاجتماعية. ومن ثم فهذا السلوك يستهجنه المجتمع ويتعارض مع قوانينه ومعاييره وأعرافه"[1]

كما يعرف بأنه: "اضطراب نسبي يختلف من مجتمع لآخر"[2]

2. أنواع الانحراف الجنسي: الإنحرافات الجنسية متعددة الأشكال نذكر منها:[3]

1.2. الجنسية الفمية: وهي الحصول على اللذة الجنسية من خلال ملامسة الفم للأعضاء التناسلية.

2.2.الجنسية الشرجية: هي الحصول على اللذة الجنسية عن طريق الشرج بصورة غير شرعية.

3.2.التصوير الفاضح: الحصول على اللذة الجنسية من خلال كتابة الألفاظ البذيئة ذات الطابع الجنسي على الجدران أو الأوراق وكتابة القصص الجنسية الفاضحة.

4.2.الاحتكاك الجنسي: وهي الحصول على اللذة الجنسية بمجرد الاحتكاك مع الطرف الآخر لدى فئة مكبوتة جنسيا.

---

[1] مجدي أحمد عبد الله، مرجع سابق، ص199.

[2] المرجع السابق، ص200.

[3] مجدي أحمد عبد الله، مرجع سابق، ص ص200-203.

5.2.عشق الذات (النرجسية): في هذا النوع يعشق الفرد ملذاته الجنسية وينغمس فيها ويحب نفسه لدرجة مغازلتها في المرآة.

6.2.الاستجناس (اللواط): يقصد به الميل الجنسي القوي وحب الاتصال بشخص بنفس نوع الجنس.

7.2.العادة السرية: هي استثارة اللذة الجنسية عن طريق لمس الأعضاء التناسلية والعبث باليد أو أداة أخرى.

8.2.الجنسية المثلية: تتمثل في فعل الجنس مع شريك من نفس الجنس بسبب خبرة سيكولوجية في مرحلة الطفولة أحدثت لذة.

3. الأسباب التي تؤدي إلى الانحراف الجنسي:

تشير الدراسات والأبحاث والإحصائيات إلى أن أسباب الانحرافات الجنسية متشابهة ومتعددة. حيث لم يتمكن العلماء حتى الآن من تحديد سبب عضوي له علاقة بهذه الانحرافات. إلا أنه من خلال دراسات البيئة والتعلم الشرطي للعادات السيئة تمكن العلماء من تحديد بعض هذه الأسباب وذلك على النحو التالي:

1.3.الاضطرابات النفسية: هي أعطاب طبيعية بيولوجية كخلل الجهاز العصبي الذاتي أو خلل الجهاز التناسلي واختلال إفرازات الغدد أو تأخر البلوغ أو الهضم والبلوغ الجنسي وما يصاحبه من سوء توافق ونقص في المعلومات والقلق ونقص التربية الجنسية أو انعدامها، أو تأخر الزواج والحرمان الجنسي.

2.3.الأسباب النفسية: مثل الصراع بين الدوافع والغرائز والمعايير الخلقية والقيم الاجتماعية. وبين الرغبة الجنسية وموانع الاتصال الجنسي والإحباط الجنسي والنكوص.

3.3.عوامل جسمية عضوية فسيولوجية: منها:

أ.ما يعتري الفرد من اختلال في معدل إفرازات الغدد، كما يحدث في حالات البلوغ المبكر قبل الأوان أو حالات بلوغ متأخر أكثر من المعتاد.

ب.ما يحدث من أمراض أو عاهات أو عيوب خلقية تؤثر في وظائف الجهاز التنافسي.

4.3.عوامل تربوية واجتماعية: مثل التنشئة الخاطئة أيام الطفولة والمراهقة بما يؤدي إلى الكبت الجنسي والخوف والأوهام وحالات الحرمان الجنسي.

4.طرق علاج الانحرافات الجنسية:

إن مشكلة الانحرافات الجنسية بمختلف أنواعها وأنماطها تعتبر أكبر مصدر من مصادر التهديد لأي مجتمع إنساني. لهذا تعددت أساليب العلاج المخصص لهذه الفئة من المجتمع. وفيما يلي توضيح لبعض هذه الأساليب العلاجية:

1.4.العلاج النفسي: يتم من خلال التحليل النفسي للمنحرف (المريض) بمحاولة معرفة الأسباب التي أدت إلى تشكيل هذا السلوك.

2.4.العلاج الجماعي: يتم من خلال تعزيز الشعور بالانتماء إلى الجماعة.

3.4.الاقناع والتوجيه والإرشاد النفسي: يتم من خلال:

-تسهيل إجراءات الزواج الشرعي.

-التركيز على التربية الدينية والخلقية والجنسية بصفة عامة.

-تحذير الأفراد من الانحرافات الجنسية بصفة عامة.

4.4.العلاج الطبي: يكون باستخدام العقاقير الطبية والهرمونات لتقليل الدوافع الجنسية لدى المريض.

5.4.العلاج الشرطي السلوكي: الهدف منه هو تكوين ارتباط شرطي جديد بأن المنبه يرتبط بالألم بدلا من اللذة.

6.4.العلاج الكيميائي بالعقاقير المضادة: تؤخذ للقضاء على القلق والخوف والاكتئاب إذا كان سبب الانحراف هو هذه الأمراض.

5.الإجراءات الوقائية من السلوكات الشاذة:[1]

- إنشاء مراكز رعاية الطفولة والأمومة وتزويدها بالمتخصصين لرعاية هذه الفئات.
- توفير الإرشاد التربوي والإرشاد النفسي.
- توفير المسكن الصحي الملائم.
- إنشاء مؤسسات مختصة للإصلاح والأحداث وإعادة التكيف.
- توجيه وسائل الاعلام لخدمة المجتمع وتنميته.
- محاولة الحد من المثيرات والغرائز سواء في وسائل الإعلام أو الشوارع والأماكن العامة.
- تصميم وتنفيذ برامج توجيه الآباء والأمهات والتركيز على كيفية التنشئة الاجتماعية الصحيحة.

[1] مجدي أحمد عبد الله، مرجع سابق، ص207.

5-4-مشكـــلات أسريـــــة:

تمهيد:

تشير الدراسات إلى أنه من النادر أن تكون حياة الأسرة والزواج كاملة طوال دورة حياتهما، لأن كثيرا من الأحداث تتعرض لها الأسرة تؤدي إلى حدوث المشكلات. حيث أن الأسرة التي تقابلها المشكلات هي غالبا تلك التي ليس لها الإمكانات الملائمة لمواجهة الأحداث.

وقد انتشرت المشكلات الأسرية في العصر الحديث بشكل ملحوظ حيث أصبح من الصعب تجاهلها أو السكوت عنها. كما أن الكثير منها قد يتطور نحو الأسوأ إذا لم يتم علاجها مبكرا. وانطلاقا من أهمية المناخ الأسري السليم في تنشئة جيل صالح نحاول من خلال هذا المحور تسليط الضوء على بعض المشكلات الأسرية التي نعيشها اليوم يهدف وصفها والوقوف على أضرارها كمحاولة متواضعة للتقليل من آثارها السلبية.

1.مفهوم المشكلات الأسرية:

تعرف المشكلات الأسرية من زوايا اقتصادية واجتماعية ونفسية وسلوكية وتربوية مختلفة. حيث تشير إلى "سوء تكيف أو انحلال يصيب الروابط التي تربط الجماعة الأسرية كل مع الآخر"[1]

2.تصنيف المشكلات الأسرية:

إن المشكلات الأسرية متعددة ومتشابكة ولا ترجع إلى سبب واحد وإنما لعدة أسباب وعوامل متداخلة. ويمكن تقسيم وتصنيف المشكلات الأسرية على النحو التالي:[2]

1.2.مشكلات نفسية: مثل سوء التوافق العاطفي والجنسي والغيرة والخيانة الزوجية والنزاع على السيادة في الأسرة وغيرها.

2.2.مشكلات اجتماعية: مثل سوء العلاقة بين الزوجين والأبناء، ومشكلات المرأة العاملة وتعدد الزوجات والطلاق وغيرها.

3.2.مشكلات اقتصادية: مثل قلة الدخل وانعدام الدخل وسوء التصرف في الدخل.

---

[1] أحمد عبد اللطيف أبو سعد، سامي محسن الختاتنة: سيكولوجية المشكلات الأسرية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص60.

[2] المرجع السابق، ص58.

4.2.مشكلات صحية: مثل المرض المزمن والعاهات والعقم.

5.2.مشكلات ثقافية: مثل تنافر الميول الشخصية والقيم بين الزوجين وتباين المستوى التعليمي.

6.2.مشكلات عقلية: مثل تباين مستوى الذكاء بين الزوجين والضعف العقلي.

7.2.مشكلات أخلاقية: مثل ارتكاب المحرمات والقسوة في معاملة الزوجة والأبناء، والتنكر للقيم الاجتماعية والأخلاقية في معاملتهم والتبرج، وعدم الصدق والصراحة والإخلاص في العلاقات الزوجية.

مشكلة العنف الأسري

مدخل:

حظي العنف داخل الأسرة في الآونة الأخيرة باهتمام أكبر المختصين في مختلف فروع المعرفة وبالأخص العلوم الانسانية والاجتماعية نظرا لانتشار هذه الظاهرة واستفحالها في أوساط المجتمع.

وقد شعر المجتمع بالعنف الأسري واعترف به كأحد مشكلات العصر. ولا شك أن العنف الأسري يرتبط بعدد من التغيرات التي طرأت على المجتمع، مما يستلزم من فروع المعرفة السابقة مواكبة أحداث المجتمع وأخذ المبادرة في مواجهة تفشي هذه الظاهرة السلبية بين أفراده. وقد وجد الباحثون صعوبة كبيرة في تحديد المقصود بالعنف الأسري وكيف يمكن التمييز بين المظاهر المختلفة لهذا النوع من العنف. حيث يذهب البعض إلى أن العنف الأسري يتمثل في وقوع الظلم على الأطفال والنساء، العنف بين الأزواج، إساءة معاملة الإخوة والأخوات وغيرها. وقد جاء مصطفى التير بتعريف للعنف العائلي بأنه: "عبارة عن الأفعال التي يقوم بها أحد أفراد الأسرة أو العائلة. ويعني بالتحديد الضرب بأنواعه، حبس الحرية، الحرمان من حاجات أساسية، القتل"[1]

كما عرف العنف الأسري من قبل عميد الشرطة حسن شكور بأنه: "العنف الموجه لواحد أو أكثر من أفراد الأسرة ذاتها، أو بعبارة أخرى هو كل أشكال السلوك العدواني الذي تترتب عنه علاقات قوة غير متكافئة داخل المحيط الأسري"[2]

بناء على ما سبق نصل إلى أن العنف الأسري هو السلوك الذي يقوم به أحد أفراد الأسرة دون مبرر يلحق من خلاله ضررا ماديا أو معنويا أو كليهما بفرد آخر من نفس الأسرة. ومن أنواع العنف الأسري ندرج ضمن هذه المطبوعة البيداغوجية العنف ضد المرأة، وبالتحديد ضد الزوجة باعتبارها طرفا أساسيا في العلاقة الزوجية. ومن مظاهر العنف الأسري نخص بالذكر العنف ضد المرأة أو بالأحرى العنف ضد الزوجة.

[1] مصطفى التير: العنف العائلي، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 1997، ص112.

[2] حسن شكور: مفاهيم العنف الأسري في العالم العربي، مديرية الشرطة القضائية الإدارة العامة للأمن الوطني، المغرب، ص02.

5-4-1-مشكلة العنف ضد المرأة:

تمهيد:

أضحى العنف ضد المرأة مؤخرا حقيقة من حقائق هذا العصر، فقد عرفت هذه القضية اهتماما ملحوظا بعد أن تزايدت حدة العنف ضد الزوجة والأخت والإبنة، وتعددت أشكاله بحيث أصبح يهدد أمن المرأة داخل الأسرة واستقرارها الاجتماعي والنفسي.

كما يعد العنف ضد المرأة شكلا من أشكال التمييز ضدها، يعطل بصورة جدية قدرتها على التمتع بحقوقها وحريتها، أو يلغيها بوصفه مظهرا من مظاهر الاختلال التاريخي، في علاقات القوى بين الرجل والمرأة وإحدى الآليات الاجتماعية لإخضاعها للسيطرة.

وتستقطب ظاهرة العنف ضد المرأة اهتماما عالميا، فقد جرى التسليم على المستوى العالمي بأن كافة أشكال العنف التي تقع ضد المرأة، والتي تأخذ أنماطا في الحياة العامة والخاصة، تمثل انتهاكا لحقوق الإنسان الأساسية، ولا شك أن دراسة العنف ضد المرأة تحتاج إلى العديد من الدراسات من كافة الجوانب، في محاولة لتحقيق الفهم الشامل لأبعاد هذه المشكلة، وحصر أسبابها وتحديد الآثار المترتبة عنها كخطوة أولى نحو علاج هذه المشكلة، وتفادي تفاقمها في المستقبل.

أولا-ماهية العنف ضد المرأة:

1-مفهوم العنف الموجه ضد المرأة:

يعرف العنف ضد المرأة في الإعلان العالمي لمناهضة كل أشكال العنف ضدها بأنه: "أي اعتداء ضد المرأة مبني على أساس الجنس، والذي يتسبب أو قد يتسبب بإحداث إيذاء، أو ألم جسدي، جنسي، أو نفسي للمرأة، ويشمل أيضا التهديد بهذا الاعتداء، أو الضغط، أو الحرمان التعسفي للحريات سواء حدث في إطار الحياة العامة أو الخاصة"[1]

نلاحظ أن الإعلان العالمي للقضاء على العنف ضد النساء، يرتكز على أن العنف لا يتجسد في العنف الجسدي بل أيضا النفسي والجنسي، ولأن العنف تترتب عنه انتهاكات لحقوق أخرى أساسية مدنية،

[1] زكريا بن يحي لال: العنف في عالم متغير، ط1، الرياض، السعودية، 2007، ص49.

سياسية، اقتصادية وغيرها، انطلاقا من شمولية حقوق الإنسان، وخاصة الحق في الحياة. ويمكن تعريف العنف ضد المرأة كذلك على أنه:[1]

1. العنف ضد المرأة هو كل سلوك اجتماعي يتعارض مع قيم المجتمع والقوانين الرسمية العاملة فيه، وهو سلوك مكتسب وليس غريزيا يتعلمه الفرد خلال مراحل عمره المختلفة.

2. العنف ضد المرأة هو كل إيذاء يلحق بها من قبل زوجها، أو أخيها، أو أبيها، أو أبناءها.

نستنتج مما سبق أن العنف هو الاعتداء أو التهديد بالاعتداء أو الضغط أو الحرمان التعسفي من الحريات ضد المرأة بسبب جنسها أو لكونها امرأة.

ويمكن تحديد العنف ضد المرأة بشكل إجرائي فيما يأتي:

هو كل سلوك يترتب عنه قهر المرأة بالضرب أو إكراهها على ممارسة الجنس بالاغتصاب سواء اتخذ هذا السلوك شكل فردي أو كان على نحو جماعي، مهما كان السبب أو الدافع من هذا السلوك.

2- المنظور التاريخي لظاهرة العنف ضد المرأة:

إن تاريخ المجتمع الإنساني كله، كان عرضة لتيارات متوالية من الجمود والحرية، من التزمت والتحلل، من الحجر على النساء والتفريط في ضبط النساء، لدرجة أنه إذا حاولنا أن نضع رسما بيانيا لتاريخ وضع المرأة نجد أن خطه البياني متذبذب ذبذبة شديدة بين كل بيئة وأخرى. فقد كانت المرأة في معظم الثقافات في منزلة أقل بكثير من الرجل، وكانت تحرم من الميراث. ففي الصين مثلا احتلت المرأة مكانة هينة في المجتمع، وانتشرت عادة تكسيح أقدام الفتيات رغبة في جعلهن عديمات الحيلة.

وفي الهند كانت المرأة بعد وفاة زوجها تقيد بالسلاسل والأغلال وتحرق مع زوجها في آتون واحد.[2]

وعند الرومان مورس كذلك العنف بأشكاله المختلفة ضد النساء، حيث تم النظر إلى المرأة على أنها كائن لا نفس لها، ليس لها الحق في أكل اللحم والضحك وحتى الكلام.

أما في مجتمع جاهلية العرب وقبل ظهور الإسلام هوت المرأة إلى الحضيض، وحرمت من أبسط حقوقها وهو حق الحياة، حيث يتم وأد البنات، وتسبى في الحروب، وتحرم من الميراث، كما كانت تورث مع المتاع إذا توفي زوجها.

---

[1] مديحه أحمد عبادة، خالد كاظم أبو دوح: العنف ضد المرأة، ط1، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2008، ص27.

[2] زكريا بن يحي لال: مرجع سابق، ص54.

3- أهم المقاربات النظرية المفسرة للعنف ضد المرأة:

هناك العديد من النظريات التي وضعت لتفسير السلوك العنيف، وقد أوضحت إقبال السمالوطي في دراساتها بعض النظريات المرتبطة بالعوامل البيئية المفسرة للعنف نحو المرأة مثل نظرية الضغط البيئي، والنظرية الاجتماعية، ونظرية الحرمان البيئي، ونظرية الإحباط، ونظرية المهمشين، ونظرية التعلم الاجتماعي، كما أوضحت لنا بعض النظريات المرتبطة بالعوامل الشخصية المفسرة للعنف ضد المرأة.

وعموما يمكن التطرق بإيجاز لأهم هذه النظريات فيما يأتي:

3-1- النظريات الاجتماعية:

وتشمل البنائية الوظيفية والتي تركز في مجال العنف الأسري على الوحدات الصغرى، كما تركز على العنف المتبادل بين الزوجين، ويكمن الحل الذي يراه الوظيفيون في زيادة التكامل الاجتماعي حيث تتقلص حدة العنف بزيادة ارتباط الأشخاص بالجماعات الأولية.

ويؤكد أصحاب هذا الاتجاه أن العنف ضد المرأة يعتبر نتاجا لظروف اقتصادية، واجتماعية تتمثل في الأوضاع العائلية وظروف العمل، وحالات البطالة بأشكالها المختلفة، والخلافات الأسرية، والفقر، وازدياد عدد أفراد الأسرة، وما يتبعه من سوء تغذية.

3-2- اتجاه التفاعلية:

يركز هذا الاتجاه على دراسة الأسرة من خلال عمليات أداء الدور، مشكلات الاتصال، عمليات التنشئة، وعلاقات بناء القوة داخل الأسرة، مما يوضح دراسة العنف في العلاقات السلبية بين الزوج والزوجة والأبناء.

3-3- المدخل النفسي لتفسير العنف ضد المرأة:

إن النظريات الأولى في كل نمط من العنف الموجه ضد المرأة كان مصدرها كل من الأطباء وعلماء الطب العقلي، وعلماء النفس، وذلك بحكم ارتباطهم الوثيق بمجال العلاج الطبي، فعلى سبيل المثال قبل أن تؤتى الحركة النسوية ثمارها في السبعينيات والتي جعلت من ضرب الزوجة مشكلة اجتماعية بين قطاعات كبيرة من المجتمع، كان هناك العديد من حالات الزوجات اللواتي تعرضن للعنف يعالج أزواجهن كمرضى في عيادات الطب النفسي.

وتذهب نظريات الاضطراب العقلي من خلال استخدام بعض الآليات المنهجية، والقياس إلى أن أنماط معينة من الناس هي التي توجه عنفها ضد الآخرين، ومنهم المرأة حيث يختلفون إلى حد كبير عن الآخرين في المهارات والحالة المزاجية والشخصية وتاريخ الحياة وحتى من الناحية الفسيولوجية.

وقد طرحت النظرية المبكرة في دراسة ظاهرة العنف بين الأزواج نموذجا للمرض النفسي، حيث ذهبت إلى أن الأزواج الذين يضربون زوجاتهم يعانون من أمراض نفسية، أو عقلية حادة، أو المدمنين على تعاطي المخدرات والكحول.

3-4- نظرية الإحباط والعدوان:

ترى هذه النظرية أن العنف الأسري هو استجابة لضغوط بنائية وإحباط ينتج عن الحرمان. ويعد الإحباط المادي أشد قسوة لأنه يؤدى إلى الإيذاء الجسدي للزوجة (سلوك الضرب) من جانب الزوج الذي يفتقد الموارد المادية التي تحقق التوقعات المعيارية ومسؤولياته تجاه أفراد أسرته. فإذا كان الزوج غير قادر على مواجهة أعباء الأسرة وسد احتياجاتها بسبب انخفاض مستوى تعليمه، ومكانته المهنية ودخله، أو لأنه ذو مكانة اجتماعية منخفضة عن زوجته، فإن الضغوط والإحباط قد تدفعه إلى استخدام العنف مع أفراد أسرته خاصة زوجته من خلال ضربها للتنفيس عن إحباطه.

وتطبيقا لهذه النظرية أفادت العديد من الدراسات التي أجريت حول العنف ضد المرأة في الأسرة أن:

1. إيذاء الزوجة بالضرب أو الإهانة من قبل الزوج يحدث على جميع المستويات الاقتصادية والاجتماعية، وأنه أكثر شيوعا وقسوة في الطبقة الدنيا، فكلما انخفض الدخل كلما ارتفع الإيذاء الجسدي.
2. اختلاف الزوجين في المكانة المهنية، ومستوى التعليم، والمستوى الاقتصادي لصالح الزوجة يؤدي إلى ازدياد توجيهها للإيذاء البدني لها من زوجها في جميع الطبقات.[1]

3-5- نظرية البناء الاجتماعي:

تفسر هذه النظرية الاحتمالات المتزايدة للعنف الأسري في الطبقات الاجتماعية الاقتصادية المنخفضة، حيث يعاني الأسر والأفراد من الإحباط نتيجة لمكانتهم الاجتماعية المتدنية، ومن قلة

[1] مديحه أحمد عبادة، مرجع سابق، ص39

مصادرهم المادية والعاطفية والنفسية والاجتماعية، وعدم قدرة الزوج على تحمل مسؤوليات الأسرة مما يدفعه إلى الإيذاء الجسدي للزوجة.[1]

3-6- نظرية المصدر والتبادل:

تفترض هذه النظرية أن سلطة اتخاذ القرار تنبع من المصادر التي من خلالها يستطيع الأفراد أن يوفوا باحتياجاتهم الأسرية والزوجية، ويلخص أنصار هذه النظرية أهم المصادر التي تزيد من سيطرة الزوج أو الزوجة في الوضع الاجتماعي، مستوي التعليم عضوية المؤسسات، التنشئة الاجتماعية، ودائرة حياة الأسرة والقهر البدني.[2]

3-7- نظرية الصراع:

من رأي أنصار هذه النظرية أن العنف الذي يحدث في المجتمع هو ميراث للظلم التاريخي، ومعاناة الأقليات والفئات الضعيفة في المجتمع. كما يرى أصحاب النظرية في العنف وسيلة قوية في الحرب بين الجنسين ومشكلات التمييز التي سيطرت على العقول خلال حقبة طويلة من الزمان.

4- أسباب العنف ضد المرأة:

هناك أسباب متعددة لدى مرتكبي العنف للاعتداء على زوجاتهم يأتي في مقدمتها عصيان الأوامر، والشك في سلوكها، والعناد وهو أحد أوجه العصيان والخلافات المالية أي العنصر المشترك والأكثر أهمية لإثارة العنف ضدها يكمن في شعور الرجل بأن سيادته في الأسرة أصبحت موضع التهديد وهو ما يدفعه لممارسة العنف كأحد أساليب الحماية والضبط داخل الأسرة.

وقد بينت العديد من الدراسات أن أسباب العنف الموجهة ضد المرأة في الأسرة وخاصة جرائم القتل والضرب المفضي إلى الموت أو إحداث عاهة لمجموعة من العوامل من أهمها سوء الأحوال الاقتصادية، والأوضاع الاجتماعية والثقافية وهذا ما أكدته النظرية الوظيفية التي أعزت العنف إلى الظروف الاجتماعية والاقتصادية متمثلة في الأوضاع العائلية وظروف العمل، وضغوط الحياة، وحالات البطالة بأشكالها، والخلافات الأسرية، والتفكك الأسري، وانخفاض دخل الأسرة. وهذا ما أكده تقرير منظمة الصحة

[1] زكريا بن يحي لال: مرجع سابق، ص 93.

[2] عباس أبو شامة، محمد البشري: العنف الأسري في ظل العولمة، مركز الدراسات والبحوث، الرياض، 2005، ص22

العالمية عام 1994 في أن تردي أو سوء الأحوال الاقتصادية والاجتماعية يؤدي إلى كثرة الخلافات بين الأزواج مما يؤدي إلى سوء المعاملة.[1]

وعموما يمكن إجمال أسباب العنف ضد المرأة في الأسباب الآتية:

1.4.العوامل الاجتماعية:

- بمعنى أن سلوك العنف يتضمن جوانب شخصية نابعة من المجتمع، ويشمل ذلك السمات الشخصية والاجتماعية لدى الزوج مثل: الغيرة والتقليد وتدني مستوى المعيشة، بالإضافة إلى انخفاض المستوى التعليمي وضعف شخصية الزوج وإدمان المخدرات.
  - الخلافات الزوجية والصراعات بين الزوجين.
  - ارتفاع عدد أفراد الأسرة الدين يعيشون في أسرة واحدة (الأسرة الممتدة).
  - صراع الأدوار والنموذج الأبوي المتسلط.
  - التنشئة الاجتماعية النمطية للذكور والإناث.
  - المعاملة التمييزية بين الأسرة.
  - تكريس دونية المرأة وتمجيد فوقية الرجل.

2.4.العوامل النفسية:

- ضعف قدرة أفراد الأسرة على تحمل الإحباط والضغط النفسي.
- ضعف الإحساس بالمسؤولية تجاه أفراد الأسرة.
- الشعور بالدونية والإحساس بالعجز.
- اضطرابات الشخصية والشك بتصرفات الآخرين (الإناث).
- فقدان الإشباع العاطفي والمعاناة من القلق.
- الأعراض النفسية للأطفال (العدوانية، الإعاقة، التأخر الدراسي)

[1] مديحه أحمد عبادة وآخر، مرجع سابق، ص ص45 -46.

3.4.العوامل الاقتصادية:

- الفقر ومحدودية الدخل.
- التبعية الاقتصادية التامة للمرأة والأطفال واعتمادهم التام على رب الأسرة.
- بطالة رب الأسرة.

4.4.العوامل السياسية:

- عدم إيلاء الاهتمام الكافي لقضايا العنف الأسري.
- انخفاض تمثيل المرأة في كافة مواقع السلطة وفي الإعلام والقضاء.
- ضعف التنظيمات السياسية للنساء.

5.4.وسائل الإعلام:[1]

- مظاهر العنف في البرامج التلفزيونية والكمبيوتر.
- انتشار حالات العنف في المجتمع عن طريق التقليد أو النمذجة **.Modeling**

5.أشكال العنف الممارس ضد المرأة:

تم تقسيم العنف الأسري الممارس ضد المرأة إلى أربعة أشكال مختلفة هي: العنف النفسي، العنف الجسدي، العنف الاجتماعي والعنف الجنسي. وفيما يلي تفصيل لهذه الأشكال الأربعة:

1.5. العنف الجسدي:

هو سلوك موجه ضد الجسد يمارس باستخدام وسائل مختلفة مثل الدفع بقوة وهي أشياء مؤذية باتجاه الشخص، لكمات باليد، شد الشعر، لوي اليد، الضرب. ويستخدم بهدف التعبير عن القوة الجسدية. وقد أشارت بعض الدراسات العلمية حول العنف الجسدي داخل الأسرة أن 30 % من النساء تعرضن للضرب بشكل يومي، و34 % مرة في الأسبوع، في حين يتعرضن 22 % للضرب عبر فترات متباعدة عدا الشتائم التي اعتبرتها النساء ظاهرة عادية.[2]

[1] زكريا بن يحي لال، مرجع سابق، ص52.

[2] عباس أو شامة، مرجع سابق، ص40.

2.5.العنف النفسي:

يتمثل في السلوك النفسي أو المعاملة السيئة للإنسان والاستهزاء به، ويمارس باستخدام الشتم والإهانة، تحطيم أشياء تخص الشخص المعتدى عليه، الصياح والصراخ والطرد من البيت والتهديد الدائم.

ويستخدم العنف النفسي بهدف إثارة القلق والخوف والمس بالآخرين نفسي، والحط من قيمة الشخص المعتدى عليه. وإضعاف قدرته الجسدية، أو العقلية وتحطيم قدراته المعنوية والذاتية وخلخلة الثقة بالنفس لديه.

3.5.العنف الجنسي:

هو فعل يتم من خلال استخدام سلوك اعتدائي بهدف الاستغلال الجنسي، وإلحاق الأذى. وهو انتهاك لحقوق الإنسان يمارس عن طريق استغلال القوة الجسدية لإجبار الزوجة على إقامة علاقة زوجية عادية أو علاقة غير راضية عنها.

4.5.العنف الاجتماعي:

هو أكثر أنواع العنف ممارسة ضد المرأة، ومن أبسط معانيه محاولة فرض حصار اجتماعي على الفتاة، وتضييق الخناق على فرص تواصلها وتفاعلها مع العالم الاجتماعي الخارجي. وهو أيضا محاولة الحد من ممارستها لأدوارها والتدخل في شؤونها الخاصة وتحديد أدوار المرأة، عدم السماح باتخاذ القرارات وإجبارها على إيقاف تعليمها، وعدم دعم أهدافها في الحياة وغيرها.

6.نتائج العنف الممارس ضد المرأة:

يمكن حصر نتائج العنف الممارس ضد الزوجة في الجدول الآتي:

جدول رقم (01): يبين نتائج العنف ازوجي

نوع الإصابات	النتائج النفسية	النتائج الجسمية	النتائج الاجتماعية
إصابات جسدية. **إصابات نفسية.**	-الاكتئاب الشديد. -الخوف والقلق. -انعدام الثقة بالنفس. -الإحساس بالذل والمهانة. _التفكير في الانتحار. -الإصابة بالأمراض العقلية.	-الكدمات والجروح. -الإجهاض. -الإصابة بالأمراض المعدية. -القتل.	-فقدان الاستقرار عند المرأة والأطفال. -الطلاق والخلع. -الانتحار. -التكاليف الباهظة التي تصرفها الدولة من أجل التكفل بضحايا العنف الأسري.

المصدر: نعيمة رحماني، العنف الزوجي الممارس ضد المرأة بتلمسان، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة تلمسان، 2010،2011، ص179.

7.استراتيجيات مواجهة العنف ضد المرأة:

يعد العنف أحد وسائل التعبير عن النزاعات العدوانية، ويتصف بصفة انفعالية شديدة. والواقع يؤكد أنها ظاهرة تزداد حدة يوما بعد يوم، وقد باتت تشكل خطورة على النمو والاستقرار سواء على مستوى الأسرة أو المجتمع.

والسؤال الهام الذي يطرح نفسه هنا هو كيف يمكن إدارة أزمة العنف ضد المرأة الذي تعاني منه المجتمعات العربية من حيث الوقاية والعلاج؟ خاصة أن البعد الوقائي يرتبط بعمليات التنشئة الاجتماعية، وزيادة وعي أفراد الأسرة بخطورة العنف الموجه نحو المرأة وضرورة المكاشفة والمصارحة به.

أما البعد العلاجي لظاهرة العنف الأسري فيتطلب توافر استراتيجيات قابلة للتطبيق ذات طابع شمولي يتعامل مع العنف ضد المرأة من خلال التقاليد الموروثة والممارسات السلوكية ضد النساء والأطفال بما يضمن سلامة المرأة كعضو من أعضاء الأسرة، واختفاء فكرة أن يكون العنف ضد المرأة نمطا ثقافيا بتناقله الأبناء عن الآباء.

مما سبق يمكن معالجة العنف ضد المرأة من خلال مجموعة من المداخل العلاجية والوقائية أهمها:

1.7.المدخل الاجتماعي:

يركز هذا المدخل على الأوضاع الاجتماعية المحيطة بالممارس للعنف، وإلى طبيعة البيئة المحيطة، سواء كان ذلك في المجتمع الخاص المحيط به، أم المجتمع ككل.

كما يركز هذا المدخل الاجتماعي على أن السلوك هو سلوك غير مرغوب فيه من جانب المجتمع والنسق الاجتماعي ككل.

- **الاستراتيجيات الوقائية لهذا المدخل:**[1]

1- المحتوى الاجتماعي للسلوك الذي هو أساس التغيير: ولذلك يجب عند العمل مع الأسرة أن نواجه العوامل الموجودة في هذا المحتوى وأن تتوافر الجهود المبذولة مع احتياجات أفراد الأسرة وان تتعامل معها المؤسسات الموجودة في المجتمع (تعليمية، مهنية، طبية..) على أساس موضوعي إنساني.

2- ترسيخ الثقافة المدنية: وهي الثقافة التي ترتبط بتحقيق التكامل الاجتماعي في المجتمع، والتي يشعر من خلالها الأفراد بأنهم يعيشون داخل مجتمع تقوم الحياة فيه على التعاون وليس على الصراع، وبهذا فإن الثقافة المدنية هي ثقافة مضادة للعنف، وتحقق الأمان الاجتماعي في أسمى معانيه داخل الأسرة المطالبة بوضع اللبنات الأولى للثقافة المدنية عندما تبعد أفرادها عن التعصب، وعندما تعلم أبناءها القيم التي ينشدها المجتمع.

3- إعداد برامج تثقيفية وإعلامية تركز على تبصير الشباب من الجنسين بمتطلبات الزواج، وتوضيح الحقوق والواجبات المتبادلة، وترسيخ القيم والمعايير المدعمة للحياة الزوجية، وتبصير الأزواج

[1] رشدي شحاتة أبو زيد: العنف ضد المرأة وكيفية مواجهته، ط1، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 2008، ص 319

والزوجات بأسلوب التعامل المناسب فيما بينهما، والتمسك بالاحترام المتبادل، وتجنب أسلوب التسلط أو فرض السيطرة من طرف ضد الآخر.

4- وضع خطة إعلامية إستراتيجية تستهدف تسليط الأضواء على المشكلات التي تواجه المرأة وخاصة في الطبقات الشعبية الفقيرة في الريف والحضر، على أن يتجه مضمون الرسالة الإعلامية إلى تغيير المفاهيم والأفكار التي تحرض على التمييز بين الرجل والمرأة في المجتمع والأسرة، كما تسعى إلى رفع وعي النساء بحقوقهن الاجتماعية والقانونية.

5- تكثيف الجهود من أجل رفع المستوى المعيشي للأسرة الفقيرة حتى لا تتعرض للانهيار بسبب الأزمات المادية وفتح مجالات العمل للشباب حتى لا يتعرض للعنف.

6- السعي من أجل الاعتراف بأن العنف ضد المرأة بكافة أشكاله جريمة مجتمعية عامة، وانتهاك صريح لكيان المرأة يجب أن يعاقب عليه القانون.

2.7. المدخل الديني:

لقد نبذ الإسلام العنف بكل صوره، ومختلف مستوياته، واعتبره سلوكا لا يتفق والإيمان، ولا يتناسب مع الإسلام لأن الإسلام في لفظه ومعناه دعوة إلى السلام، فالإسلام يدعو إلى السلام والرفق ونبذ العنف في جميع الأمور عموما، وضد المرأة خصوصا.

وليعلم كل من الزوجين أنه إذا صحت النيات، وتحكم وازع الدين، وحق العقل والخلق، وساد منطق المصلحة والتعاون والتسامح، وقام كل بواجبه بلا تراخ ولا تقصير جرت الأمور في طريقها المستقيم، وعاشت الأسرة في هدوء، أما إذا غفا وازع الدين والخلق واستحكمت الأنانية، بدأ الشقاق وظهرت أعراض انحلال الأسرة.

قال الله تعالى: "**وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِّتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُم مَّوَدَّةً وَرَحْمَةً ۚ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ** "[1]

إن الآية السابقة تحث على الرفق بالنساء، وحسن الخلق معهن، وأن يحترم الإنسان حقوقهن، وألا يعتدي عليهن وأن لا تتسم المعاملة معهن بالغطرسة والغلظة وإنما بالمعروف والبر. ويقول الله تعالى

[1] سورة الروم الآية 21.

كذلك في سورة النساء: **وَاللَّاتِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ فَعِظُوهُنَّ وَاهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ وَاضْرِبُوهُنَّ ۖ فَإِنْ أَطَعْنَكُمْ فَلَا تَبْغُوا عَلَيْهِنَّ سَبِيلًا ۗ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيًّا كَبِيرًا** [1]

إن هذه الآية الكريمة تقيد الزوج، وتضع أمامه الحواجز وتمنعه من الضرب المؤذي والضرب المنتقم. بل تأمره مع الآيات السابقة بالبعد عن العنف مع المرأة لأن الزوج الأسوة الذي تمثل فيه الإسلام خير تمثيل هو النبي –صلى الله عليه وسلم– لم يضرب واحدة من زوجاته قط، وفضل الأزواج الذين لا يضربون زوجاتهم على الذين يضربوهن.

3.7.المدخل القانوني (وجهة نظر القانون الجزائري):

إن قانون الأسرة الجزائري يعد من أهم القوانين التنظيمية، وتكمن هذه الأهمية في أنه ينظم جانبا حساسا من الحياة الاجتماعية ألا وهو الأسرة التي يتوقف عليها بناء المجتمع، فكلما كانت الأسرة مؤسسة على قواعد سليمة، وقائمة على العدل وتبادل الحقوق والواجبات بين أفرادها كلما كان المجتمع متماسكا.

والمتمعن لمواد قانون الأسرة الجزائري يجدها مستوحاة من الشريعة الإسلامية التي نظمت قواعد المعاملات بين الزوجين لذلك نجد:

المادة 39 من قانون الأسرة تنص على وجوب طاعة الزوجة لزوجها وتحفظه في نفسها، وفي ماله في حضوره وغيابه وذلك بالامتثال لأوامره باعتباره رب الأسرة لقوله تعالى: **الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ**"[2]

أما **المادة رقم 264/** (القانون رقم 04/82 المؤرخ في: 1982/02/13) فقد نصت على أن :"كل من أحدث عمدا جروحا للغير أو ضربه أو ارتكب أي عمل آخر من أعمال العنف والاعتداء يعاقب الحبس من شهرين إلى خمس سنوات. وإذا أفضى الضرب أو الجرح الذي ارتكب عمدا إلى الوفاة دون قصد فيعاقب الجاني بالحبس المؤقت من عشر سنوات إلى عشرين سنة"[3]

---

[1] سورة النساء، الآية 34.

[2] سورة النساء الآية 34.

[3] عن وزارة العدل، قانون العقوبات، الديوان الوطني، الأشغال التربوية، الطبعة الثانية، الجزائر، 1999، ص74.

خلاصة:

إن موضوع العنف ضد المرأة كشكل من أشكال العنف الأسري لا يمكن تناوله من زاوية واحدة، بل من زوايا متعددة تتكامل فيها الدراسات الإنسانية عن طريق التكامل المنهجي في البحث العلمي.

وعليه تأكد مما سبق طرحه أن العنف ضد المرأة بمختلف أشكاله؛ تترتب عنه جملة من الأضرار النفسية، والاجتماعية، والاقتصادية، لا تلحق الضرر بمن مورس عليهن العنف فحسب، بل يتعدى إلى تأثيرها على البنية الاجتماعية ككل باعتبار المرأة نصف المجتمع، مما يستوجب من جميع الأطراف الإسراع باتخاذ استراتيجيات فعالة للحد من استفحال هذه الظاهرة في أوساط المجتمع، وبالتالي الوصول إلى واقع يعكس الرفق، والرحمة، والعدالة، وهو المنهج الذي أراد الله سبحانه وتعالى أن نرسمه لواقعنا الداخلي في علاقتنا مع الأزواج والأبناء.

5-4-2-مشكلـــة الطـــلاق:

تمهيد:

يعد الطّلاق من أكثر المشاكلِ انتشاراً في وقتنا الحالي؛ إذ يشكل خطراً كبيراً على حياة الأسرة مما يمكن أن يؤدي إليه من آثار سلبية مثل التفكك الأسري، وتشتت الأطفال وانحرافهم.

وقد تزايدت مؤخرا نسبة هذه الظاهرة نتيجة عوامل اجتماعية، ثقافية واقتصادية، وهي على العموم عوامل مرتبطة بالحداثة والتغيرات المختلفة التي يعرفها المجتمع، فضلا عن بعض العوامل النفسية التي تجعل الأفراد يتخلون عن مسؤولياتهم تجاه أسرهم، مما يترتب عنه انعكاسات عديدة تخص الزوجين والأطفال على حد سواء. وهذا ما سنبينه من خلال محاولة الوقوف على ماهية هذه المشكلة والكشف عن أسبابها ومختلف العوامل المؤدية إليها لنصل في النهاية إلى البحث عن أساليب ناجعة للحد من آثار هذه المشكلة الاجتماعية التي تهدد كيان واستقرار الأسر.

1.مفهـوم الطـلاق:

أ.لغة: طلق يطلق طلاقا: المرأة من زوجها: تحللت من قيد الزواج، خرجت من عصمته.[1]

ب.اصطلاحا: الطلاق هو "عملية فسخ عقد الزواج الذي وقعه كل من الرجل والمرأة، وهذه العملية تساعد كل من الطرفين على الزواج مرة ثانية" [2]

ج. مفهوم الطلاق من الناحية الشرعية: وفي الشرع يعبر الطلاق عن "حل رابطة الزواج وإنهاء العلاقة الزوجية بأحداث ثلاث أمور "باللفظ" صريحا أو بالكتابة" أو بالإشارة عند تعذر النطق والكتابة كالأخرس"[3]

وهو أيضا حل العصمة الشريفة العظيمة المنعقدة بين الزوجين تلك العصمة التي لا تكفي من عظمتها أن الله تعالى وضعها بأنها "ميثاق غليظ".

---

[1] جماعة من كبار اللغويين العرب: المعجم العربي الأساسي، لاروس، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 1988، ص797.

[2] فاروق مداس: قاموس مصطلحات علم الاجتماع، سلسلة قواميس المنار، دار مداني للطباعة والنشر والتوزيع، 2003، ص162.

[3] أمال جمعة عبد الفتاح محمد: القضايا والمشكلات الاجتماعية المعاصرة، دار الكتاب الجامعي، لبنان، ط1، 2015، ص21

وقد أباح الله الطلاق إلا أنه جعله من أبغض المباحات إليه. ففي الطلاق تمزيق الأسرة وهدم أركانها وفيه شتات بعد الجمع وفيه الفراق بعد التلاقي وقال رسول الله (ص) إن أبغض الحلال عند الله الطلاق"[1]

د.المفهوم الاجتماعي للطلاق: يعني "نوع من التفكك الأسري وانهيار الوحدة الأسرية، وانحلال بناء الأدوار الاجتماعية المرتبطة بها، عندما يفشل عضوا أو أكثر في القيام بالالتزامات وبدوره بصورة مرضية. هذا التفكك الأسري الذي يحدث لتعاظم الخلافات بين الزوجين إلى درجة لا يمكن تداركها" [2]

هـ.المفهوم القانوني للطلاق: هو الطريقة القانونية لانحلال الزواج في حياة الزوجين إثر حكم قضائي يصدر بناء على طلب أحدهما أو كليهما لسبب من الأسباب التي حددها القانون.[3]

ز.المفهوم النفسي للطلاق: هو أحد أنواع الاضطراب النفسي وينظر إليه بأنه عدم التلائم بين شخصية الزوجين والتي قد تكون سببا لعدم الاستمرار، فالطلاق مظهرا لتلك الحياة الزوجية التي ينعدم فيها التكيف.[4]

وعلى الرغم من أن هناك أنواع عديدة من التفكك الأسري إلى جانب الطلاق كالانفصال والهجر، إلا أن الطلاق يعتبر أعم واهم أشكال التفكك الأسري في جميع المجتمعات بدون استثناء، وهو انفصال نهائي بين الزوجين بصفة شرعية.

2.أسباب الطلاق:

ظهرت تفسيرات اجتماعية عديدة ومتباينة أرجعت ارتفاع معدلات الطلاق في العصر الحديث إلى عوامل اجتماعية وثقافية واقتصادية أهمها تعقد الحياة الصناعية وما ترتب عنها من ضعف في الروابط الأسرية والزواجية، مما أدى بالكثير من الأزواج إلى التخلي عن علاقاتهم الزوجية بسهولة. كما أن قيام الحياة الحديثة على الفردية وتحقيق الذات أدى إلى ضعف الغيرة والتضحية التي تقوم عليها الحياة الزواجية والأسرية. فضلا عن أن خروج المرأة للعمل جعلها تتجرأ على هدم الحياة الزوجية التي لا ترضى عنها دون أن تكون في حاجة إلى حماية الرجل، مما أضعف دافعيتها في الارتباط بزوجها. وفي ظل سوء

---

[1] المرجع السابق، ص22.

[2] مسعودة كسال: مشكلة الطلاق في المجتمع الجزائري، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 1986، ص25

[3] السيد رشاد غنيم وآخرون: سوسيولوجيا الأسرة دراسات نظرية وتطبيقية، مطبعة البحيرة، الإسكندرية، ص200.

[4] المرجع السابق، الصفحة نفسها.

الاختيار في الزواج ووجود تباين كبير بين الزوجين في السن والمستوى الاجتماعي والثقافي والاقتصادي أصبح التفاهم الزواجي صعبا وزاد من حدة الخلافات التي لا تحل إلا بالطلاق.

وعليه يمكن إرجاع أسباب الطلاق إلى مايلي:

1.2. يرى بعض علماء النفس أن معظم حالات الطلاق ترجع إلى عوامل لاشعورية، وتدخل في علم النفس المرضي، أي أن الشخص الذي لا يرى حلا للأزمات الزوجية إلا عن طريق الطلاق، ليس بالشخص السوي، وأن السبب الجوهري الذي يجعله يفكر في الطلاق ثم يهدد به، وأخيرا ينفذه هو بسبب مرض في نفسه، يتمثل في عدم نضجه العاطفي، وعدم الثقة والخوف من المسؤولية وحب التملك والغيرة والسيطرة التي تدفعه في النهاية إلى الطلاق. وهذا التفسير يظل حسب رأي البعض فقط.[1]

2.2.من أهم أسباب الطلاق كذلك سوء المعاشرة الزوجية بين الزوجين التي ترجع لسوء طباع أحدهم، وعدم تحمل الثاني لهذه الحياة الزوجية، وعدم اهتمام الزوج بالأسرة أو بالأبناء أو بالزوجة.

3.2.كذلك عدم تحمل بعض الأزواج للمسؤولية والسبب راجع لبعدهم الدائم عن المنزل بسبب العمل وعدم الاهتمام المستمر بأبنائهم، وعند عودتهم للمنزل بصفة نهائية تظهر مشاكل متعددة بينهم وبين أزواجهم وأبنائهم بسبب عدم توافق أفكارهم وأهدافهم وطموحاتهم.[2]

4.2.إحساس الزوجة بعدم الأمان والاستقرار في حياتها الزوجية قبل أن تبدأ وقبل أن تنتهي نهائيا، مما يدخلها في حالة من القلق والحزن الدائم وتجد الطلاق نتيجة حتمية.

5.2.عندما تصبح الحياة الزوجية مستحيلة ويصعب التعايش والتفاهم بين الزوجين، وتفشل الوساطة ومحاولات الصلح والتقريب بين الآراء يصبح الطلاق أمرا حتميا لابد منه.

6.2. سوء خلق أحد الزوجين وعدم قيام أحدهم بحق الآخر ووقوع الزوج في المعاصي والموبقات كتعاطي المخدرات أو المسكرات.

7.2.الخيانة الزوجية واحدة من أهم أسباب الطلاق، وهذا من مؤشرات انهيار الحياة الزوجية.

8.2.انهيار التواصل فلا تخلوا أسرة من الخلافات والمشاكل فكثير من الأزواج لا يتواصلون فيما بينهم للتقليل من المشاكل أو الحديث مع الطرف الآخر.

---

[1] المرجع السابق، ص49.

[2] وداد عبد اللطيف كواري: خلف كل حكاية طلاق، المجلس الوطني للثقافة والتراث، الدوحة قطر، ط1، 2002، ص267.

9.2.العنف الجسدي والعاطفي: أخطر ما يضرب الحياة الزوجية هو الإيذاء الجسدي (العنف الضرب) وكذلك الإيذاء العاطفي (اللامبالاة والسخرية الإهانة والشتائم) فلا يمكن للحياة الزوجية أن تستمر في هذه الظروف والأوضاع.[1]

3. تصنيف أسباب الطلاق: يمكن تصنيف أسباب الطلاق إلى:[2]

1. **أسباب مباشرة:** حيث يكون السبب قويا بحيث لا يوجد حل إلا الطلاق أو نتيجة ردة فعل مباشرة وسريعة من الزوج.
2. **أسباب تراكمية:** وذلك نتيجة تكرار المشكلات الزوجية وعدم حلها في الوهلة الأولى مما يؤدي إلى الطلاق.
3. **أسباب صحية ونفسية:** مثل ظهور المرض الخطير أو الإعاقة لدى أحد الزوجين، ظهور الأمراض النفسية، الإدمان، الانحراف، الشذوذ الجنسي، الضغوط النفسية وغيرها من الأسباب.
4. **أسباب اجتماعيه:** تتمثل في الاختلافات بين الزوجين نتيجة تصادم الثقافات واختلال الطبقات الاجتماعية مثل الفخر بالنسب، المكانة الاجتماعية، التعالي بالوظيفة والغرور بالمركز الاجتماعي.
5. **أسباب مالية:** تتمثل في الفروقات الاجتماعية والحالة الاقتصادية والوضع المالي للزوجين ويتجسد هذا الأمر في: طمع الزوج في راتب الزوجة، تبذير وإسراف الزوجة، بخل الزوج على زوجته وأبنائه.
6. **أسباب عارضة:** يمكن تفسيرها بأنها تلك الأسباب التي تحدث بين الزوجين فجأة فتؤثر في مسيرة زواجهما.

[1] أميرة أنور أحمد الأمين: الطلاق الأسباب.. وطرق العلاج، مجلة الأمن والحياة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، العدد344، 2010، ص ص56-57

[2] أحمد عبد اللطيف أبو سعد، سامي محسن الختاتنة، مرجع سابق، ص ص192-193.

4.أنواع الطلاق:

1.4.الطلاق الرجعي: وهو الطلاق الذي يقع في المرة الأولى والثانية ويكفي للعودة إلى الحياة الزوجية ومراجعة الزوج لزوجته ضمن فترة العدة من غير عقد أو مهر جديدين. فهو الطلاق الذي لا يملك الزوج بعده إعادة المطلقة إلى عش الزوجية من غير حاجة إلى عقد جديد مادمت في العدة سواء رضيت بذلك أم لم ترض. والزواج لا يكون رجعيا إلا بعد الدخول بالزوجة ويشترط يكون الطلاق مكملا للثلاث أو يقع به ثلاث طلقات ويشترط أن تكون مدة العدة قائمة لم تنقض بعد.[1]

2.4.الطلاق البائن بينونة صغرى: وهو الطلاق الذي يقع في المرة الأولى والثانية وتنقضي العدة دون مراجعة الزوج لزوجته ولا بد لإعادة الحياة الزوجية فيه من عقد ومهر جديدين. أي أن الطلاق الذي يمكن استئناف الحياة الزوجية بين المطلق والمطلقة بعقد ومهر جديدين سواء كان ذلك في العدة أو بعدها. فهو الطلاق الذي لا يستطيع الزوج بعده إعادة مطلقته إلى الحياة الزوجية إلا بعد عقد جديد.

3.4.الطلاق البائن بينونة كبرى: وهو الطلاق الحاصل في المرة الثالثة حيث لم يعد للزوج الحق في عودة زوجته المطلقة ثلاثا إلا بعد الزواج من زوج آخر، فإذا طلقها الزوج الأخير مستقبلا حق للزوج الأول من العودة إلى زوجته بعقد ومهر جديدين. وهذا يعني أن الطلاق الذي يحرم فيه معاشرة المرأة التي يطلقها زوجها ثلاث متفرقات وقضت عدتها ولا يمكن استئناف الحياة الزوجية إلا إذا تزوجت زوج آخر زوجا شرعيا صحيحا ثم طلقها أو مات عنها وانتهت عدتها منه.[2]

5.آثار الطلاق على الأسرة والمجتمع:

يؤدي الطلاق إلى إلحاق الضرر بالأسرة وأفرادها من خلال حدوث الضياع العاطفي

والاجتماعي، كما يلحق المجتمع ضرر عيني ومعنوي. فارتفاع نسبة الطلاق في المجتمع تؤشر إلى خلل بالأسرة وبالمجتمع. فالطلاق يحرم أحد الوالدين من عواطف ذريتهما كاملة، ويحرم الذرية التنشئة الاجتماعية السوية لفقدان أحد والديهما. كما أن هذا الحرمان العاطفي للأطفال المطلقين قد ينعكس مستقبلا على سلوكهم ومقدراتهم كآباء وأمهات صالحين. كما يقوي من احتمال وقوع الأطفال ضحايا أو أدوات للانحراف الاجتماعي.[3]

---

[1] السيد رشاد غنيم وآخرون، مرجع سابق، ص 200.

[2] المرجع السابق، ص201.

[3] أحمد عبد اللطيف أبو سعد وآخر، مرجع سابق، ص193.

1.5.أثار الطلاق على الأسرة:

تعد الأسرة الدعامة والبنية الأولى للمجتمع، فإذا صلحت الأسرة صلح المجتمع وبذلك يؤدي الطلاق إلى:[1]

– يسبب الطلاق تفكك الأسرة ويكلف الدولة مبالغ باهضة في إنشاء مؤسسات الرعاية الاجتماعية لرعاية أبناء المطلقين وحمايتهم من الانحراف.

– انحراف المطلقات اللاتي يئسن من الزواج ويتخذن طرق غير شرعية لإشباع الغريزة الجنسية فعلى الدولة إنشاء مؤسسات خاصة لرعايتهن من الانحراف.

– فقدان الإحساس بالأمن والود وتبادل عواطف الإخلاص.

– زيادة الأعباء الاقتصادية والمادية وأعباء على الذي يحتضن الأطفال.

– فقدان الأبناء للرفقة والعطف والحنان لوالديهم والقدوة والمثل.

– ظهور مشاكل نفسية واجتماعية كانحراف الأطفال.

2.5.الآثار النفسية للطلاق:

إن أكثر المعاناة التي تحدث نتيجة الطلاق تؤثر من الناحية النفسية حيث تظهر أعراض متعددة من أهمها:[2]

- كثرة الانفعالات النفسية مثل الصمت، الشرود الذهني، الانعزال، القسوة على الأبناء وغيرها.
- فقد الأبناء حنان الوالدين أو أحدهما، وفقد الرعاية الأسرية والتربية المنزلية، وهذا من العوامل المؤثرة نفسيا على الأبناء مما يؤدي إلى تصرفهم بطرق خاطئة وانحرافهم عن السلوك السوي.
- ظهور العنف الأسري.
- كثرة الأمراض النفسية للمطلقين والمطلقات وأبنائهم.
- وجود الانحرافات السلوكية بين ضحايا الطلاق وانجرافهم وراء أصحاب السوء والمخدرات والإجرام وخطورة ذلك على الأسرة والمجتمع.

---

[1] آمال جمعة عبد الفتاح، مرجع سابق، ص ص41.

[2] المرجع السابق، ص194.

3.5.الآثار الاجتماعية للطلاق:

- تفكك الأسرة وتشتتها يؤثر على العائلات وبالتالي المجتمع.
- انتشار حوادث العنف الأسري وتأثيرها سلبا على المجتمع.
- انتشار الجرائم الأخلاقية واختلال الأمن الاجتماعي من آثار الطلاق.

6.بعض الحلول العلاجية لمشكلة الطلاق:

يمكننا من خلال هذا العنصر إبراز بعض الحلول لمشكلة الطلاق كإجراء علاجي يمكن من التقليل من حدوث المشكلة. وهي مبينة في النقاط التالية:[1]

- محاولة حل المشكلات الزوجيّة بالتفاهم، وعدم ترك المشكلات من البداية كي لا تتراكم إلى الحد الذي تؤدي فيه إلى الطلاق.
- اللجوء إلى الهدنة، وذلك بأن يبتعد الزوجان عن بعضهما فترة من الزمن قد تسمح لهما بمراجعة النفس، وعودة المشاعر الطيبة بينهما، وقد تُرجع تلك الفترة الأمور إلى مجراها الطبيعي.
- التأكد من قرار الانفصال؛ حيثُ إنّ بعض الأزواج يُصرون على الطلاق من باب الرد أو إثبات الذات أمام الطرف الآخر، دون الأخذ بعين الاعتبار العواقب الوخيمة بعد الإقبال على هذه الخطوة.
- الاحتكام إلى العقلاء من الأهل؛ فتلجأ الزوجة إلى الأم شرط أن تستوعب الموضوع بهدوء وحكمة، وإعلام الأب والعائلة بوجود مشكلة لا يقدران على حلها بأنفسهما، فيحتكم الزوج إلى كبير العائلة أو الأُخوة، ليصلحون المشكلات بين الزوجين، ويقدمون النصائح اللازمة لتجنب المشكلات لاحقاً وكيفيّة التعامل معها.

[1] فاطمة مشعلة: حلول لمشكلة الطلاق، نوفمبر 2016، متاح على الرابط: http://mawdoo3.com

5-4-3-مشكلة الإساءة لكبار السن:

تمهيد:

تمثل الشيخوخة مشكلة اجتماعية جديرة بالاهتمام والدراسة من قبل المختصين الاجتماعيين بسبب التغيرات التي عرفها العالم اليوم. فضلا عن أنها تعد من أصعب مراحل عمر الإنسان وآخرها لأنها تمثل مرحلة التقاعد عن العمل مع مواجهة مشاكل الحياة بمعنوية فاترة ومعايشة الأمراض المختلفة التي يضعف جسم المسن عن مقاومتها. لهذا يتوجب على الجميع احترام رغبة هذه الفئة ذات السن الحرج وتوفير كل ما يبعث لديها الراحة والاطمئنان للإقبال على الحياة. وفيمايلي توضيح لخصوصية هذه الفئة وأنواع المشكلات والمصاعب التي تعترضها في الحياة.

1. مفهوم الإساءة لكبار السن:

يعرف حامد عبد العزيز العبد (1993) الإساءة بأنها: "الفعل المقصود غير العرضي الذي ينتج عنه إيذاء الفرد وإلحاق الضرر به جسميا أو صحيا أو جنسيا"[1]

أما محمود صادق سليمان فيعرف سوء معاملة كبار السن بأنه: "السلوكيات غير السوية والبعيدة عن الإنسانية، التي يتعرض لها كبار السن مما بلغوا الستين عاما فأكثر، وانعكست عليهم في صور سلبية من الآثار المادية والمعنوية، دفعتهم لهجران المجتمع وتفاعلاته والهروب إلى دور الرعاية كملاذ أخير يخفف بعضا مما يعانونه"[2]

نستنتج من التعاريف السابقة أن سوء معاملة الكبار هو كل فعل من شأنه إلحاق الضرر بالمسن من الجنسين مما يجعلهم ضحية للعزلة والاغتراب والإحساس بالذل وفقدان لذة الحياة.

[1] أحمد عبد اللطيف أبو سعد وآخر، مرجع سابق، ص203.

[2] محمود صادق سليمان: المجتمع والإساءة لكبار السن-دراسة في علم اجتماع المشكلات الاجتماعية، شؤون اجتماعيه، العدد 97، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2008،.

2. نظريات الإساءة لكبار السن:

فسرت الإساءة لكبار السن بمجموعة من النظريات أهمها:[1]

1.2.**نظرية التبادل الاجتماعي:** تؤكد هذه النظرية أن الفرص الاجتماعية تتفاوت بتفاوت العمر والسلالة والحالة الاقتصادية والمكانة الاجتماعية والمستوى الثقافي. فنمط العلاقة بين كبار السن والقائمين بالرعاية يتحدد في ضوء المتاح له من فرص وإمكانات اجتماعية.

2.2.نظرية الاعتماد المتبادل: تؤكد على أن الأشخاص الأكثر اعتمادا يميلون غالبا لمن يعتمدون عليه بهدف الحفاظ على العلاقة. وعادة ما تؤدي حالات القلق المرتبطة بضعف المعتمدين إلى ضعف الطمأنينة وصور مختلفة من ردود الفعل السلبية.

3.2.نظرية إجهاد القائم بالرعاية: وتفسر سوء معاملة المسنين بعدم تمكن القائم بالرعاية من موازنة حاجات المسن بحاجاته الخاصة مما يفسر له الشعور بالإحباط والغضب وخاصة عندما يكون غير مؤهل لرعاية كبار السن أو مضطربا نفسيا.

4.2.نظرية التعلم الاجتماعي: تؤكد أن التنشئة الخاطئة تدفع لسوء المعاملة، فالأطفال الذين يعانون عدوانية آبائهم خلال طفولتهم أو يشاهدون سلوكهم العدواني تجاه أمهاتهم لا يتورعون عندما يكبرون عن التعامل مع آبائهم المسنين بعدوانية.

5.2.نظرية العجز والقوة: تؤكد أن الإساءة لكبار السن ترتبط غالبا بمدى وهنهم وعجزهم عن الخروج من أماكن معيشتهم، وأن نمط حياتهم قد يساعدهم في إقامة علاقات اجتماعية تقلل من شعورهم بالضعف وخضوعهم للقائمين بالرعاية وتزيد احتمالات الإساءة إذا كان كبار السن يمثلون أعباء مالية ووجدانية على الأبناء.

6.2.نظريات العنف العائلي: وتؤكد أن معظم ما يقع من إيذاء لكبار السن دائما يحدث في المنازل وداخل المحيط الأسري. أن من أسباب العنف العائلي الضغوط المادية والتكاليف الباهضة لرعاية كبار السن. إضافة إلى الخلافات العائلية.

7.2.نظريات النوع الاجتماعي: ومنها النظريات النسوية التي تؤكد أن كبار السن من النساء أكثر عرضة لسوء المعاملة بسبب بعض العوامل التي تكرس تبعية المرأة.

---

[1] المرجع نفسه، ص252.

3. أنواع المشكلات الاجتماعية للمسنين:

1.3.المشكلة المالية: بعض المسنين يعانون من ضائقة مالية بسبب ارتفاع أسعار الأدوية والعلاج الطبي المتزايد.

2.3.مشكلة العمل: كلما تقدم سن المسن قلت فرص عمله بسبب مرضه أو عدم قدرته على العمل. فضلا عن التطور التكنولوجي الذي أدى إلى إيقاف الكثير من المسنين عن العمل لأن مهاراتهم أصبحت ضعيفة وغير مواكبة للتطورات التقنية الحادثة.

3.3.العزلة الاجتماعية: من أصعب الأمور عند المسن هو شعوره بأنه وصل إلى عمر متقدم تقل فيه مسؤولياته الاجتماعية والمهنية، فضلا عن شعوره بأن خبرته العملية والحياتية باتت لا تلائم العصر مما يولد لديه شعور أيضا باليأس والقنوط والاغتراب.[1]

4. أنماط سوء معاملة الكبار:

أ.سوء المعاملة البدني: ويتضمن أفعالا مثل الصفع والدفع والضرب، أو التقييد بالحبال أو السلاسل حتى لو انعقدت النية أصلا على مساعدة كبير السن. ويمكن أن يشمل أيضا العلاج الزائد عن الحد أو الناقص عنه. والحرمان من الطعام.

ب. سوء المعاملة النفسي: ويتضمن التجريح اللفظي وفرض العزلة الاجتماعية وعدم مساعدة كبير السن على اتخاذ القرارات المتعلقة بحياته ومعاملته كالطفل او اتهامه بالخرف. إضافة إلى السخرية، التقليل من القيمة، استبعاد حضور المناسبات، عدم السماح بالتواجد مع ضيوف الأسرة.

ج.الاستغلال المالي: ويتضمن سوء التصرف المالي في الملكية الخاصة بكبار السن بالاحتيال والنصب والابتزاز وانتزاع المال بقوة وصرفه بغير إذنهم.

د.الإهمال: ويشير إلى القصور المقصود أو غير المقصود في إنجاز الواجبات الخاصة بكبار السن كالتأخر في إمدادهم بالطعام أو النظارات والسماعات أو خدمات الرعاية الصحية.

5.التغير الاجتماعي ومشكلات كبار السن في الأسرة العربية:

يشارك كبار السن في الأسرة العربية أبنائهم المسكن والمعيشة ولا سيما الأبناء الذكور، إذ يعد الإبن الأكبر مسؤولا عن والديه. ونتيجة للتغيير الاجتماعي وانحسار حجم الأسرة وتقلصها، وخروج المرأة

[1] معن خليل عمر، مرجع سابق، ص ص253-254.

للعمل بدأ الأبناء يحاولون التنصل من مسؤولياتهم تجاه آبائهم وخاصة مشاركتهم في المسكن. وهكذا بدأ الكثير من كبار السن يعانون من مشكلات مالية ولهذا نجد معظم المسنين في العديد من الأسر يعانون من الفقر والعوز.

وقد كان من نتائج التغير التكنولوجي والاقتصادي الذي شهدتهما المجتمعات العربية وما تبعهما من تغير تحسن الرعاية الطبية وارتفاع معدلات الأعمار لدى المسنين فتغيرت مكانة الأب ومركزه الاجتماعي ففقد ووظيفته بموجب إحالته على التقاعد. كما أن المساكن الحديثة لا تتسع إلا للزوجين وأطفالهما حيث أصبحت إقامة المسنين مع الأسرة عبئا ثقيلا الأمر الذي أدى إلى ظهور بيوت العجزة والمسنين.[1]

[1] نخبة من المتخصصين: علم الاجتماع الأسري، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، مصر، 2008، ص621.

5-5-مشكـــلات سكانيــة:

تمهيد:

تتزايد المشكلات السكانية وتتنوع في مختلف دول العالم وذلك لتعدد الأسباب والعوامل التي تعمل على انتشارها. ونقصد بالمشكلة السكانية عدم التوازن بين عدد السكان والموارد والخدمات، فإذا زاد عدد السكان ولم تزدد معه فرص العمل وزيادة الإنتاج وارتفاع مستوى الاقتصاد؛ تظهر المشكلة السكانية وتتفاقم مما يستدعي التعاون بين جميع الأطراف للحد من انتشارها.

وتتميز المشكلات السكانية عن باقي المشكلات بجملة من الميزات من بينها:

- تعقيد المشكلة السكانية لأن علاجها لا يكون في فترة وجيزة من الزمن بسبب كون متغير السكان بطيء وثقيل الحركة لا يمكن دراسته في وقت قصير.
- تظهر المشكلة السكانية في صور مختلفة تبعا لمستوى تطور المجتمع، ففي البلدان النامية نجدها تعبر عن ذاتها من خلال ارتفاع معدل البطالة والتضخم السكاني، وازدياد الفقر واستفحال أزمة السكن وغيرها من المشكلات.
- المشكلة السكانية ذات طابع تاريخي تتفاوت من نظام اجتماعي إلى آخر. ومن مرحلة إلى أخرى داخل النظام ذاته.[1]

وسنتناول في هذا المحور أهم المشكلات الديموغرافية التي تواجه الأفراد في مختلف دول العالم والتي تشمل: مشكلة البطالة (مفهومها، أنواعها، أسبابها وآثارها)، أما المشكلة الثانية فتتمثل في مشكلة الزيادة السكانية وما يترتب عنها من نتائج سلبية على المستوى الاجتماعي والاقتصادي، وتتمثل المشكلة الثالثة في مشكلة الجوع والأمن الغذائي. وتم تخصيص الجزء الأخير من هذا المحور لدراسة مشكلة الفقر بالتطرق إلى مفهومه وخصائصه، أسبابه، أبعاده وكيفية مواجهته والحد من آثاره.

[1] علي فوزي عبد المقصود وآخرون: التربية السكانية (مفهومها، مشكلاتها، سياستها)، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2014، ص209.

5-5-1-مشكلــة البطالــة:

تمهيد:

البطالة على أنواعها ظاهرة اجتماعية واقتصادية وجدت مع وجود الإنسان. وتعد مشكلة البطالة من أهم المشكلات التي تواجهها دول العالم كله، فرغم تحقيق التقدم العلمي والتكنولوجي وتوافر كل سبل ترقية العمل وتوفيره، إلا أن هناك ما يسمى بعدم تكافؤ فرص التشغيل.

وقد أضحت مشكلة البطالة عائقا تنمويا كبيرا في الكثير من دول العالم المتخلف، وأصبحت سببا في تهديد استقرار العديد من الأنظمة والحكومات في ظل المعدلات المتزايدة للنمو السكاني في هذه البلدان؛ ومن انعكاسات مشكلة البطالة على الشباب ما نلاحظه على سلوكات شباب دول العالم النامي وكذلك البعض من دول العالم المتقدم على حد سواء. حيث بدأت تظهر في البعض من مجتمعات الدول النامية المحافظة صورا لأوضاع شاذة على شكل تعاطي المخدرات والسرقة والاغتصاب والإحساس بالظلم الاجتماعي؛ وما يتولد عن هذا الإحساس بالإحباط والهزيمة الداخلية من قلة الانتماء والعنف وارتكاب الأعمال الإرهابية والتخريبية. وقد تقوم فئات أخرى بالكبت بداخلها مما يتحول بمرور الوقت إلى شعور بالإحباط وخلق شبابا مدمرا نفسيا وعضويا.

1.مفهوم البطالة (Unemployment):

تتعدد تعريفات البطالة بتعدد أنواعها واختلاف التخصصات الدارسة لهذه الظاهرة، فهي من بين المصطلحات الاجتماعية والاقتصادية المعقدة التي لا تزال تلقى الكثير من الخلاف عند محاولة التعرف عليها.

البطالة لغة: ورد في معجم الوسيط: "بَطَل الشيء–بُطلاً، وبُطُولاً، وبطلاناً ذهب ضياعاً ويقال: بَطَل دم القتيل، وذهب دمه بُطلاً: إذا قتل ولم يأخذ له ثأر أو دية، والعامل بطالة: تعطَّلَ فهو بطَّال"[1]

- **اصطلاحا:** تعرف البطالة بأنها: "حالة خلو العامل من العمل مع قدرته عليه بسبب خارج
- عن إرادته"[2]

[1] – مجمع اللغة العربية: المعجم الوسيط، المجلد1، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، مصر، ط4، 2004، ص61.

[2] عاطف عجوة: البطالة في العالم العربي وعلاقتها بالجريمة، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، دط، 1985، ص 22.

وتعرف البطالة في موضع آخر على أنها: "حالة عدم الاستخدام التي تمس الأشخاص القادرين على العمل والذين ليس لديهم فرص سانحة للعمل، وهي بعبارة أخرى توقف غير طوعي عن العمل بسبب عدم وجود وظيفة"[1]

أما **ريمون ليدرو Raymond Ledrut** فيعرف البطال في كتابه سوسيولوجية البطالة بأنه: "شخص ممنوع من العمل لظروف اجتماعية معينة"[2] فالبطال من الناحية السوسيولوجية هو كل فرد له وضعية اجتماعية مميزة، خاصة أن هذا الفرد يجد نفسه بدون عمل رغم أنه قادر عليه وباحث عنه.

وينال تعريف منظمة العمل الدولية للعاطل إجماع العديد من الاقتصاديين حيث تعرف العاطل بأنه: "كل من هو قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه ويقبله عند مستوى الأجر السائد لكن دون جدوى"[3]

ويعتمد في تعريف البطالة لدى أغلبية الدول على التعريف المتبنى من طرف المكتب العالمي للشغل (BUREAU INTERNATIONAL DU TRAVAIL)، وحسب هذه المنظمة فإنه يعتبر بطال كل شخص يتجاوز سنه 15سنة وتنطبق عليه المواصفات الآتية[4]:

- **ليس لديه عمل:** أي لا يقوم بأي نشاط ولو جزئي يمكنه من الحصول على أجر أو بدون أجر خلال فترة مرجعية تقدر بأسبوع.
- **ليس لديه أي ارتباط يعيقه عن العمل:** أي أن يكون حرا، بحيث يمكنه أن يستغل أي فرصة تتاح له في إطار الحصول على عمل، خلال فترة مرجعية تقدر بأسبوعين.
- **يوجد في إطار البحث عن العمل:** أي يسعى للحصول على العمل من خلال تصفح الإعلانات التي تشير إلى وجود مناصب شغل شاغرة، استعمال الوساطات، أخذ وعود من طرف هيئات عمومية أو خاصة بالتوظيف خلال الفترة المقبلة على أن يكون باشر في عملية البحث على الأقل منذ شهر المتعلق بالفترة المرجعية.

---

[1] محمد عاطف غيث: قاموس علم الاجتماع، مصر، الهيئة المصرية للكتاب، 1975، ص338 .

[2] ستي زكية: البطالة عند الشباب دراسة سوسيولوجية لدى الشباب البطال في الوسط الحضري لمدينة الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم علم الإجتماع، جامعة الجزائر، 2000-2001، ص9.

[3] مجدي محمد عبد الله، مرجع سابق، ص69.

[4] براق محمد، بوسبعين تسعديت: أسباب انتشار البطالة وإجراءات مواجهتها في الجزائر، متاح على الرابط: http://www.univ-msila.dz/ar/?p=2146

2.أنواع البطالة:

لم تعد البطالة في تعريفها ومفهومها الاقتصادي تقتصر فقط على تعريف العاطل عن العمل على أنه الشخص الفاقد للعمل، بل تجاوز مفهوم البطالة إلى مستويات أوسع وأكثر شمولية بحيث تم تصنيف أنواع عديدة من البطالة وإدخالها ضمن تعريفات البطالة نعرضها كمايلي:

1.2. البطالة الدورية Cyclical Unemployment: تعرفها الأمم المتحدة على أنها "نتيجة من نتائج فشل الطلب الاقتصادي بسبب تغيرات في مستويات النشاط خلال فترة معينة"[1]. وتحدث هذه البطالة حينما تتقلص فرص العمل في الاقتصاد الوطني بعد رواج كبير تصل فيه العمالة إلى الذروة في التشغيل، فإذا ما دخل الاقتصاد إلى دائرة الانكماش تحدث البطالة.

2.2.البطالة الاحتكاكية Frictional Unemployment: تحدث هذه البطالة "بسبب الحراك المهني، وتنشأ نتيجة نقص المعلومات لدى الباحثين عن العمل، أو لدى أصحاب الأعمال الذين تتوافر لديهم فرص عمل"[2]

3.2.البطالة الهيكلية أو الفنية Structural Unemployment: يقصد بها "التغير في هيكل الطلب على المنتجات، فيترتب عليه تغير في هيكل العمالة المستخدمة، أو إدخال تطور تقني معين في أعداد المكلفين بأداء العمل، مما يؤدي إلى توفير الأعداد الزائدة من العمالة"[3]

4.2.البطالة الموسمية أو العرضية Seasonal Unemployment: هي بطالة تحدث خلال موسم معين أو بعد انتهاء عمل عرضي معين مثلما يحدث في أعمال الشحن والتفريغ في الموانئ، وتدر دخلا متقطع على صاحبها إذ ينقطع بانقطاع العمل أي بانتهاء الموسم أو انتهاء العمل العرضي.[4]

5.2.البطالة السافرة: يقصد بها حالة التعطل الظاهر التي يعاني منها جزء من قوة العمل والتي يمكن أن تكون دورية أو احتكاكية أو هيكلية.

6.2.البطالة المقنعة: هي تلك الحالة التي يتكدس فيها عدد كبير من العمال بشكل يفوق الحاجة الفعلية للعمل. ويوجد هذا الشكل في القطاع الزراعي في البلدان النامية، وكذلك في قطاع الخدمات نتيجة التزام الحكومة مسبقا بتعيين خرجي الجامعات.[1]

---

[1] خالد الزواوي: البطالة في الوطن العربي (المشكلة والحل)، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، ط1، 2004، ص19.

[2] حسين عمر: موسوعة المصطلحات الاقتصادية ،جدة ،المملكة العربية السعودية، دار الشروق، د ط ، دت ، ص53.

[3] خالد الزواوي، مرجع سبق ذكره، ص20.

[4] المرجع السابق، ص20.

3.أسباب البطالة:

إن التشخيص الدقيق لظاهرة معينة يؤدي إلى اتباع أساليب ملائمة لمواجهتها والتعامل معها ومعرفة أسبابها مما يساعد على حلها. ولا شك أن لمشكلة البطالة العديد من الأسباب منها ما هو متعلق **بالناحية الاقتصادية**، ومنها ما هو متعلق بطبيعة أفراد المجتمع أنفسهم وببعض **النواحي الاجتماعية**. وكذلك نجد من بين الأسباب ما يتعلق **بالنواحي السياسية**.

ويذهب الباحثون إلى أن مشكلة البطالة تنتج عادة من **اختلال في سوق العمل** لاعتبارات تتعلق بجانب العرض وجانب الطلب. وقد تكون كذلك **العوامل السكانية** بأبعادها المختلفة سببا في تفاقم مشكلة البطالة من ناحية الزيادة السريعة في النمو أو من ناحية توزيع السكان، أو من ناحية الهجرة الداخلية والخارجية.

وقد يؤدي كذلك **سوء التخطيط التعليمي** إلى البطالة بنوعيها فالتعليم لا يساير احتياجات البلاد مما ينتج عنه أعدادا كبيرة من المتعلمين الذين يطلبون العمل وهم غير مهيئين لذلك.[2]

ومن أسباب البطالة ندرج سيادة بعض القيم الاجتماعية التي تحط من شأن العمل اليدوي وتحترم العمل المكتبي مما يجعل المتعلمين يرفضون العمل اليدوي ويحبذون ممارسة الأعمال المكتبية التي تعاني من فائض.

4.آثار البطالة:

1.4.الآثار الاجتماعية للبطالة:

يتعرض الشباب البطال إلى مشكلة البطالة ولا يحدث أي تغير في مراكزهم الاجتماعية خلال فترة من الزمن وتصبح مثل هذه التغيرات لا مفر منها، لأن أفراد المجتمع يتقدمون في السن أمام الشروط الموضوعية الخاصة التي يفرضها نظام المؤسسات مما يعرض الفئة البطالة إلى مشاكل اجتماعية ونفسية تتمثل في:

---

[1] مجدي محمد عبد الله، مرجع سابق، ص72.

[2] طارق كمال، أنوار حافظ، مرجع سابق، ص50.

أ-التسريح الجماعي للعمال:

تؤدي هذه الأزمة إلى غلق أو إفلاس بعض المؤسسات الاقتصادية مما يدفع هذه الأخيرة إلى القيام بعمليات واسعة لتسريح العمال لأن معظم المؤسسات تحتوى على عدد كبير من اليد العاملة قد تفوق في كثير من الأحيان الطاقة النظرية للمؤسسة وبهذا تؤثر الأزمة على نسبة العمالة الوطنية المستوعبة وعلى فرص تنميتها وتطويرها مما يزيد في نسب البطالة.

ب-التهميش الاجتماعي:

ونعني هنا بالتهميش حرمان الأفراد أو المجموعات من عدد من المنافع والنشاطات والحقوق والامتيازات مما يجعل هذه الفئة خارج التيار العام لحركة المجتمع ويصعب إدراجها في المجتمع إلا من خلال سياسات تحدث تغيرات جذرية وتستدعي مواجهة الظروف التي أنتجت التهميش.[1]

ويشكل بذلك التهميش الاجتماعي إشكالية نظرية وتطبيقية في آن واحد مما يدفع بالباحثين إلى التعامل معه بدقة علمية متناهية لتجاوز كل غموض يترتب عن استعماله وتوظيفه.

إن الغموض الكبير لهذا المفهوم يعطيه قدرات كبيرة جدا ويكسبه طاقة هامة لتحليل وتشخيص التهميش الذي يعد حالة تحول سلبي من وضع يفترض أن يكون إيجابيا. فالحياة الاجتماعية والواقع الاجتماعي يخضعان إلى جدلية التغير الاجتماعي الذي يؤدي بدوره إلى نوع من الإفلات لدى بعض الفئات من مكانة معينة في السلم الاجتماعي إلى مكانة أخرى تتوافق مع متطلبات وتطلعات هذه الفئات وتتناسب مع قدرتها. وهو التفسير الذي نادي به "ماكس فيبر" والذي لقي انتشارا واسعا لدى علماء الاجتماع المعاصرين، فالمكانة في نظر فيبر متأتية من السلطة وعن القدرات والمؤهلات وهي لا تكون ميزة في البناء الاجتماعي إلا إذا قامت على اعتراف الآخرين بها.[2]

ج-التأثير على الأسرة:

تعتمد الأسرة في حياتها على مقومات أساسية لتتمكن من القيام بوظائفها كمؤسسة اجتماعية فتفوقها الاجتماعي ونجاحها متوقف على تكامل هذه المقومات وكذلك العلاقات الاجتماعية السليمة تحقق لها القدرة على تخطي العقبات. لكن مع عدم حصول الشاب على عمل ينجر عنه مشاكل وآثار اجتماعية

---

[1] حيدر إبراهيم على: تعزيز الاندماج الاجتماعي، ورقة عمل مقدمة إلى اجتماع الخبراء التحضيري حول الإعلان العربي للتنمية الاجتماعية، عمان ،1995. ص317

[2] السيد الحسيني: مداخل لدراسة التنظيمات المعاصرة، مصر، 1992، ص 257.

ونفسية واقتصادية على مستواه وعلى أسرته التي تنعكس بدورها على المجتمع ككل. وهذا ما يتماشي ونظرية ماركس التي تقوم على الحتمية الاقتصادية لأن الاقتصاد العام للمجتمع يؤثر على النسق الأسري ويلاحظ هذا من خلال مراقبة معدلات الفقر والبطالة خلال فترات الكساد أو التقدم.[1]

فعدم تحصل الشباب على عمل دليل على تخليه عن بعض حقوقه في تكوين أسرة وإعالتها أو فقدان مكانته ودوره في عائلته، حيث بينت العديد من الدراسات أن الرجولة تكون أساسا ثمرة العمل ويدخل في ذلك الأجر الذي يتقاضاه والمكانة الاجتماعية. فعدم تحصل الشاب على عمل يضطر زوجته أو أخته أو والدته للخروج إلى العمل وقد يشكل هذا سببا في ظهور الكثير من المشاكل داخل الأسرة قد تؤثر من الناحية النفسية على الشاب أو الزوج والأبناء، ولاسيما أن تحررها الاقتصادي يجعلها واثقة أكثر من نفسها. إن هذه الآثار السلبية قد تصل في كثير من الأحيان إلى درجة الخطورة كونها تصيب أهم وحدة وهي الأسرة وتعرضها لكثير من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية.

د-هجرة الشباب (الاستبعاد الاجتماعي):

إن الواقع اليومي يصدمنا باستمرار وتتزايد معدلات البطالة والفقر وتتسارع وتيرة تسريح العمال واختلال مستويات المعيشة، وتفاقم العجز الغذائي وتنامي عدد العاطلين عن العمل وانسداد مصادر الرزق لدى الكثيرين من أفراد المجتمع الجزائري، الأمر الذي ترتب عنه عملية إقصاء جماعية لهذه *الفئات من* النسق الاجتماعي وتموقعها في فراغ اجتماعي.

ويرى البعض أن معايشة الشباب الجزائري ضمن إشكالية عدم الإدماج المهني في مجال العمل يؤدي إلى العيش في ظروف غير ملائمة بالإضافة إلى انعدام احترام الفئات المتعلمة وتفضيلها عن الفئات غير المتعلمة، وبين أن يهاجر ويعيش ظروف حياة ملائمة، وهذا ما دفع الكثير من الشباب للهجرة القانونية، وهم اللذين يحملون الشهادات، كما أن هناك من الشباب اللذين يهاجرون بطرق غير قانونية، ويتحملون صعاب الهجرة، ومنهم من لم يهاجر ويتحمل الظروف السيئة في مجتمعه. وأصبحت بذلك الهجرة إلى الخارج من أكثر السبل التي يطمح إليها الشباب البطال حتى أصبحت هاجسا يلازم كل شاب في كل وقت.

وقد أثبتت الكثير من الدراسات الإحصائية أن نسب الهجرة في تزايد مستمر، مما نتج عنها استنزاف كبير للموارد البشرية التي خسرت الدولة عليها الكثير من الأموال خاصة الشباب المتعلم، ومن

[1] سناء الخولي: الأسرة والحياة العائلية، مصر، دار المعرفة الجامعية، 1997، ص130.

أسباب هذه الهجرة هي الأزمات الاقتصادية والاجتماعية التي تضرب المنطقة كل فترة وأخرى بالإضافة إلى العوامل الداخلية لكل مجتمع خاصة إذا كان يعيش مرحلة عدم الاستقرار السياسي والأمني أو نتيجة العوز والفقر. كل هذه العوامل ساعدت على توسيع ظاهرة الهجرة.

2.4.الآثار النفسية للبطالة:

إن الفرد البطال لا يشعر بالانتماء إلى المجتمع حيث يشعر بالظلم الذي قد يدفعه إلى أن يصبح ناقما على المجتمع فاقدا الانتماء له، إلى جانب عدم الشعور بالأمان واللامبالاة وعدم تحمل المسؤولية. وقد يقبل الفرد عملا بدافع الحاجة لا يتناسب مع خصائصه وإعداده فيقع في مشكلة البطالة المقنعة فيصبح مجبرا على عدم أداء عمل ذا قيمة. مما يؤدي إلى الإحباط وعدم الثقة بالنفس.

وبهذا الصدد تقول الدكتورة عزة كريم أستاذ علم الاجتماع بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية: أن البطالة تولد عند الفرد شعور بالنقص، بالإضافة إلى أن الفرد العاطل يشعر بالفراغ وعدم تقدير المجتمع فتنشأ لديه العدوانية والإحباط.[1]

3.4.الآثار الاقتصادية:

لمشكلة البطالة انعكاسات اقتصادية كثيرة وخطيرة خاصة المقنعة منها التي أصبحت سمة من سمات الدول المتخلفة اقتصاديا، فهي إحدى سمات التخلف وترتبط بانخفاض مستوى دخل الفرد في المجتمع وبالتالي انخفاض مستوى المعيشة وكذا مستوى الخدمات التي تقدم للأفراد.

ومن الناحية الاقتصادية كذلك نجد أن الفرد العاطل لا يستفيد المجتمع من خبرته بعد قضاءه وقت طويل في الدراسة بمعنى أن ما صرف على الفرد لم يكن له عائد مباشر على المجتمع وعلى الفرد. وتؤدي البطالة كذلك إلى قصور مهارات الخريج الذي تم تكوينه لمزاولة عمل معين، فالمهارات تقل شيئا فشيئا نتيجة لعدم الاستعمال مما يؤدي إلى تفاقم البطالة نتيجة الركود الاقتصادي.[2]

4.4.الآثار السياسية:

للبطالة بعض الانعكاسات والنتائج السياسية حيث أن هناك علاقة بين نسبة البطالة والاضطرابات السياسية في كثير من الدول كون البطالون هم أكثر الفئات إثارة للشغب والفوضى إلى جانب أن البطالة

---

[1] مجدي أحمد عبد الله، مرجع سابق، ص82.

[2] طارق كمال، أنوار حافظ، مرجع سابق، ص ص 45-46.

تؤدي إلى السخط الشعبي. ومن هنا تشكل مشكلة البطالة تهديدا للاستقرار السياسي والأمن الاجتماعي العام.

5.البطالة وأثرها على المجتمع الجزائري:

1.5.أسباب البطالة في الجزائر:

تتعدد الأسباب التي تؤدي إلى ظهور نقص التشغيل في اليد العاملة، فتعدد أبعاد تفشي البطالة له الأثر الكبير في ذلك. وتكمن الأسباب الهيكلية للبطالة في الجزائر في عنصرين أساسين هما:[1]

أ.العوامل الخارجة عن سيطرة الحكومة:

من أهم العوامل الخارجة عن نطاق سيطرة الحكومة ولها الأثر الواضح على زيادة نسب البطالة في الجزائر ما يلي:

-اعتماد الاقتصاد الجزائري على المحروقات كمصدر أولي لتمويل إيرادات الدولة، ما أدى إلى ارتباط إيراداتها من العملة الصعبة بشكل كبير بعائدات هذه الصادرات التي تتميز بعدم استقرار أسعارها ما من شأنه يؤدي إلى :

انكماش اقتصادي (خاصة في النصف الثاني من الثمانينات)←انخفاض النموالاقتصادي←ظهور آثار انكماشية←انخفاض مستويات الدخل والعمالة.

-النمو الديمغرافي خاصة وأن الزيادة السكانية في الجزائر لا تتناسب والزيادة في عدد الوظائف المطروحة في سوق العمل.

- نقص مصادر التمويل لإنعاش وتمويل المشاريع الاقتصادية، وهذا راجع لضعف أداء الجهاز الإنتاجي وضالة الادخار لمختلف الأعوان الاقتصاديين بسبب انخفاض القدرة الشرائية للعائلات.

-أزمة المدفوعات الخارجية التي عرفتها الجزائر والتي تأزمت بعد سنة 1986 ما أدى إلى زيادة الضغوط التي تفرضها المؤسسات المالية الدولية وما صاحبها من تسريح جزئي وجماعي للعمال نتيجة لهيكلة الاقتصاد الوطني.

---

[1] ناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب: البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد- من خلال حالة الجزائر- ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص ص251-260.

ب.العوامل الداخلة في نطاق سيطرة الحكومة:

تتعلق مجمل هذه العوامل بالاختلال الهيكلي للوحدات الاقتصادية، التوزيع السكاني وكذا ما تعلق بدرجة تأهيل اليد العاملة، وعليه، يمكن حصر هذه العوامل في ما يلي:

- عدم التوافق بين مخرجات التكوين واحتياجات التشغيل، سواء كان هذا التكوين جامعيا أو مهنيا نظرا لضعف الوساطة في سوق العمل ووجود اختلالات بالنسبة لتقريب العرض من الطلب في مجال التشغيل.
- نقص في اليد العاملة المؤهلة وضعف تطورها في الحرف، إذ بالرغم من توفر مناصب شغل ذات امتيازات عالية خاصة بالمؤسسات الأجنبية الناشطة في الجزائر إلا أنها تجد صعوبات في إيجاد أشخاص يتوفرون على الكفاءات المطلوبة.
- انعدام المرونة في المحيط الإداري والمالي الذي يشكل عائقا أمام الاستثمار إذ يواجه الشباب البطال صعوبات جمة في الحصول على قروض بنكية أو مساعدات مالية من طرف الدولة ما أدى بالشباب إلى ترجيح النشاط التجاري الذي لا ينشئ مناصب شغل كثيرة على حساب الاستثمار المولد لمناصب الشغل والذي من شأنه دفع عجلة التنمية.
- العامل الاجتماعي الثقافي الذي يدفع إلى تفضيل العمل المأجور مما أدى إلى إضعاف روح المبادرة المقاولاتية، لاسيما لدى الشباب، ما يؤدي إلى ظهور ما يعرف بالبطالة الفكرية.
- العامل الجغرافي فضعف الحركية الجغرافية والمهنية لليد العاملة نتج عنها عدم تلبية بعض عروض العمل، لاسيما في المناطق المحرومة في الجنوب والهضاب العليا.
- الاختلالات الهيكلية والتي يمكن تصنيفها إلى ما يلي: نقص إنتاجية القطاع الصناعي والزراعي، انخفاض دعم الاستثمارات الإنتاجية، عدم وجود تكامل بين التكوين والتشغيل.

6.آليات الحد من مشكلة البطالة:

للحد من آثار مشكلة البطالة التي سبق وأن أشرنا إليها آنفا يمكن اتباع بعض الحلول أهمها:[1]

1. اهتمام الدولة بفئة الشباب عن طريق إيجاد المشاريع التي تستوعب طاقاتهم، ويستطيعون من خلالها الإبداع في عملهم.

[1] شهيرة دعدوع: 2016، أنظر موقع موضوع، متاح على الرابط: http://mawdoo3.com

2. تطوير التعليم في الدول إلى مستوياتٍ تناسب احتياجات ومتطلبات السوق المتطورة والمتلاحقة لتواكب متطلبات العصر.

3. حلّ مشكلة الانفجار السكانيّ عن طريق توعية السكان بتنظيم النسل.

4. تشجيع وتسهيل الاستثمار داخل الدولة الذي سيساعد على إيجاد فرص عملٍ جديدةٍ.

5. دعم وتشجيع التعاون مع القطاع الخاص ليسهم هو الآخر في حلّ مشكلة البطالة، وتوفير فرص عمل للشباب وتطوير مهاراتهم.

وفي سياق آخر كانت هناك بعض المقترحات للحد من تفاقم المشكلة هي:[1]

1. توفير فرص العمالة المنتجة وخفض البطالة الظاهرة منها والمقنعة.

2. تلبية الحاجات الأساسية المتطورة للعاملين.

3. إقامة نظام اقتصادي عربي جديد يتسم بالتكامل المحقق للتنمية الشاملة.

4. رفع الكفاءة الإنتاجية للعامل.إعادة النظر في سياسة التعليم ونظم القبول وبصفة خاصة في الكليات الجامعية وفي المدارس الثانوية بأنواعها لتصحيح مسار الطلاب وتوجيههم للمجالات التي تعاني من نقص في القوى العاملة.

5. تصميم برامج لمساعدة الشباب على إنشاء مشروعات صغيرة وتعليم الشباب كيفية إدارتها وحل مشاكلها وتسويقها.

[1] أنظر موقع إجابة: https://ejaaba.com

5-5-2-مشكلـة الزيادة السكانية (التضخم السكاني):

تمهيد:

يشغل النمو السكاني اهتمام المفكرين والباحثين على المستوى العالمي نتيجة ارتفاع معدلات الخصوبة وانخفاض معدلات الوفيات، بغض النظر عن التباين الموجود بين الدول المتقدمة والدول النامية، بحيث نلاحظ أن النمو السكاني في الدول المتقدمة يأخذ مستويات منخفضة وذلك لانخفاض معدلات الوفيات نتيجة تحسن الوضع الصحي والمعيشي والتطور الطبي والتكنولوجي. وبالمقابل نلاحظ النمو السكاني في الدول النامية يأخذ مستويات مرتفعة نتيجة للزيادة السريعة في عدد السكان، وانخفاض معدلات الوفيات وهذا ما أدى بالاهتمام أكثر بالمسألة السكانية خاصة بعد ظهور العديد من المشكلات السكانية بأنواعها مثل: الفقر، النزوح الريفي، البطالة، نقص الغذاء بالإضافة إلى ضعف معدلات الإنتاج وعدم تناسبها مع معدلات الاستهلاك الضخمة وغيرها من المشكلات.

1.مفهوم الزيادة السكانية:

تعرف المشكلة السكانية بأنها: "التزايد الآخذ في التصاعد للسكان الذي يلتهم التطورات التي تحدث في البيئة بمختلف مجالاتها سواء صناعي، غذائي، تجاري ، تعليمي، اجتماعي، بالإضافة إلى ضعف معدلات الإنتاج وعدم تناسبها مع معدلات الاستهلاك الضخمة"[1]

كما تعبر الزيادة السكانيّة أو الزيادة الديمغرافية على الزيادة الكبيرة في معدل أعداد السكان في منطقة ما، بحيث يزيد عدد المواليد الجدد في الوقت الذي ينخفض فيه عدد الوفيات بشكل كبير. وتكون هذه الزيادة السكانيّة في ظلّ ثبات الموارد المتاحة، ممّا يؤدّي إلى حدوث ضغط كبير على هذه الموارد.[2]

2.أسباب الزيادة السكانيّة:

-تحسّن وتطوّر الرعاية الصحيّة وذلك في ظل التطور العلمي والتكنولوجي الذي ظهر في القرن العشرين، حيث أدّى إلى التوسّع في مجال علاج ومكافحة الأمراض الخطيرة والمزمنة، وما رافق ذلك من أجهزة طبية ومخبرية للكشف المبكر عن تلك الأمراض، ممّا قلّل من معدّلات الوفيات إلى أقصى حد، وبالتالي زاد من عدد السكان.

---

[1] شادي نسيم جبير: المشكلات السكانية، مكتبة المجتمع العربي، ط1، عمان، الأردن، 2007، ص115.

[2] أنظر موقع موضوع متاح على الرابط: http://mawdoo3.com

-التطوّر الكبير في جانب العناية بالصحّة الإنجابية للمرأة، حيث ظهرت المراكز المتخصصة في متابعة حالات النساء الحوامل ورعايتهم وتطوّر عمليّات الولادة، ممّا شجّع من زيادة عدد الولادات.

-الزيادة الكبيرة في معدل الهجرات من مناطق إلى أخرى، بسبب الحروب الدامية التي شهدها العالم.

3.عوامل النمو السكاني:

يتحدد عموما معدل النمو السكاني بثلاث عوامل هي:[1]

1.3.الخصوبة: يشير مصطلح الخصوبة إلى ظاهرة الإنجاب في أي مجتمع سكاني. ويتم التعبير عنها كميا بعدد المواليد الأحياء. ولذلك فإن هذه الظاهرة تختلف من مجتمع لآخر، ومن مجموعة سكانية لأخرى نتيجة اختلاف العوامل الاجتماعية والاقتصادية والمؤسساتية عموما. ويمكن قياس الخصوبة بمعدل المواليد الخام، ومعدل الخصوبة العام، ومعدل الخصوبة العمرية النوعية، ومعدل الخصوبة الكلية.

2.3.الوفيات: تعتبر المحدد الثاني لنمو السكان. ولا يظهر هذا العامل في تغير حجم السكان فقط بل في تركيبهم بما فيهم التركيب العمري. وقد شهدت معدلات الوفيات منذ أواخر القرن الماضي هبوطا مستمرا نتيجة تقدم الخدمات الصحية والطبية في الدول النامية والمتقدمة على حد سواء.

3.3.الهجرة: تعد الهجرة العامل الثالث من محددات التغير في حجم السكان، وهي لا تؤثر فقط على حجم السكان، وإنما تؤثر في خصائصهم الاقتصادية والديموغرافية.

ونتيجة لعامل الهجرة يعاد تشكيل توزيع السكان بحيث يتجه نحو الأفضل اذا كانت هناك نتائج إيجابية، أو نحو الأسوأ إذا كانت النتائج سلبية. ولعل من أهم هجرة السكان من مكان لآخر هو عدم رضاهم عن حياتهم في مكانهم الأصلي إما بسبب عوامل اقتصادية أو سياسية أو طبيعية أو اجتماعية.

[1] نورة عمارة: النمو السكاني والتنمية المستدامة-دراسة حالة الجزائر-مذكرة ماجستير (غير منشورة)، جامعة عنابة، 2012، ص ص73-76.

4.آثار الزيادة السكانية:

يمكن تقسيم الآثار المترتبة عن الزيادة السكانية إلى آثار إيجابية وأخرى سلبية، وسنبدأ بتوضيح الآثار السلبية المتمثلة في ما يترتب عن الزيادة السكانية من آثار سلبية من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية وغيرها.

- **الآثار السلبية:**

1.4.الآثار الاجتماعية:

1.1.4.انخفاض مستوى المعيشة: أدت الزيادة السكانية إلى انخفاض قيمة متوسط دخل الفرد لأن الزيادة في الدخل القومي يقابلها زيادة في السكان فضلا عن ارتفاع الأسعار وقلة الانتاجية.

2.1.4.عدم استقرار الأسرة: ويرجع عدم الاستقرار إلى انتشار المشاكل الصحية والاجتماعية والاقتصادية بسبب كثرة الإنجاب وانخفاض مستوى المعيشة، مما يؤدي إلى انتشار التشرد والجريمة. ومن أهم انعكاسات الزيادة السكانية على الأسرة:[1]

-عدم القدرة على تربية الأبناء بما يتفق وطبيعة الأسرة فيظهر الإهمال النفسي والاجتماعي ويكون الأبناء في النهاية ضحايا الانحراف.

-عدم القدرة على تلبية احتياجات الأبناء الضرورية.

-ظهور الخلافات الزوجية بسبب المشاكل المختلفة

كما يمكن اعتبار كل من انتشار الفقر، وارتفاع نسبة الجريمة، والتفكك الأسري وحرمان عدد كبير من الأفراد من وسائل الرفاهية في الحياة، انعكاسات اجتماعية للمشكلة السكانية فضلا عن أن التوزيع غير العادل للخدمات بين الأفراد يؤدي إلى ظهور مشاعر الحقد، والعزلة الاجتماعية، والتعاسة، والشعور بعدم الاستقرار[2].

[1] طارق كمال، أنوار حافظ، مرجع سابق، ص41.

[2] نادية أبو رميس: الآثار الاجتماعية والاقتصادية للانفجار السكاني، 2017، أنظر موقع موضوع متاح على الرابط: http://mawdoo3.com، تاريخ الاطلاع: 2017/12/22.

2.4.الآثار الاقتصادية:

تؤدي الزيادات السكانية إلى تأثيرات سلبية على المنجزات التنموية للمجتمع. كما أنها تشكل عبئا يعرقل استمرار تقدم المجتمع وارتقائه وهذا ما سنوضحه من خلال:

1.2.4.أثر النمو السكاني على سوق العمل: النمو السكاني السريع يزيد من عرض قوة العمل ويوسع ظاهرة البطالة بأشكالها الظاهرة والمقنعة في المجتمع، فضلا عن أنه يعمل على تخفيض الأجور وعدم السماح بتأهيل الأفراد مما يعرقل عملية التنمية.

2.2.4.أثر النمو السكاني على الاستهلاك: يذهب أنصار هذا الاتجاه إلى أن التزايد المتسارع لعدد السكان في أي مجتمع يعني بصورة حتمية زيادة في الطلب على السلع الاستهلاكية بنوعيها الضروري والكمالي، كما أن ارتفاع مستوى الاستهلاك في المجتمع الناتج عن زيادة السكان يعمل على استنفاذ ما تقدمه الطبيعة من موارد وخامات بشكل سريع مما يؤدي إلى الاستيراد لتغطية الطلب المتزايد بسبب النمو السكاني.[1]

3.2.4.أثر التضخم السكاني على التنمية:

يؤثر التضخم السكاني تأثيرا مباشرا على برامج التنمية الاقتصادية ويصيبها بالعجز والقصور كما يخفف من أثرها في رفع مستوى المعيشة.

كما يمكننا إدراج جملة من الآثار السلبية للتضخم السكاني في:[2]

أ.تزايد الضغط على المرافق العامة مثل مياه الشرب والصرف الصحي والكهرباء والطرق وغيرها.

ب. انخفاض مستوى الأجور بالنسبة لأغلب العاملين في الجهاز الحكومي والقطاع العام وبعض العاملين في القطاع الخاص، فضلا عن ارتفاع الأسعار بنسبة أعلى من نسبة ارتفاع الأجور ما يعني انخفاض مستوي المعيشة.

---

[1] معتز نعيم: النمو السكاني والتنمية الاقتصادية والاجتماعية ترابط وثيق وعلاقات متبادلة، (مع دراسة خاصة للواقع السكاني والتنموي في القطر العربي السوري في الفترة 1970-1995)، مجلة جامعة دمشق، المجلد 15، العدد الأول، دمشق، 1999، ص142.

[2] مصطفى حسن، محمد عفيفي: الآثار السلبية الناجمة عن التضخم السكاني وآثارها على التنمية في مصر، أنظر الموقع: http://www.startimes.com، تاريخ الاطلاع: 2017/12/12

ج. تفاقم مشكلة الإسكان نتيجة لصعوبة توفير الوحدات السكنية الجديدة اللازمة لمواجهة احتياجات الأسر الجديدة، وكذلك المباني اللازمة. ولا شك أن تفاقم المشكلة بصورة كبيرة له آثاره الخطيرة على الفرد والمجتمع.

د. ازدحام المدن الكبيرة بالسكان وهو ما يؤثر على الفرد، ويحول دون قيامه بعملية الإنتاج. فالمواطن في هذه المدن المزدحمة بالسكان يعاني من مشكلات الزحام والمرور بشكل يؤثر في النهاية على إنتاجه.

هـ. بالنسبة للتعليم، فإن تزايد السكان وسوء توزيعهم يؤثر بصورة مباشرة على النظام التعليمي ويتمثل ذلك في العديد من المشكلات التعليمية من بينها الحاجة إلى التوسع في إنشاء المدارس اللازمة لاستيعاب الأعداد المتزايدة باستمرار من السكان، وما يستلزم ذلك من توفير المعلمين والمعدات والأثاث والبرامج والكتب المدرسية.

- **الآثار الإيجابية:**

يذهب بعض العلماء والمفكرين إلى أنه للنمو السكاني تأثير إيجابي في المسيرة التنموية للمجتمع إذا ماهيأت له الظروف والعوامل الملائمة للمشاركة في البناء التنموي، وهذا النمو يشكل عاملا من عوامل دفع حركة التنمية قدما للأمام استنادا إلى مايلي:

- النمو السكاني يزيد من نسبة الشباب في المجتمع أي في عدد العناصر الشابة في الهرم السكاني، وبذلك زيادة في نسبة القوة البشرية وقوة العمل إلى إجمالي عدد السكان. مما يؤدي إلى إمداد سوق العمل بالعناصر الفتية والقادرة على العمل والعطاء المستمرين.
- من خلال النمو السكاني تتنوع الخبرات والكفاءات الضرورية لبناء المجتمع.
- يؤدي النمو السكاني إلى نمو الموارد البشرية مما ينعكس إيجابا على عملية التنمية.

5.آليات مواجهة مشكلة التضخم السكاني:

يمكن مواجهة مشكلة التضخم السكاني باتباع الأساليب الآتية:[1]

1. الارتقاء بمستوى التعليم من خلال تحسين الوعي السكاني والصحي والبيئي.
2. الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية وتوجيهها وفق برامج مخططة للتنمية الشاملة.
3. العمل على تحقيق التوازن وعدم إهدار الطاقة والموارد والتوفيق بين أنشطة الانسان والموارد والبيئة.
4. الاهتمام بتنظيم الأسرة ونشر الثقافة السكانية.
5. التنمية في المجالات المختلفة باعتبارها الحل الأمثل لمشكلة الانفجار السكاني.

خلاصة:

تأسيسا على ما سبق نصل إلى أن مواجهة المشكلة السكانية مسئولية جماعية لجميع الأطراف المعنية بعملية التنمية الشاملة (حكومات، مؤسسات المجتمع المدني ...) كما أن التصدي الحقيقي لهذه المشكلة يأتي من خلال العمل على الاستمرار في خفض معدلات النمو السكاني، وتحقيق الاستخدام الأمثل لتوظيف الموارد البشرية المؤهلة في عملية التنمية الشاملة.

[1] محاضرات في مادة المشكلات الاجتماعية، مرجع سابق، ص79.

5-5-3-مشكلـــة الجـــوع

تمهيد:

تعد مشكلة الغذاء من أكبر المشاكل التي تعاني منها أغلب دول العالم من خلال عجزها عن تحقيق الاكتفاء الذاتي في مواردها الغذائية. وقد أثبتت الدراسات العديدة في هذا المجال أن الملايين من البشر لا يزالون يعانون من سوء التغذية لأسباب عديدة أهمها النمو السكاني المتزايد، والتدهور البيئي وانتشار الفقر في أنحاء عديدة من العالم خاصة في أفريقيا وجنوبي آسيا وأمريكا اللاتينية، فضلا عن سوء توزيع الموارد الغذائية بين البلدان الفقيرة والمتقدمة، مما يؤدي لا محالة إلى انعكاسات سلبية كثيرة على المستوى الصحي للسكان في مجال التغذية. وهذا ما سنبينه من خلال مناقشة العناصر الآتية:

1.مفهوم الجوع:

- **الجوع لغة:** يشير الجوع من الناحية اللغوية في قاموس **المعجم الوسيط،** اللغة العربية المعاصر إلى:

1. **جوّع** مدينة، أجاعها، منعها الطّعامَ والشراب.
2. أما في **معجم مختار الصحاح** فجاءت كلمة جوع بمعنى، ج و ع: الجُوعُ ضد

الشبع، تقول جَاعَ يجوع جُوعاً ومَجَاعةً أيضا بالفتح. والجَوْعةُ بالفتح المرة الواحدة، وقوم جِياعٌ، **جُوَّعٌ** بوزن سكر، وعام مَجَاعةٍ، ومَجْوعَةٍ بسكون الجيم وأجَاعَهُ وجَوَّعَهُ بمعنى و تَجوَّعَ تعمد الجُوعَ.[1]

- **اصطلاحا: الجوع** هو الإحساس بالحاجة إلى الطعام وهو ينشأ في منطقة الوطاء

(تحت المهاد أو الهيبوثلامس)، وينشأ عن طريق مستقبلات في الكبد. ويبدأ إحساس الجوع بعد آخر وجبة بساعتين ويعتبر شعورا غير مريح وينتهي إحساس الجوع بتناول الطعام.[2]

➢ **تعريف المجاعة:**

المجاعة هي ظاهرة يعاني فيها سكان منطقة معينة من سوء تغذية نتيجة أسباب عدة من أهمها الحروب، والكوارث الطبيعية كالفيضانات والزلازل والبراكين، لذا فهي تنتشر بشكل أساسي في الدول

[1] معجم المعاني الجامع: متاح على الرابط الالكتروني: https://www.almaany.com/ar/dic

[2] ويكيبيديا، الموسوعة الحرة متاح على الرابط: https://ar.wikipedia.org/wiki/

النامية أو دول العالم الثالث. وتُعرف المجاعة بأنّها قلة توافر الموارد الغذائيّة التي تلبي احتياجات الناس. وهي واحدة من أقسى وأشدّ المشكلات التي تواجه العديد من المناطق حول العالم حيث تترافق المجاعات عادةً مع العديد من المشكلات الأخرى من بينها: ارتفاع مُعدّلات الوفيّات، والأوبئة.[1].

- **مفهوم مشكلة الغذاء:** نقصد بمشكلة الغذاء نقصا معتبرا في كمية الغذاء الذي تنتجه منطقة ما، وضعفا في القدرة الشرائية لدى السكان مما يؤدي إلى الجوع. وتعرف بأنها "عدم كفاية الإنتاج المحلي لتلبية الطلب المحلي للغذاء، وخاصة المواد الغذائية الأساسية لأي بلد كان. كما تدل على العجز الغذائي الذي يتمثل في نقص التغذية، أي عدم توافر الطعام بالكمية الكافية لتأمين السعرات الحرارية والبروتينات الضرورية لنمو جسم الإنسان"[2]

2.أسباب الجوع:

1.2.الكوارث الطبيعية:

قد يكون الجوع نتيجة لكوارث طبيعية مثل تكرار حدوث نوبات الجفاف والقحط بما يؤدى إلى تدهور الإنتاجية الزراعية وعدم إنتاج الغذاء محليا، مع نقص القدرة المالية للدولة والأفراد على استيراده. كما يحدث على سبيل المثال ويتكرر فى دول القرن الأفريقي، أو قد يكون بسبب تسونامى واقتحام البحار والمحيطات المالحة لليابسة، كما حدث فى دول جنوب وجنوب شرق آسيا، أو حدوث الزلازل والبراكين أو العواصف والأعاصير المدمرة، وبالتالى تكون الحاجة ماسة إلى مساعدات دولية عاجلة للحفاظ على حياة البشر أو أجناس معينة منهم[3].

2.2.الجفاف:

ينظر إلى الجفاف في وقتنا الراهن على أنه أحد الأسباب الأساسية لنقص الغذاء في العالم. والجفاف لا يؤدي فقط إلى التأثير على الإنتاج الزراعي وإنما يؤثر أيضا على الإنتاج الحيواني أين يضطر المزارعين الفقراء إلى بيع حيواناتهم للإنفاق على احتياجاتهم من الغذاء.

---

[1] محمد مروان: تعريف المجاعة، ديسمبر 2016، أنظر موقع موضوع، متاح على الرابط: http://mawdoo3.com

[2] عيسى بن ناصر: مشكلة الغذاء في الجزائر، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، دت، ص12.

[3] نادر نورالدين محمد: الفقر والجوع، اقتصاديات واختلاط مفاهيم، جانفي 2010، الشروق، متاح على الرابط: http://www.shorouknews.com

3.2.الحروب:

يشير البرنامج العالمي للغذاء إلى أن فترات نقص الغذاء والتي يمكن أن تعزي إلى أسباب من فعل الإنسان تضاعفت من 15 إلى 35 في المائة تقريبا. فعبر مختلف أنحاء العالم من آسيا إلى إفريقيا إلى أمريكا اللاتينية أدت الحروب إلى إجبار الملايين من البشر على هجر أماكن إقامتهم وهو ما يؤدي إلى أسوأ نتائج الجوع، وللأسف الشديد عندما تقوم الحرب يستخدم الطعام كسلاح، حيث قد يقوم الجنود بتدمير الزراعات والحيوانات وتدمير آبار المياه إلى آخر هذه الأفعال العدائية التي تجبر المزارعين على هجرة أراضيهم.

4.2.الفقر:

يعد الفقر السبب الأساسي للجوع، حيث يؤدي عدم توافر الموارد إلى سوء توزيع الدخل على مستوى العالم وفي داخل الدول، وعلى الرغم من تحسن أوضاع الفقر في العالم إلا أن أعداد الفقراء ما زالت مرتفعة بصورة مقلقة في أنحاء العالم كافة وإفريقيا خاصة.

ومع ارتفاع أعداد الفقراء تتعقد مشكلة الجوع باعتبار أن الفقر هو السبب الرئيس في مشكلة الجوع، فمن ناحية قد لا يمكن الفقر المزارعين من تمويل عمليات الزراعة بدءا من شراء الحبوب اللازمة وانتهاء بتكاليف العناية بمحصولهم.[1]

5.2.سوء النظام السياسي والاقتصادي المتبع في الدولة:

غالبا ما يترتب على النظام السياسي السيئ تركز عملية توزيع الثروة وتوليد الدخل في يد طبقة صغيرة في المجتمع، وهي ما يطلق عليها طبقة الصفوة، والذين يتمتعون بمستويات معيشة ورفاهية مرتفعة، بينما يعاني من هم في قاع المجتمع الفقر والعوز[2].

6.2.العوامل الاقتصادية:

قد يحدث الجوع كذلك بسبب عوامل اقتصادية وندرة تكنولوجية للدول منخفضة الدخل وغير القادرة على النهوض باقتصادياتها أو رفع مستوى معيشتها أو حتى إنتاج الغذاء من داخل أراضيها، وبالتالى فهناك العديد من الدول التى هي فى حاجة دائمة إلى مساعدات غذائية عاجلة لشعوبهم.

---

[1] محمد ابراهيم السقا: مأساة الجوع في العالم، 2011، نقلا عن الاقتصادية السعودية، موقع العربية، متاح على الرابط: http://www.alarabiya.net

[2] المرجع السابق، http://www.alarabiya.net

7.2.انخفاض الدخل:

يحدث الجوع كذلك عند عدد كبير من الشعوب ذوى النسب المرتفعة من الفقراء والتى ربما تصل إلى 50% من عدد السكان بسبب انخفاض معدلات المداخيل للأفراد وارتفاع أسعار الغذاء خاصة خلال الأزمات. وبالتالى فإن توافر الغذاء بمثل هذه الأسعار المرتفعة يتساوى مع عدم وجوده أصلا بالنسبة للفقراء أو الجوعى بسبب عدم القدرة على الحصول عليه.

3.أنواع الجوع:

يوجد نوعان من الجوع هما: **الجوع المؤقت** و **الجوع المزمن**. ويحدث هذا الأخير عندما لا يتمكن الناس من الحصول على ما يكفي من الغذاء لفترة طويلة بسبب الفقر المستمر. ويعاني حوالي 95 بالمئة من الجياع البالغ عددهم 820 مليون في العالم النامي من الجوع المزمن.

أما **الجوع المؤقت** فهو حالة عابرة تنتج عن أحداث كالكوارث الطبيعية والحروب. وهناك الملايين من الأشخاص في العالم المعرضين للجوع المؤقت.[1]

4.نظرية الجوع عند مالتوس[2]:

نشر توماس روبرت مالتوس مؤلفه الشهير عن أساسيات السكان محاولا دحض وجهات النظر التفاؤلية حول النمو السكاني، حيث أوضح أن المشكلة الأساسية التي يواجهها الإنسان على سطح الأرض تتمثل في أن قدرته على التكاثر تفوق قدرة الأرض على إنتاج الحد الأدنى الضروري من الغذاء للإنسان أو ما يطلق عليه حد الكفاف، ولشرح فكرته الأساسية عن اختلاف معدلات النمو بين السكان والموارد، افترض مالتوس أن السكان يتزايدون على شكل متوالية هندسية، بينما يتزايد حد الكفاف من الغذاء على شكل متوالية عددية، ونظرا لاختلاف طبيعة عملية النمو بين السكان والغذاء ينشأ ما يسمى **بفجوة الغذاء.**

5.إحصائيات عن الجوع وسوء التغذية:

ذكرت الأمم المتحدة في تقرير حالة الأمن الغذائي والتغذية لسنة 2017 الذي نشرته أن معدل الجوع في العالم بدأ في الارتفاع مجدداً ليؤثر على 815 مليون شخص في عام 2016، أو 11 في المائة من سكان العالم، بعد أن شهد انخفاضاً مطرداً خلال العقد الماضي. وقال تقرير الأمم المتحدة في نسخته

[1] محاضرات في مقياس المشكلات الاجتماعية، مرجع سابق، ص89.

[2] محمد ابراهيم السقا، مرجع سابق، متاح على الرابط:http://www.alarabiya.net

السنوية لعام 2017 أنه في الوقت ذاته، فإن أشكالاً متعددة من سوء التغذية باتت تهدد صحة الملايين في أنحاء العالم[1].

وبيّن التقرير أن الزيادة في عدد الأشخاص المتأثرين بالجوع بمقدار 38 مليون شخص إضافي مقارنة مع العام الذي سبق، جاء نتيجة لانتشار النزاعات المسلحة والصدمات المناخية. وأشار التقرير كذلك إلى أن نحو 155 مليون طفل دون سن الخامسة يعانون من التقزم، أي أنهم أقصر قامة من أقرانهم من نفس العمر، بينما يعاني 52 مليون طفل من الهزال ما يعني أن وزنهم يقل كثيراً نسبة إلى طولهم. ويعاني نحو 41 مليون طفل من زيادة الوزن. كما بات انتشار فقر الدم بين النساء وسمنة البالغين تشكل مصدراً للقلق. وهذه التوجهات ناجمة ليس فقط عن النزاع والتغير المناخي، بل عن التغيرات الكبيرة في العادات الغذائية والتباطؤ الاقتصادي.

ويعتبر هذا التقرير أول تقييم عالمي تنشره الأمم المتحدة حول الأمن الغذائي والتغذية بعد تبني أجندة أهداف التنمية المستدامة 2030 التي تهدف إلى القضاء على الجوع وجميع أشكال سوء التغذية بحلول 2030 ووضع ذلك على أولويات السياسات العالمية.

6.محاربة الجوع:

لمقاومة المجاعات وتقديم الأغذية للمناطق المنكوبة بهذه الكارثة، ترسل المنظمات الدولية في العصر الحالي المساعدات بشكل دائم ومُستمرّ، ودون انقطاع إلى المحتاجين الذين يعانون من الجوع الشديد، والفقر، والكوارث الطبيعية، كما تتعاون معهم في سبيل ذلك جهات أخرى كالحكومات والأفراد.

ويستلزم تقليص الجوع المزمن برامج تستهدف الأشخاص الضعفاء المعرضين للخطر والذين يعانون من فقر مدقع. ولا تعالج هذه البرامج احتياجات الجياع الأساسية فقط، وإنما تركز أيضا على الأسباب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والسياسية المسببة للجوع.[2]

---

[1] تقرير منظمة الصحة العالمية: الجوع في العالم يرتفع مجدداً بسبب النزاعات والتغير المناخي، مركز وسائل الإعلام، متاح على الرابط: http://www.who.int/mediacentre/news/releases/2017

[2] محاضرات في مقياس المشكلات الاجتماعية، مرجع سابق، ص92.

كما تتطلب عملية مواجهة الجوع ومحاربته للقضاء عليه أو التقليل من حدته إلى تضافر الجهود من طرف الجميع من خلال القيام بـ:[1]

1. زيادة حجم المخزون الغذائيّ العالميّ بشكل يكفي الناس في كافة مناطق العالم، وبالتوازي مع ذلك، فإن من أبرز ما يجب الالتفات إليه هو التوزيع العادل للموارد الطبيعيّة، وللأغذية بشكل خاصّ، ففي الوقت الذي تُعاني فيه بعض المناطق من نقصٍ شديدٍ في الغذاء، تنعم مناطق أخرى بكميّاتٍ كبيرةٍ منه تزيد عن حاجتها في كثير من الأحيان.
2. رفع الوعي لدى الناس، وخاصةً المترفين منهم بضرورة الاقتصاد في تناول الطعام، وعدم إلقاء نسبة كبيرة منه في القمامة، وتغيير السلوكات والعادات الغذائيّة المُتّبعة، والتي تنم عن عدم وجود أدنى شعور بالمسؤوليّة، والتعاطف مع أولئك الذين يعانون من الجوع، والفقر الشديدين من كافة مناطق العالم.
3. الاهتمام بالزراعة، واستصلاح الأراضي، ومُكافحة التصحُّر، فكلُّ هذه الحلول تُساعد في توفير كميّات كافية من الغذاء لكافة المحتاجين حول العالم.
4. إبقاء مُعدّلات الإنجاب ضمن المُعدّلات الطبيعيّة، خاصّةً في المناطق التي تُعاني من الفقر الشديد، فالانفجار السكانيُّ في بعض المناطق يُساعد بشكلٍ كبيرٍ في ظهور كافة أنواع المُشكلات، وعلى رأسها المجاعات، ويمكن القيام بذلك من خلال توعية الناس بأهمية تنظيم النسل.[2]

خلاصة:

يتبين لنا مما تقدم أن خطط التنمية فى الدول النامية مطالبة برفع شعار إنهاء الجوع ومحاربته والقضاء على الفقر. وقد نص الميثاق العالمي لحقوق الإنسان في المادة 25 منه على حق كل فرد في العالم في الحصول على مستوى من المعيشة المناسب لصحته ورفاهية أسرته بما في ذلك الحق في الحصول على الطعام. لهذا يبقى السبيل الوحيد لمساعدة الجوعى في العالم هو الحرص على تقديم المساعدات المالية الدائمة للحد من تفاقم هذه الظاهرة.

[1] محمد مروان: تعريف المجاعة، مرجع سابق، متاح على الرابط: http://mawdoo3.com/

[2] المرجع السابق، أنظر الرابط: http://mawdoo3.com

5-5-4-مشكلـــة الفقـــر:

تمهيد:

يعد الفقر في كثير من المجتمعات السبب الرئيس في الأزمات الأسرية، إذ يؤدي إلى عدم إشباع الحاجات الفسيولوجية لأفراد الأسرة، وقد يدفع بالأب إلى ممارسة بعض أشكال الانحرافات السلوكية كالإدمان على الكحول والمخدرات هروبا من مواجهة المسؤولية أو اللجوء إلى مزاولة أعمال يحرمها القانون كالسرقة والاتجار بالمخدرات.

كما أن الفقر يؤدي إلى تشرد الأبناء أو مزاولتهم للتسول في ضوء الحاجة المادية أو العمل في سن مبكرة في أماكن خطرة كالبيع في مواقف السيارات والإشارات الضوئية أو في المدن الصناعية التي تستغل سنهم، فيقعون في الانحراف الاجتماعي. فضلا عن حرمانهم من فرص التعليم. كما أن الفقر يضطر بالأسرة إلى العيش في المناطق المكتظة وفي أماكن غير صحية تسبب الأمراض وتضاعف احتياجات الأسرة مما يؤدي إلى نشوء التوتر والنزاع بين أفراد الأسرة.

وعليه سنقوم من خلال العناصر الآتية استبيان واقع هذه الظاهرة من خلال الوقوف على مفهومها وخصائصها وأسبابها.

1.مفهوم الفقر وخصائصه:

أصبح الفقر ظاهرة مطلقة، وهو أكثر المفاهيم التي عرفت من أوجه مختلفة ومتعددة. حيث عرف على أنه: "الحالة الاقتصادية التي يفتقد فيها الفرد إلى الدخل الكافي للحصول على المستويات الدنيا من الرعاية الصحية والغذاء والملبس والتعليم، وكل ما يعد من الاحتياجات الضرورية لتأمين مستوى لائق من الحياة"[1]. وبذلك نجد هذا التعريف يضع حدا أدنى لمستوى الدخل الضروري الذي يجب على كل فرد إحرازه لتحقيق ضمان مستوى معيشي معقول.

ويعرف الفقر على المستوى العام كما يلي: "الفقر ناتج عن المستوى المنخفض للتنمية الاقتصادية أو البطالة المنتشرة. والأفراد اللذين لا يملكون القدرة الأقل من المتوسطة للحصول على دخل-لأي سبب كان- غالبا ما يكونون فقراء.[2]

---

[1] عبد الله بن عمر باحسين بافيل: مكافحة الفقراء، نحو مجتمع المعرفة، سلسلة دراسات ينتجها المركز الإعلامي، جامعة الملك عبد العزيز، العدد3، ص19.

[2] المرجع السابق، ص19.

➢ **التعريف الاجتماعي للفقراء:** هم من يحصلون من المجتمع على مساعدة اجتماعية.

ويعتبر الحد الفاصل للفقر هو الحد الأدنى الرسمي للدخل الذي يحصل عليه الفرد عندما يعتمد في معاشه على المعونة الاجتماعية.

2.أنـــواع الفقـــر:

1.2.الفقر الاقتصادي: غياب السياسات المالية والنقدية الملائمة، وهذا أحد العناصر المهمة التي تؤدي إلى زيادة الفقر. ويرتبط الفقر أيضا بضعف الرؤية الوطنية للتخفيف منه. وبنقص في آليات التنفيذ الملائمة. وتعاني بلدان الوطن العربي كثيرا من العجز المالي في الميزانية كالجزائر ومصر، ويسهم العجز المالي في هذه البلدان في خفض تراكم رأس المال وإضعاف الإنتاجية.[1]

2.2.الفقر الاجتماعي: هو فقر يقوم على معايير متعددة مرتبطة بالتغيرات السكانية وعدم المساواة بين الأفراد، وخصوصا لجهة الحصول على خدمات الرعاية الصحية، حيث حاولت بعض البلدان العربية تقديم خدمات شبه مجانية للفقراء، ولكن ذلك لا ينفي ضرورة تكثيف الجهود للحد من الفقر الاجتماعي. وأن ضعف البيئة الاجتماعية يعوق القدرة على تمويل الأنشطة الاجتماعية مما يؤدي لإقصاء شريحة من السكان.[2]

3.أسبـــاب الفقـــر:

تعود ظاهرة الفقر في الوطن العربي إلى جملة من الأسباب ومتغيرات معقدة يمكن إجمالها في عوامل داخلية وخارجية: [3]

1.3.الأسباب الداخلية:

من أهم الأسباب الداخلية للفقر طبيعة النظام السياسي والاقتصادي السائد في بلد ما، فالنظام الجائر لا يشعر فيه المواطن بالأمن والاطمئنان إلى عدالة تحميه من الظلم والتعسف، ويستفحل الأمر إذا تضاعف العامل السياسي بعامل اقتصادي يتمثل في انفراد الحكم بالثروة بالطرق غير المشروعة نتيجة انشار الفساد والمحسوبية، فيتعاضد الاستبداد السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وهي من الحالات التي

[1] سمير التنير: الفقر والفساد في العالم العربي، دار الساقي، بيروت، لبنان، ط1، 2009، ص58.

[2] المرجع السابق، ص59.

[3] مجدي أحمد محمد عبد الله، مرجع سابق، ص41

تتسبب في اتساع رقعة الفقر حتى عندما يكون البلد زاخرا بالثروات الطبيعية كما حدث ويحدث في عدة بلدان افريقية أو في أمريكا اللاتينية، هذا فضلا عن الحروب الأهلية والاضطرابات وانعدام الأمن.

2.3.الأسباب الخارجية:

تتعدد الأسباب الخارجية، وهي أعقد وأخفى أحيانا، ومن أكثرها ظهورا الاحتلال الأجنبي كما حدث في العراق مؤخرا بعد حصار دام أكثر من عقد تسبب في تفقير الشعب بأكمله رغم ثرواته النفطية. ويتعقد كثيرا إذا كان الاحتلال استيطانيا كما في فلسطين حيث تتدهور حالة الشعب الفلسطيني يوما بعد يوم وتتسع فيه رقعة الفقر نتيجة إرهاب الدولة الصهيونية وتدميرها المتواصل للبنية التحتية وهدم المنازل وتجريف الأراضي الفلاحية فتتحول مئات العائلات بين يوم وليلة من الكفاف إلى الفقر المدقع.

ومن الأسباب غير الظاهرة للعيان نقص المساعدات الدولية أو سوء توزيعها في البلدان التي يسود فيها الفساد في الحكم.[1]

4. أبعاد للفقر:

1.4.البعد الاقتصادي:

يتخذ فقر الشعوب أبعادا متعددة منها البعد الاقتصادي، وما يشتمل عليه من تدني في مستويات الدخل والإنتاج والاستثمار والدخل، والبطالة السافرة والمقنعة وانخفاض الإنتاجية وسوء توزيع الدخل، وأزمات الغذاء والطاقة والمرافق العامة المتعلقة بالخدمات والتبعية الاقتصادية، ومشاكل السكان والإسكان. وقد أثبتت العديد من الإحصائيات أن أكثر من نصف سكان العالم الثالث يعيشون في حالة شديدة من الفقر.[2]

كما تشير الإحصائيات إلى انخفاض إنتاجية العامل الزراعي في الدول الفقيرة مقارنة بالدول الغنية، وهذا راجع لقلة الإمكانات الحديثة مثل السماد الذي يستخدمه المزارعين كمعيار لتقدم الإنتاج الزراعي في الدول النامية. وفي ضوء ظروف الشعوب النامية وتخلف بنيانها الثقافي والحضاري والاجتماعي وقلة الثروات. يمكن القول أن تطور التنمية الاقتصادية في هذه البلدان أسوء حالا مما توضحه الأرقام الأساسية للتنمية في دول العالم الثالث.

---

[1] المرجع السابق، ص42.

[2] زيد بن محمد الرماني: اقتصاد الفقر بؤساء وأزمات، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية، ط1، 2003، ص24.

2.4.البعد الاجتماعي للفقر:

يتخذ فقر الشعوب أبعادا متعددة منها البعد الاجتماعي وما ينطوي عليه من هبوط مستويات الأخلاق وظهور الجرائم الاجتماعية المختلفة، كالرشوة والمحسوبية والمخدرات وغسيل الأموال واغتصاب النساء والتوكل والسلبية والأمية والنفايات.

لذا يعتبر الفقر أول مشكلة اجتماعية وطبقية بغيضة وتفاوت كبير في الدخول، بينما اعتبرها آخرون قلة الموارد الناشئة عن سوء الحظ، وهو ما يعني أن المشكلة هي مشكلة قدرية لا دخل للإنسان في حدوثها.

إن البعد الاجتماعي للفقر يبدوا جليا في استقراء أحوال السكان والشعوب الفقيرة، من حيث الحالة الصحية والحالة التعليمية، وتوافر الخدمات الأساسية، ومكانة المرأة في المجتمع والنشاط الاقتصادي والعادات والتقاليد الاجتماعية المرتبطة بالفقر كسبب أو نتيجة، ودورها في تعميق الفقر.

كما تنتشر الأمراض المختلفة (كالملاريا، والسل...) وهي من أمراض الفقر والتخلف، نظرا لارتباطها بانتشار النفايات وأكوام القمامة وانعدام الوعي الصحي، ونقص التغذية وسوء الأحوال المعيشية بصفة عامة، مثل: الازدحام السكاني وعدم وجود المساكن الصحية ومياه الشرب النقية والصرف الصحي وتلوث البيئة والهواء بصفة عامة.[1]

5.النتائج السلبية لمشكلة الفقر:

لم يعد خفيا أن للفقر أخطارا، وأضرارا عانت منها الإنسانية الشيء الكثير، فقد أثبتت التجارب القاسية التي عاشتها البشرية أن للفقر أضرارا عديدة أهمها:[2]

-انتشار الظلم الاجتماعي.

-شيوع القلق الاجتماعي.

-تركيز الثروة في يد الطبقة المسيطرة وذات النفوذ على حساب الطبقات المستضعفة.

-انتشار الأمراض الجسمية والعقلية والنفسية.

---

[1] المرجع السابق، ص30.

[2] عبد الهادي الفاضلي: مشكلة الفقر، دار الزهراء للنشر والطباعة والتوزيع، بيروت، لبنان، ط4، 1977، ص12.

-التخلف الحضري والمدني.

-تفشي الأمية والجهل.

-الانحلال الخلقي من أجل الحصول على المال للمعيشة والبقاء على الحياة

6.معالجة الفقر:

هناك بعض الاقتراحات لمعالجة الفقر تحتاج إلى خطط طويلة الأجل وحلول طارئة لرفع مستوى المعيشة لدى بعض الأسر نذكر منها:

1. التوعية العامة والإرشاد للسلوك الاستهلاكي.
2. تأهيل بعض الشباب لسوق العمل بإعداد برامج تدريبية وتأهيلية.
3. إيجاد فرص عمل وظيفية للعاطلين عن العمل.
4. التنسيق مع الجهات المعنية مثل الدولة ومكتب العمل ومؤسسات القطاع الخاص.
5. توعية وتشجيع بعض الشباب للانخراط في العمل والمشاريع الصغيرة.
6. التنسيق مع بعض المؤسسات والشركات لتمويل وتأهيل العاطلين وتمويل بعض المشاريع.
7. تشجيع بعض الأسر على برامج الأسر المنتجة من خلال الحرف والمهن البسيطة.

خلاصة:

تأسيسا على ما سبق نصل إلى أن الفقر مشكلة كبيرة تعاني منها أغلب أقطار العالم. وتبذل كثيرا من الدول والمنظمات الأموال لمعالجة الفقر والقضاء عليه نهائيا. ولا يتأتى ذلك إلا من خلال التعاون بين المواطن الغني أو الفقير وتضافر جهود المؤسسات والشركات ومؤسسات الدولة من خلال تقديمها لخدمات اجتماعية وخيرية اتجاه أفرد المجتمع.

قائمة المصادر والمراجع

- **المصـــادر:**

القران الكريم.

- **الكتب:**

1. أحمد مختار عمر: معجم اللغة العربية المعاصر، عالم الكتب، القاهرة، مجلد1، ط1، 2008.
2. أحمد العموش، حمود العليمات: المشكلات الاجتماعية، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، مصر، 2008.
3. أحمد عبد اللطيف أبو سعد، سامي محسن الختاتنة: سيكولوجية المشكلات الأسرية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.
4. إجلال محمد سري: الأمراض النفسية الاجتماعية، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 2003.
5. أمال جمعة عبد الفتاح محمد: القضايا والمشكلات الاجتماعية المعاصرة، دار الكتاب الجامعي، لبنان، ط1، 2015.
6. جبارة عطية جبارة، السيد عوض علي: المشكلات الاجتماعية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، ط1، الاسكندرية، مصر، 2003.
7. حسن شكور: مفاهيم العنف الأسري في العالم العربي، مديرية الشرطة القضائية الإدارة العامة للأمن الوطني، المغرب.دت.
8. خالد الزواوي: البطالة في الوطن العربي (المشكلة والحل)، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، ط1، 2004.
9. رشدي شحاتة أبو زيد: العنف ضد المرأة وكيفية مواجهته، ط1، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 2008.
10. زكريا بن يحي لال: العنف في عالم متغير، ط1، الرياض، السعودية، 2007.
11. زيد بن محمد الرماني: إقتصاد الفقر بؤساء وأزمات، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية، ط1، 2003.
12. سالم ساري: علم الاجتماع والمشكلات الاجتماعية العربية–هموم واهتمامات– كتاب نحو علم اجتماع عربي (علم الاجتماع والمشكلات العربية الراهنة)، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي، 07، بيروت، ط3، 2010.

13. سامية محمد جابر: سوسيولوجيا الانحراف، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 2004.
14. سمير التنير: الفقر والفساد في العالم العربي، دار الساقي، بيروت، لبنان، ط1، 2009.
15. سناء الخولي: الأسرة والحياة العائلية، مصر، دار المعرفة الجامعية، 1997.
16. السيد الحسيني: مداخل لدراسة التنظيمات المعاصرة، مصر، 1992.
17. السيد رشاد غنيم وآخرون: سوسويولوجيا الأسرة –دراسات نظرية وتطبيقية– مطبعة البحيرة، الإسكندرية، ط2، 2008.
18. شادية قناوي: المشكلات الاجتماعية وإشكالية اغتراب علم الاجتماع –رؤية من العالم الثالث– دار الثقافة العربية، القاهرة، 1995.
19. شادي نسيم جبير: المشكلات السكانية، مكتبة المجتمع العربي، ط1، عمان، الأردن، 2007.
20. طارق عبد الرؤوف عامر وإيهاب عيسى المصري: العنف ضد المرأة مفهومه، أسبابه، أشكاله، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2014.
21. طارق كمال، أنوار حافظ: المشكلات الاجتماعية في المجتمع المعاصر (الإدمان–البطالة)، مؤسسة شباب الجامعة الاسكندرية، مصر، 2009.
22. طلعت ابراهيم لطفي: دراسات في علم الاجتماع الجنائي، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2008.
23. عاطف عجوة: البطالة في العالم العربي وعلاقتها بالجريمة، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، دط، 1985.
24. عبد الحميد محمد علي: العنف ضد الأطفال، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2009.
25. عباس أبو شامة، محمد البشري: العنف الأسري في ظل العولمة، مركز الدراسات والبحوث، الرياض، 2005.
26. عبد الله بن عمر باحسين بافيل: مكافحة الفقراء، نحو مجتمع المعرفة، سلسلة دراسات ينتجها المركز الإعلامي، جامعة الملك عبد العزيز، العدد3
27. عبد الهادي الفاضلي: مشكلة الفقر، دار الزهراء للنشر والطباعة والتوزيع، بيروت، لبنان، ط4، 1977.

28. عدلي محمود السمري: علم الاجتماع الجنائي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن ط1، 2008.

29. على بوعناقة: الشباب ومشكلاته الاجتماعية في المدن الحضرية، سلسلة أطروحات الدكتوراه، 61، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2001.

30. علي فوزي عبد المقصود وآخرون: التربية السكانية (مفهومها، مشكلاتها، سياستها)، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2014.

31. مديحه أحمد عبادة، خالد كاظم أبو دوح: العنف ضد المرأة، ط1، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2008.

32. محمود صادق سليمان: المجتمع والإساءة لكبار السن–دراسة في علم اجتماع المشكلات الاجتماعية، شؤون اجتماعيه، العدد 97، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2008.

33. مجدي أحمد عبد الله: أزمة الشباب ومشاكله بين الواقع والطموح–رؤية سيكولوجية معاصرة– دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2012.

34. مسعودة كسال: مشكلة الطلاق في المجتمع الجزائري، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 1986.

35. مصطفى التير: العنف العائلي، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 1997.

36. معن خليل عمر: علم المشكلات الاجتماعية، دار الشروق، عمان، ط1، 1998.

37. ناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب: البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد– من خلال حالة الجزائر–، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.

38. نخبة من المتخصصين: علم الاجتماع الأسري، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، مصر، 2008.

39. هاني خميس أحمد عبده: سوسيولوجيا الجريمة والانحراف دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية. مصر 2008.

40. وداد عبد اللطيف كواري: خلف كل حكاية طلاق، المجلس الوطني للثقافة والتراث، الدوحة، قطر، ط1، 2002.

41. يحي منال محمد عباس: الانحراف والجريمة في عالم متغير، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2011.

♦ **المجلات والدوريات:**

42. أميرة أنوار أحمد الأمين: الطلاق، الأسباب.. وطرق العلاج، مجلة الأمن والحياة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، المملكة العربية السعودية، العدد 344، 2010

43. معتز نعيم: النمو السكاني والتنمية الاقتصادية والاجتماعية ترابط وثيق وعلاقات متبادلة، (مع دراسة خاصة للواقع السكاني والتنموي في القطر العربي السوري في الفترة 1970-1995)، مجلة جامعة دمشق، المجلد 15، العدد الأول، دمشق، 1999.

44. وليد بخوش، يزيد تقرارت: التخطيط التعليمي كاستراتيجية لتقليص بطالة خرجي الجامعة الجزائرية، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية-جامعة الشهيد حمة لخضر-الوادي العدد 21، مارس2017

45. يحي خير الله عودة: البيئة والسلوك الاجرامي-دراسة نظرية في الأنثربولوجيا الجنائية، مجلة الآداب، العدد 107، العراق، دت.

♦ **المعاجم والقواميس والموسوعات:**

46. جبران مسعود: المعجم الرائد، دار العلم للملايين، مجلد1، ط7، 1992.

47. جماعة من كبار اللغويين العرب: المعجم العربي الأساسي، لاروس، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 1988.

48. حسين عمر: موسوعة المصطلحات الاقتصادية، دار الشروق، دط، جدة، المملكة العربية السعودية، دت.

49. فاروق مداس: قاموس مصطلحات علم الاجتماع، سلسلة قواميس المنار، دار مداني للطباعة والنشر والتوزيع، 2003

50. محمد عاطف غيث: قاموس علم الاجتماع، مصر، الهيئة المصرية للكتاب، 1975.

51. مجمع اللغة العربية: المعجم الوسيط، المجلد1، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، مصر، ط4، 2004.

♦ **الأطروحات والرسائل الجامعية:**

52. ستي زكية: البطالة عند الشباب دراسة سوسيولوجية لدى الشباب البطال في الوسط الحضري لمدينة الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم علم الإجتماع، جامعة الجزائر، 2000-2001

53. نورة عمارة: النمو السكاني والتنمية المستدامة–دراسة حالة الجزائر–مذكرة ماجستير (غير منشورة)، جامعة عنابة، 2012.

54. فوزي تيايبية: برنامج رياضي مقترح لتعديل الاتجاهات نحو الإدمان على المخدرات في ضوء بعض المتغيرات الإدمانية والشخصية، أطروحة دكتوراه علوم تخصص منهجية التربية البدنية، جامعة الجزائر 3، 2014–2015.

55. عيسى بن ناصر: مشكلة الغذاء في الجزائر، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، دت.

56. نعيمة رحماني: العنف الزوجي الممارس ضد المرأة بتلمسان، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة تلمسان، 2010،2011

♦ **أعمال المؤتمرات والمحاضرات:**

57. حيدر إبراهيم علي: تعزيز الاندماج الاجتماعي، ورقة عمل مقدمة إلى اجتماع الخبراء التحضيري حول الإعلان العربي للتنمية الاجتماعية، عمان، 1995.

58. سهى حمزاوي، سامية بن رمضان: التأصيل النظري لمفهوم الجريمة والانحراف، مداخلة مقدمة للمؤتمر الدولي حول الجريمة والمجتمع، عمان، الأردن، 26–27ديسمبر 2017.

59. عن وزارة العدل، قانون العقوبات، الديوان الوطني، الأشغال التربوية، الطبعة الثانية، الجزائر، 1999.

60. محاضرات في مقياس المشكلات الاجتماعية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2016/2015.

❖ **المواقع الالكترونية:**

1. براق محمد، بوسبعين تسعديت: أسباب انتشار البطالة وإجراءات مواجهتها في الجزائر، http://www.univ-msila.dz/ar/?p=2146

2. شهيرة دعدوع: 2016، أنظر موقع موضوع، متاح على الرابط: http://mawdoo3.com

3. فاطمة مشعلة: حلول لمشكلة الطلاق، نوفمبر 2016، متاح على الرابط: http://mawdoo3.com

4. معجم المعاني الجامع: متاح على الرابط الالكتروني: https://www.almaany.com/ar/dic

5. ويكيبيديا، الموسوعة الحرة متاح على الرابط: https://ar.wikipedia.org/wiki/

6. محمد مروان: تعريف المجاعة، ديسمبر 2016، أنظر موقع موضوع ، متاح على الرابط: http://mawdoo3.com

7. محمد ابراهيم السقا: مأساة الجوع في العالم، 2011، نقلا عن الاقتصادية السعودية، موقع العربية، متاح على الرابط: http://www.alarabiya.net

8. نادر نورالدين محمد: الفقر والجوع، اقتصاديات واختلاط مفاهيم، جانفي 2010، الشروق، متاح على الرابط: http://www.shorouknews.com

9. عادل بن عايض المغذوي: محاضرة في قضايا مجتمعية معاصرة، 1436 هجري، متاح على الرابط: http://www.startimes.com

10. تقرير منظمة الصحة العالمية: الجوع في العالم يرتفع مجدداً بسبب النزاعات والتغير المناخي، مركز وسائل الإعلام، متاح على الرابط: http://www.who.int/mediacentre/news/releases/2017

11. أنظر الموقع إجابة: https://ejaaba.com

12. نادية أبو رميس: الآثار الاجتماعية والاقتصادية للانفجار السكاني، 2017، أنظر موقع موضوع متاح على الرابط: http://mawdoo3.com، تاريخ الاطلاع: 2017/12/22.

فهـــــــــرس المحتويـــــــــــــات

مقدمـــــــــــة		
أولا-المشكلات الاجتماعية: تأطير نظري		
1-1	مفهوم المشكلة الاجتماعية	
2-1	أهمية دراسة المشكلات الاجتماعية	
3-1	عناصر المشكلات الاجتماعية	
4-1	خصائص المشكلات الاجتماعية	
5-1	أسباب المشكلات الاجتماعية	
6-1	مستويات المشكلات الاجتماعية	
7-1	طرق قياس المشكلات الاجتماعية	
8-1	خطوات دراسة المشكلات الاجتماعية	
ثانيا-أساليب البحث في دراسة المشكلات الاجتماعية		
1-2	الأسلوب التاريخي	
2-2	الأسلوب السوسيولوجي	
3-2	الأسلوب السيكولوجي	
ثالثا-المشكلة الاجتماعية من منظور سوسيولوجي		
1-3	منظور الباثولوجيا الاجتماعية	

2-3	منظور التفكك الاجتماعي	
3-3	منظور الصراع الاجتماعي	
4-3	منظور السلوك الانحرافي	
5-3	منظور التصنيف	
6-3	الاتجاه البنائي الوظيفي	
7-3	منظور الأنوميا البنائية–الثقافية	
8-3	مدخل المشكلات الاجتماعية	
9-3	مدخل التفاعلية الرمزية	
	رابعا-تصنيف المشكلات الاجتماعية	
	خامسا-نماذج من المشكلات الاجتماعية	
1-5	مشكلة الجريمة	
2-5	مشكلة الإدمان على المخدرات.	
3-5	مشكلة الانحراف الجنسي	
	5-4-مشكـلات أسريـــة	
1-4-5	مشكلة العنف ضد المرأة	
2-4-5	مشكلة الطلاق	
3-4-5	مشكلة الإساءة لكبار السن	

5-5-مشكـــلات سكانيـــــة		
1-5-5	مشكلة البطالة	
2-5-5	مشكلة التضخم السكاني	
3-5-5	مشكلة الجوع	
4-5-5	مشكلة الفقر	
خاتمـــــــــة		
قائمة المصادر والمراجع		